جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

==========

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

# دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبة:

أسماء حبوش

إشراف الأستاذ:

د. زريق نفيسة

السنة الجامعة: 2019 – 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

[التوبة: 105]

# شـــكر وتقديـــر

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله كثيرا

بداية الشكر والتقدير إلى المشرف على هذا البحث الدكتورة الفاضلة زريق نفيسة

الذي بإرشاداتها وتعاونها وتوجيهاتها القيمة اكتملت هذه الدراسة

حفظها الله وزادها علما ورفعة في الدنيا والآخرة.

وأقدم كل شكري إلى الهيئة التدريسية قسم العلوم السياسية على ما تبذله من جهود في تعزيز البحث

العلمي، وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

الطالبة: أسماء حبوش

# إهـــداء

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح
وأقربهم إلى قلبي: أبي الحبيب.
إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى أعز الناس... أمي العزيزة.
إلى نبع المحبة والحنان أمي الثاني... جدتي حفظها الله.
إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام... خالي.
إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب وكان لي سندا.. زوجي الغالي.
إلى من حبهم يجري في عروقي... إخوتي وأخواتي.
إلى براعم العائلة أحبائي: معاذ، جابر السعيد، ياسين، أوس، زينب.
إلى كافة زملاء الدراسة وأخص بالذكر أختي وزميلتي بن النية شهرة
إلى زملائي في العمل الذين كانوا لي سندا
إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.
إلى كل من نسيه القلم وحفظه قلبي.
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع سائلة الله العلي القدير أن ينفعنا به ويسرنا بتوفيقه.

الطالبة: أسماء حبوش

# مقدمة

شهدت المنطقة العربية نهاية العام 2010 تغييرات سياسية كبيرة ومهمة بعد عقود من الحكم الاستبدادي والجمود السياسي والتدهور الاجتماعي، أين تصاعدت انتفاضات عربية انطلقت من تونس وامتدت إلى باقي الدول العربية أطاحت بالعديد من الأنظمة الدكتاتورية التسلطية العربية، سعيا منها لإحداث التغيير والتحول نحو الديمقراطية.

يمكن النظر إلى هذه الانتفاضات بوصفها صراعا بين قوى الاستبداد القديم وقوى التحرر الجديدة، وأن ما يجري في المنطقة العربية هو نضال معقد نحو التحول الديمقراطي المنشود، يفضي إلى إقامة دول ديمقراطية قوية وفاعلة، تكون معبرا لانتقال أو تحول حقيقي نحو الديمقراطية في المنطقة العربية. والمقصود بالتحول الديمقراطي في العالم العربي والمأمول حدوثه بعد الثورات العربية، هو عملية تغيير جوهري في بنية المجتمع من خلال العمليات التغييرية الجذرية التي تحدثها هذه الثورات في البنى الفكرية والاجتماعية إلى جانب شكل وجوهر النظم السياسية الاستبدادية القائمة، ومن ثم يستبدل بها نظما ديمقراطية فاعلة وحديثة تسود فيها الحريات، والتداول السلمي للسلطة، وسيادة القانون.

إن الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية أدت إلى بروز تيارات مختلفة تماشت مع سياقات هذه الأحداث بين مؤيد ومعارض في مختلف الأقطار العربية، ومما لا شك فيه أن صعود حركات الإسلام السياسي التي برزت كقوة سياسية فاعلة تمكنت من الوصول إلى السلطة وتسلم المشهد السياسي، بعد ما ظلت لسنوات حبيسة العمل السري بسبب قمع السلطات لها، في هذه الفترة قد شكلت الحدث، وقد اختلف تواجد الإسلام السياسي قبل ثلاثة عقود من الزمن على ما هو موجود بعد الثورات العربية، هذه التطورات تدفع لضرورة البحث والتعرف على تجارب حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية ودورها في الدفع بمسار التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية.

سيتم من خلال هذه الدراسة إبراز دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية والتي انبعثت بقوة بعد الثورات العربية منذ بداية 2011، مع تسليط الضوء أكثر على حالة "حركة النهضة" في تونس.

**• أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في تناولنا موضوع حديث نسبيا خاصة بعد الثورات العربية وتتضح أهمية الموضوع من خلال جملة من الاعتبارات تتمثل فيما يلي:

أ – الأهمية العلمية:

تسعى هذه الدراسة أن تكون إضافة متواضعة للدراسات العلمية التي تناولت موضوع دور حركات الإسلام السياسي في الحياة السياسية، خاصة وأن الموضوع مرتبط بمرحلة حديثة وهي الثورات العربية.

ب– الأهمية العملية:

– تنامي دور حركات الإسلام السياسي في الحياة السياسية في العديد من الدول العربية من خلال دخولها مجال العمل السياسي بعد الثورات العربية.

– توضيح الدور الذي لعبته حركة النهضة التونسية في التحول الديمقراطي ما بعد الثورة التونسية.

**• أهداف الموضوع:**

تهدف دراسة موضوع دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية إلى تحقيق أهداف معينة:

– التعرف على حركات الإسلام السياسي والبحث في العوامل التي ساعدت على انتشارها.

– تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي وعوامل حدوثه مع توضيح مختلف أنماطه ومؤشراته.

– رصد وتحليل دور حركات الإسلام السياسي في الدفع بعملية التحول الديمقراطي.

– التعرف على سياسات حركة النهضة التونسية وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس.

– معرفة أهم التحديات التي واجهت حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.

–تناول فرص وآفاق مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية.

**• مبررات اختيار الموضوع:**

ثمة عوامل ذاتية وموضوعية دفعتنا إلى اختيار الموضوع أهمها:

– **ذاتيـة:** الرغبـة فـي الإطـلاع علـى الحقائق العلميـة المتعلقـة بظـاهرة حركـات الإسـلام السياسـي والمساهمة في تفسير هذه الظاهرة السياسية المعقدة وانعكاساتها على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية عامة وتونس بصفة خاصة.

– **موضـوعية:** تتمثل أهم المبررات الموضوعية في اختيار هذا الموضوع لكونه موضوعا حديثا فرض نفسه وشغل اهتمام الباحثين المتخصصين في حقل العلوم السياسية.

• **أدبيات الدراسة:**

– الدراسة الأولى: قطاف تمام أسماء< دور الحركات الإسلامية في التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة التونسية نموذجا>، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر 2013.

تناولت هذه الدراسة إشكالية تأثير الحركات الإسلامية على مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية عموما ومدى تأثير حركة النهضة التونسية على مسار التحول الديمقراطي في تونس في ظل الربيع العربي.

هدفت إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية وعوامل حدوثه وإبراز النتائج التي أفرزها وعلاقة ذلك كله بالحركات الإسلامية.

توصلت إلى مجموعة من النتائج منها أن فتح المجال السياسي للحركات الإسلامية يجعل العملية الديمقراطية ناجحة وسليمة في حين إقصائها يؤدي إلى الجنوح نحو العنف والتطرف.من بين التوصيات الواردة في الدراسة أن استيعاب حركات الإسلام السياسي إلى العوامل المؤثرة والواردة إلى الشعوب الإسلامية عبر التداخل مع أنساق الحضارات الأخرى، يعتبر من المداخل الضرورية التي يجب أن تنتبه إليها الحركات الإسلامية لفهم ما يحدث في الواقع، والأخذ بمنهجية قادرة على التحرك في الواقع والتأثير فيه على المستويين الداخلي والخارجي.

– الدراسة الثانية: محمود سليم هاشم شوبكي<سياسة حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010–2015> مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس–فلسطين 2016.

تمحورت إشكالية الدراسة في التعرف على سياسة حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي أثناء تصدرها المشهد السياسي التونسي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس منذ ثورة 17 ديسمبر 2010 حتى عام 2015، إبراز دور حركة النهضة التونسية ونخبها في عملية التحول الديمقراطي، توصلت إلى صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وهي أن حركة النهضة لعبت دورا داعما لعملية التحول الديمقراطي من خلال ممارستها مجموعة من السياسات هدفت إلى إنجاح التجربة الديمقراطية في تونس، كما توصي الدراسة إلى إبراز التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية والديمقراطية التونسية.

– الدراسة الثالثة: سرحان رعاش < المشاركة السياسية في دول الربيع العربي دراسة حالة –حركة النهضة التونسية–>، مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري بجامعة قاصدي مرباح– ورقلة 2017–2018، تمحورت الإشكالية حول مدى فعالية آليات المشاركة السياسية المعتمدة من طرف حركة النهضة الإسلامية في مجال الشراكة وترسيخ التحول الديمقراطي في تونس.

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى قدرة حركات الإسلام السياسي على المشاركة في إعادة بناء أنظمة دول الربيع العربي، ومدى قدرتها على تجديد خطابها بما يتلاءم والممارسة الديمقراطية.

خلصت الدراسة إلى أن افتقار هذه الحركات إلى الخبرة السياسية والانبعاث العشوائي مع الثورات العربية سيؤثر سلبا على مستقبلها، وأن الاغتراب السياسي للنخب الإسلامية يحتم على قيادات حركات الإسلام السياسي التحالف مع النخب العلمانية المعتدلة.

– الدراسة الرابعة: دراسة جمال سند السويدي وأحمد رشاد الصفتي، في كتاب بعنوان: حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي الصعود والأفول 2014، تناولت هذه الدراسة الجوانب المختلفة لظاهرة الإسلام السياسي في دول الربيع العربي وعوامل صعود قوى وحركات الإسلام السياسي كما قدم الباحث تقييما أوليا للواقع الراهن للحركات الإسلامية التي وصلت إلى سدة الحكم في بعض الدول العربية ومدى قدرتها على التفاعل مع مختلف التحديات التي أفرزتها مرحلة التغيير.

إضافة إلى ما تم التوصل إليه في هذه الدراسات تمحورت دراستنا حول دور ومساهمة حركات الإسلام السياسي في الدفع بمسار التحول الديمقراطي مع معرفة أهم التحديات التي واجهت

حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية، وكذا التطرق إلى فرص وآفاق مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية.

**• إشكالية الدراسة:**

مما لا شك فيه أن الثورات العربية الأخيرة شكلت تحولا حقيقيا في مسار حركات الإسلام السياسي، والتي حققت تقدما ملحوظا وحضورا بارزا بعد أن كانت مجرد حركات معارضة في معظم هذه الدول، إن التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011، إذ بدا واضحا في أعقاب الثورة التونسية، أن هناك تحولات سياسية واجتماعية على امتداد المنطقة العربية، وهي تحولات أفضت إلى تصدر حركات الإسلام السياسي للمشهد الانتخابي وتصديها لمهمات الحكم في أكثر من بلد عربي على رأسها "حركة النهضة" في تونس، غير أن الاضطرابات التي شهدتها بعض الدول العربية تطرح تساؤلات مهمة بشأن حركات الإسلام السياسي ودورها في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

❖ **كيف ساهمت حركات الإسلام السياسي في الدفع بمسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وفي تونس خصوصا في ظل موجة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية؟**

وتندرج تحت الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية؟

– ما تأثير "حركة النهضة" التونسية على مسار التحول الديمقراطي في تونس؟

– ما هي أبرز التحديات التي واجهت حركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي؟

– ما الآفاق المستقبلية لحركات الإسلام السياسي في الوطن العربي بعد الثورات العربية؟

**• فرضيات الدراسة:**

للبحث في هذه الإشكالية وللإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

– كلما كان هناك انفتاح للأنظمة تجاه الديمقراطية كلما أدى ذلك في تمكين حركات الإسلام السياسي من المساهمة في التحول الديمقراطي.

– كلما كان هناك توافق سياسي كلما ساهم ذلك في الدفع بمسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وفي تونس خاصة.

– يعتمد مسار وتطور أو ضعف حركات الإسلام السياسي على طبيعة النظام السياسي الذي تعمل فيه ونظرة النظام السياسي إليها.

**• حدود الدراسة:**

لقد حاولنا أن نضبط هذه الدراسة بحدود زمنية ومكانية كي نستطيع الوصول إلى نتائج واضحة.

– **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في البلدان العربية التي شهدت الثورات العربية مع التركيز على حالة حركة النهضة في تونس باعتبارها أول حالة اعتلت السلطة بعد انتخابات وصفت بالنزاهة.

– **الحدود الزمانية:** تم وضع حدود مشكلتنا الزمنية عقب الثورات العربية وبالتحديد مع الثورة التونسية فترة ما بعد 2010 إلى يومنا هذا.

**• مناهج الدراسة:**

– **المنهج التاريخي:** وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والتنبؤ بما سيكون في المستقبل، لذا اعتمدنا عليه في تتبع النشأة التاريخية لحركات الإسلام السياسي، وكيف تطورت وانتشرت عبر المراحل التاريخية المختلفة، وتتبع مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وهو ما ساعد على التنبؤ بمستقبلها في المرحلة التاريخية القادمة.

– **المنهج الوصفي:** يقوم هذا المنهج على دراسة الظواهر والأحداث كما هي من حيث خصائصها وأشكالها والعوامل المؤثرة في ذلك، فهو يدرس حاضر الظواهر والأحداث عن طريق توصيفها، وهو ما اعتمد عليه الباحث في وصف ظاهرة الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي.

– **منهج دراسة حالة:** يقوم على جمع بيانات ومعلومات شاملة عن حالة معينة، وذلك بهدف الإحاطة الشاملة بالظاهرة محل الدراسة وما يشبهها من ظواهر، ومنه استخدمنا هذا المنهج في دراسة حالة حركه النهضة في تونس، لمعرفة دورها ومساهمتها في عملية التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورات العربية.

ولمقاربة الموضوع واستيعاب عناصره تم الاعتماد على:

– **اقتراب تحليل النظم:** أبرز رواده "دفيد استون" وهو مقترب قائم على استخدام النظام كأداة تحليلية لتحديد العلاقات السياسية، تم استخدامه من أجل دراسة وتحليل ظاهرة حركات الإسلام السياسي وعلاقتها بالنظام السياسي.

• **محاور الدراسة:**

جاءت هذه الدراسة في ثلاث فصول، يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لحركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي، تضمن هذا الفصل مبحثين في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري لحركات الإسلام السياسي(مفهوم حركات الإسلام السياسي، تصنيف وخصائص حركات الإسلام السياسي، وعوامل بروز حركات الإسلام السياسي والمداخل المفسرة لانتشارها)، وفي المبحث الثاني الإطار المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي (مفهوم التحول الديمقراطي ومراحله،عوامل ومؤشرات التحول الديمقراطي، الأنماط والمداخل النظرية للتحول الديمقراطي).

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان حركات الإسلام السياسي ومسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية، حيث تناول المبحث الأول حركات الإسلام السياسي في ظل موجة التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية تطرق فيه إلى: تأثير الثورات العربية على دور حركات الإسلام السياسي ودور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي، وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة حركة النهضة التونسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي ودورها في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية.

الفصل الثالث كان عبارة عن تقييم لدور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وآفاقها المستقبلية، عالج المبحث الأول تقييم دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي، وأهم التحديات التي تواجهها، أما المبحث الثاني تضمن رؤية استشرافية لمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية.

• **تحديد المصطلحات:**

– **حركات الإسلام السياسي:** كافة الحركات والقوى التي تسعى للوصول إلى السلطة والانخراط في العمل السياسي، والتي تعتقد أن الإسلام ديني وسياسي.

– **التحول الديمقراطي:** هو عملية الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، وهو عملية تدريجية مرحلية، يقوم على مبادئ وأسس أهمها: التعددية السياسية، المشاركة السياسية، نزاهة الانتخابات، ضمان التداول السلمي على السلطة.

**• صعوبات الدراسة:**

– تأتي صعوبة دراسة دور حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، أن هناك تباين واختلاف في تجارب المجتمعات العربية، فكل حالة لها خصائصها التي تميزها. وبالتالي يصعب الوصول إلى نتائج مشتركة وقابلة للتعميم.

– أن ظاهرة حركات الإسلام السياسي ظاهرة معقدة وصعبة التحليل وتضل بحاجة إلى قدر كبير من التعمق.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي

**تمهيد:**

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحركات الإسلام السياسي**

المطلب الأول: مفهوم حركات الإسلام السياسي

المطلب الثاني: تصنيف وخصائص حركات الإسلام السياسي

المطلب الثالث: عوامل بروز حركات الإسلام السياسي والمداخل المفسرة لانتشارها

**المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي**

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي ومراحله

المطلب الثاني: عوامل ومؤشرات التحول الديمقراطي

المطلب الثالث: الأنماط والمداخل النظرية للتحول الديمقراطي

**خلاصة**

**تمهيد:**

تعد ظاهرة حركات الإسلام السياسي من بين المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والمختصين، والتي شكلت جزءا مهما وكبيرا من التاريخ السياسي الحديث في المنطقة العربية، وفي المقابل يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بالمنطقة العربية، فكل الفاعلين السياسيون يعلقون آمال واعدة على المرحلة الراهنة لاسيما وأن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بالتعددية السياسية وحقوق الأفراد وحرياتهم قد فرضت نفسها. لذا تطرق هذا الفصل إلى مبحثين كل مبحث يختص بدراسة الإطار المفاهيمي والنظري لكل من ظاهرة حركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحركات الإسلام السياسي.

نشأت حركات الإسلام السياسي المعاصرة نتيجة تضافر عوامل متعددة ومتنوعة ومتداخلة ومعقدة في ذات الوقت في العالم العربي والإسلامي، حيث شكلت منذ سبعينيات القرن الماضي أحد محاور الجدل والنقاش في الأوساط السياسية، حيث يجد الباحث والدارس لهذه الحركات نفسه أمام مجموعة من الآراء المختلفة والمتناقضة خاصة بعد توجهها نحو العمل السياسي، لذلك سوف يعالج في هذا المبحث الإطار المفاهيمي لحركات الإسلام السياسي انطلاقا من تبيان مفهوم حركات الإسلام السياسي وتمييزها عن بعض المفاهيم المرتبطة بها، بالإضافة إلى تصنيف هذه الحركات وتحديد الخصائص المميزة لها، مع توضيح مختلف العوامل والظروف التي أدت إلى بروز وانتشار حركات الإسلام السياسي وكذا المداخل والمقاربات التي بواسطتها يمكن تفسير انتشارها.

### المطلب الأول: مفهوم حركات الإسلام السياسي وأهم المفاهيم ذات العلاقة بها.

برز مفهوم الإسلام السياسي في الربع الأخير من القرن العشرين، ليصبح من أكثر المفاهيم المعاصرة إثارة للجدل، وقد تصدى لتوضيح مفهوم الإسلام السياسي، عدد كبير من المختصين والباحثين. سوف نحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم الإسلام السياسي، وبعض المسميات والمصطلحات ذات العلاقة به.

**1- مفهوم حركات الإسلام السياسي:**

الإسلام السياسي هو مصطلح سياسي وإعلامي أكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاما سياسيا للحكم، ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي يستخدمها مجموعة المسلمين الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة[1]. فالإسلام السياسي هو تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهجا حياتيا، مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، وبالتالي فإن حركة سياسي في مصطلح "الإسلام السياسي" ليس توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع[2].

يطلق لفظ الإسلام السياسي على تلك الحركات المنتسبة للإسلام السياسي، والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الإسلام وتضطلع لإحداث تغيير وفق مبادئ الإسلام، فهذا المصطلح يشير إلى مساعي الجماعات الإسلامية لإقامة الدولة الإسلامية، والتي لا تتحقق حسب رأيهم إلا بالعمل على إيجاد مجتمع إسلامي جديد، وعلى إقامة حكومة إسلامية تحفظ الدين وترعى شؤون الأمة الإسلامية[3].

كما يشير مصطلح الإسلام السياسي إلى ظاهرة محلية وعالمية وهي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية، نفسية، اجتماعية وسياسية، تتسم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي والانتشار الواسع خاصة في صفوف الشباب،

---

1- صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي: المفهوم والأبعاد، مؤلف جماعي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول الربيع العربي نموذجا، تحرير عائشة عباش،(برلين،المركز الديمقراطي العربي،الطبعة الأولى،2018)، ص 05.

2- رائد محمد عبد الفتاح دبعي،<< أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة- الإخوان المسلمين في مصر نموذجا >>،(رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2012)، ص12.

3- عبد الواحد أوامن، إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، تحرير محمد الأمير أحمد عبد العزيز-محمد كريم جبار الخاقاني، (برلين،المركز الديمقراطي العربي،الطبعة الأولى،2019)، ص ص11، 12.

حيث تشمل جوانب الحياة، وتتلخص أهدافها على استبدال الأنظمة السياسية، إما بالعنف أو بالوسائل السلمية أو بالاثنين معا[1].

تعرف "الموسوعة الحرة" الإسلام السياسي بأنه:"مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاما سياسيا للحكم"[2].

ويشير محمد ظريف بأن حركات الإسلام السياسي تلتقي بثلاث خواص وهي:

– بأنها جميعا تعطي الأولوية لمسألة السلطة سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، وهي بهذا قد أحدثت قطيعة مع الإسلام السني الذي كان يوصي بضرورة الخضوع للحاكم ولو لم يلتزم أحكام الشرع حفاظا على وحدة الجماعة؛

– ترفض المنظومة السياسي والقانونية الغربية، وترى أن البديل يتمثل في إقامة دولة الخلافة الإسلامية المحتكمة إلى العقيدة؛

– تولي اهتماما خاصا للمسألة التنظيمية وتتخطى حدود التنظير والدعوة إلى تأسيس تنظيمات تؤطر دعوتهم كأبي الأعلى المودودي، وحسن البنا وسيد قطب. حيث يرى محمد ظريف بأن المزاوجة بين التنظيم والتنظير هي التي تمنح حركات الإسلام السياسي ديناميكية[3].

يعرف" فرانسوا بورجا" الإسلام السياسي على أنه "اللجوء إلى مفردات الإسلام التي تقوم به بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفد من مظاهر التحديث الإيجابية والتي تعبر عن طريق مؤسسات،أو في الغالب ضدها، عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث الغربي "[4].

---

1– لعايب محمد رقيق،<< حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة >>، (أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة2017،2018/1)، ص25.

2– الموسوعة الحرة عن الموقع الإلكتروني http//:ar.wikipeedia.org/wiki

3– رائد محمد عبد الفتاح دبعي، مرجع سابق، ص 16.

4– نفس المرجع، ص 18.

ويعرف راشد الغنوشي الإسلام السياسي بالقول:"أقصد بحركة الإسلام السياسي، أن نعمل على تجديد فهم الإسلام. وأقصد أيضا هذا النشاط الذي بدأ في السبعينات والذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام، بعيدا عن الأساطير الموروثة عن التمسك بالتقاليد"[1].

من خلال التطرق لمختلف تعريفات الإسلام السياسي نجد أنه من المصطلحات التي يصعب تحديد نطاقها وإيجاد تعريف جامع لها، بسبب تعدد الرؤى الإيديولوجية، إلا أنه من هنا يمكن القول أن المشترك في تعريفات الإسلام السياسي هو سعي حركات الإسلام السياسي للوصول إلى السلطة وممارسة الحكم من أجل تنفيذ رؤاها التغييرية في المجتمع، وبالتالي فهي تعني في النهاية استخدام الدين لخدمة الهدف السياسي المتمثل في الوصول إلى السلطة.

## 2- مفاهيم بعض المصطلحات ذات العلاقة بحركات الإسلام السياسي:

تعددت تسميات الإسلام السياسي فهناك من يطلق عليها: التيارات الإسلامية، الصحوة الإسلامية، الحركات الإسلامية، السلفية، الأصولية الإسلامية....، ونظرا لهذا الاختلاف والخلط بين مختلف المصطلحات والتسميات، فمن الضروري ضبط مصطلح الإسلام السياسي بشكل موضوعي يؤخذ كتعريف محوري للدراسة، انطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي لمختلف التسميات التي أطلقت عليها، لإزالة الالتباس والتداخل في ما بينها، من بين هذه المصطلحات والتسميات نجد:

أ- **مفهوم الحركة الإسلامية:** الحركة الإسلامية هي مسيرة لجملة من المسلمين مثلهم الأعلى شرعة الإسلام وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها[2]، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية.

تعريف عبد الوهاب الأفندي" تطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة". فالحركات الإسلامية هي تلك الحركات التي

---

1- بلال محمود محمد الشوبكي، << التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة- حركة حماس نموذجا >>، (رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2007)، ص25.

2- حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996 )، ص 31.

تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة وتتصدى لقيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات والمؤثرات السلبية ومكائد الأعداء، وهي بهذا تدعي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معا[1].

عبد اللطيف الهرماسي" الحركة الإسلامية حركة اجتماعية تخضع لقانون التطور تحمل خصوصيات المجتمعات التي نشأت فيها، تتأثر ببيئتها وتفعل فيها، وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعيتها ومن الضروري التعامل معها علميا ولما لا سياسيا على هذا الأساس".

ويعرفها يوسف القرضاوي هي:العمل الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة ... كل الحياة، فالحركة الإسلامية قبل كل شيء هي عمل دائب متواصل، وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات وكتب، وإن كان هذا كله مطلوبا ولكنه جزء من حركة، وليس هو الحركة،[2] والله تعالى يقول:<وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون[3].

تعريف الشيخ راشد الغنوشي"هي جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه، وتحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه، ومنه فإن أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان"[4].

**ب- مفهوم الأصولية الإسلامية:** مصطلح شاع استخدامه خصوصا عند الغرب للدلالة على ظاهرة حركات الإسلام السياسي وخاصة المتطرفة منها، ويمكن تعريفها كما يلي:

يعرفها قاموس "**إكسفور د**Oxford"على أنها" حركة أرثودوكسية تقليدية تقوم على مفهوم مضاد لليبرالية"[5]، كما عرفت أنها"وجهة دينية محافظة"[6].

---

1 - عبد الوهاب الأفندي،<< الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع>>، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي،(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات،الطبعة الأولى،2002)، ص 44،13.

2- لعايب محمد رقيق، مرجع سابق، ص ص21، 22.

3- سورة التوبة: الآية 105.

4- راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير،(لندن،المركز المغاربي للبحوث والترجمة، الطبعة الأولى،2000)، ص 11.

5- Dictionair ox ford. University press.Newyork.1999.p336.

6- Dictionair de longue Francaise.hachette.France.1992.p232.

كما عرفت في موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا على أنها"لا تتشكل فقط من جماعة الحركات السياسية لكنها تحمل أيضا مجموعة من الاتجاهات الفكرية المعتدلة والمتشددة وتعددا في الخطابات السياسية[1].

وعرفت الأصولية الإسلامية الصحيحة على أنها"هي التي تعيد بعث الروح الإنسانية وتعيد تجديد الفكر الديني"[2]. وفي نفس الوقت توحي بقدر من التزمت والتعصب والرجعية.

اكتسب هذا المصطلح الآتي من الغرب قبولا واسعا، ويستخدم عادة للدلالة على الحركات التي تريد تطبيق الإسلام وهدم النظم الجاهلية كلها ليبدأ تأسيس المجتمعات الإسلامية من جديد، ولكن رغم ذلك يلاحظ فرق بين حركات الإسلام السياسي والأصولية، لأن هذا المصطلح كما أسلفنا هو مصطلح غربي الهدف منه ربط الأصولية الإسلامية بالأصولية المسيحية بكل سلبياتها التي رسبتها في الضمير الغربي المسيحي بصفة عامة.

**ج- مفهوم السلفية:** المقصود بالسلفية هم المعتصمون بالنهج الذي سار عليه سلف الأمة من أهل القرون الأولى في مسائل الاعتقاد وأصوله كما هي في القرآن والسنة، وتستخدم كلمة السلفية للإشارة على الحركة الإصلاحية في القرن 19 كحركة جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وكانت رؤية هؤلاء السلفيين وانتاجاتهم الفكرية مدخلا تاريخيا لتعبئة الحركات الإسلامية المعاصرة[3].

يشير مفهوم السلفية أحيانا إلى الدين بالمعنى العام دون إبراز الخصائص التي تميز اتجاها عن اتجاه. ويرى البعض أن الحركات الإصلاحية كانت حليفة السلفية وكانت بدون شك كبوادر التعبير الأولي عن ذلك الإصلاح، ويرى أتباع هذا التيار أن السلفية تعني الدعوة إلى الكتاب والسنة والدين الصحيح والإسلام النقي.كما أن الحركة السلفية لا تنتسب إلى إمام أو عالم

---

1- أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص 159.

2- محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي،(القاهرة، مكتبة مدبولي الصغير، الطبعة 4،1996)، ص 33.

3- أسماء قطاف تمام،<< دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية-حركة النهضة التونسية نموذجا>>،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013)، ص19.

بعينه بل هي الطريق والمنهج الذي سار فيه الصحابة والخلفاء الراشدون، ومن أهم مبادئها التمسك بوحدة الأمة،الالتزام بالكتاب والسنة مصدرا للتشريع ومرجعا عند كل خلاف[1].

**د- مفهوم الصحوة الإسلامية:** استخدم مصطلح الصحوة الإسلامية بقوة في أواخر القرن الماضي، وبخاصة من حركات الإسلام السياسي نفسها، والتي تسعى إلى إقامة الدولة الإسلامية ومجتمع إسلامي جديد وحكومة إسلامية تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة[2].

عبر الشيخ القرضاوي عن ظاهرة الصحوة الإسلامية في بعض الأحيان بعنوان اليقظة في مقابل الرقود أو النوم الذي أصاب الأمة الإسلامية في عصور التخلف والركود وفي مقابل التنويم الذي أصابها في عهود الاستعمار العسكري والسياسي الذي خلف ألوانا أخرى من الاستعمار أخطرها الاستعمار الثقافي والاجتماعي[3].

## المطلب الثاني: تصنيف وخصائص حركات الإسلام السياسي.

سنقوم من خلال هذا المطلب إدراج مختلف تصنيفات حركات الإسلام السياسي، وكذا السمات والخصائص التي تتميز بها هذه الحركات.

### 1- تصنيف حركات الإسلام السياسي:

لقد عرفت الحركات الإسلامية عدة تصنيفات، قسمت إلى عدة خرائط وتقسيمات وذلك بهدف محاولة الإلمام بمختلف الأنواع الموجودة في الواقع، حيث يقسم بعض الباحثين الحركات الإسلامية كما يلي:

**أولا:السلفية العلمية:** وهي السلطة القائمة على إعادة بناء التعاليم الأخلاقية التي سادت في العصر الأول للإسلام ودون التورط في الأعمال العنيفة.

**ثانيا: السلفية الجهادية:** وهي التي تقوم بمهاجمة الأهداف الغربية في حملة بررت بأنها جهاد تقليدي للدفاع عن الإسلام ضد العنوان الغربي.

---

1- عبد الواحد أوامن، إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص 17.

2- طوالبة حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي – مصر والجزائر نموذجا،(عمان،عالم الكتب الحديث الطبعة 1،2005)، ص 27.

3- يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي،(القاهرة، دار الشروق، الطبعة7،1997)، ص10.

**ثالثا: الناشطون سياسيا:** الذين يميلون للعمل السياسي، مستخدمين أفكارا حديثة، وتقنيات ومنظمات سياسية ليصلوا إلى هدفهم المتمثل في الدولة الإسلامية.

**رابعا: الفدائيون:** وهم الذين يؤمنون بأن الطريق الوحيد لتأسيس مجتمع إسلامي من خلال الكفاح المسلح فحسب.

**خامسا: مسلمو الشتات:** المسلمون في الغربة والذين يحاولون الإبقاء على هويتهم الإسلامية

**سادسا: جناح النخبة الحاكمة:** وهو يضم الإسلاميين الذين تم الإشراف عليهم من النخبة الحاكمة، وتساعدهم من خلال وسائل الإعلام الرسمية[1].

**سابعا: المتعاطفون:** وهم يرون النشطاء والفدائيين كشهداء يضحون بحياتهم من أجل القيم النبيلة[2].

بينما يقسم تقرير المجموعة الدولية لمعالجة أزمات الإسلام السياسي السني إلى ثلاث تيارات رئيسية:

**أولا: تيار التوجه الإسلامي السياسي:** بمعنى أنه يشتمل على حركات تعطي الأولوية للعمل السياسي على الخطاب الديني والسعي للسلطة بواسطة وسائل سياسية وليس بالعنف، من أجل تطبيق برنامجها السياسي ذي الطابع الإسلامي الذي تعتقد أن غايته هي تحقيق التقدم لمجتمعاتها، ومن أجل وصولها لذلك الهدف تسلك كافة السبل والوسائل السياسية السلمية، وتقوم بتغيير وتنويع مواقفها وتحالفاتها وصراعاتها مع الدولة أو القوى السياسية والاجتماعية الأخرى بحسب ما تقتضيه مصلحتها، وتحقيق ذلك الهدف، وتعد"جماعة الإخوان المسلمين" في مصر، و" حزب العدالة والتنمية " في المغرب، وجماعة النهضة في تونس، من أبرز تلك الحركات السياسية السلمية الساعية للحكم[3].

والاستثناء الرئيسي للقاعدة العامة في عدم اللجوء للعنف، حيث تجد حركة إسلامية سياسية نفسها تعمل في ظل احتلال أجنبي وتلجأ للعنف وهي حركات التحرر الوطني المسلحة بما في ذلك المقاومة المسلحة هي "حركة حماس الفلسطينية".

---

1 - صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي: المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص10.

2- نفس المرجع، ص10.

3- رشوان ضياء، دليل الحركات الإسلامية في العالم،،(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، العدد الأول، د م، د ت )، ص24.

**ثانيا: تيار النشاط التبشيري المتجدد والأصولي في آن واحد:** وتتجنب الحركات من هذه الفئة النشاط السياسي المباشر، وهي لا تسعى للسلطة ولا تصنف نفسها كأحزاب سياسية، بل تركز على النشاط التبشيري كالدعوة لتثبيت أو إحياء الإيمان، وتحافظ على تماسك المجتمع عن طريق المحافظة على النظام الأخلاقي المبنية عليه. مثل" الحركة السلفية" التي ولدت في العالم العربي ثم انتشرت في جميع أنحاء العالم.

**ثالثا: تيار الجهاديين:** وهم نشطاء ملزمون بالعنف لأنهم معنيون بما يعتبرونه دفاعا عسكريا عن الأمة ضد الأعداء الكفار[1]. ويعد العنف الديني أو الجهاد كما أسمته تلك الحركات هو الوسيلة الوحيدة تقريبا لديها من أجل تحقيق أهدافها.

ضمن هذا التيار يمكن التمييز بين ثلاث تيارات:- محلية الطابع "القطبيون" تنطلق من فكرة أن " العدو القريب أولى من العدو البعيد"وهو بالنسبة لها جهادا داخليا موجها إلى حكومات البلدان التي تنتمي إليها(الأنظمة المحلية) باعتبارها حكومات كافرة معادية للإسلام "كجماعة الجهاد" في مصر "والجماعة الإسلامية المسلحة" في الجزائر، و"الجماعة الإسلامية المقاتلة" في ليبيا[2].

- السلفية الجهادية المؤلفة من أناس ذوي نظرة سلفية وتمت تعبئتهم كمتطرفين وتخلوا عن النشاط المسالم الذي تتبعه الدعوة لينضموا إلى صفوف الجهاد المسلح- دولية المجال وهي اندماج هذين التنظيمين الجهاديين واختراقهما الواحد لصفوف الآخر. فشبكة القاعدة التابعة لأسامة بن لادن تمثل تركيبة من العناصر الجهادية السلفية والقطبية. ومن بين هذه التيارات يمكن وصف جماعة التبليغ بأنها الأكثر هدوءا وسلمية، أما التيارات الأخرى فتعرف بأنها نشطة ولها أبعاد سياسية.

ويصنف آخرين الحركات الإسلامية إلى أربعة أنواع رئيسية هي:-

**أولا: الحركات الإسلامية السياسية:** المقصود بها هنا ذات الخلفية الإخوانية، وهذه حركات سلمية، تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية، ويمكن القول أن هذه الحركات اتخذت قرارا إستراتيجيا منذ السبعينيات بتفادي

1- صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي: المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص11.
2- رشوان ضياء، مرجع سابق، ص ص22،21.

الصدام المباشر مع خصومها، واعتماد منهج التدرج والنضال المدني، بالتعاون مع القوى القومية والوطنية المعارضة.

**ثانيا: الحركات الإسلامية السلفية:** وهي تقليدية ذات منحى تعليمي وإرشادي، ولم تكن تهتم بالسياسية كثيرا، ولكن التطورات الاجتماعية والسياسية في الجزيرة العربية خلال العقد الأخير تكشفت عن تطور جديد في الحركات السلفية، جعلها أكثر تسيسا وأعمق وعيا بالحدث اليومي.

**ثالثا: الحركات الجهادية الثورية:** وهي سلفية الفكر في الغالب الأعم، لكنها تختلف عن السلفيين التقليديين في موقفهم من الحكام، وميلهم إلى الخضوع للأمر الواقع، وعزوفهم عن السياسة، كما تعتبر أن الحركات السياسية الإخوانية تبالغ في المحاذرة، مما حولها إلى جزء من الواقع، لا بديل عنه كما هو المفترض، وهذه الحركات الثورية في العادة قليلة العدد، لا تجد تعاطفا كبيرا بين جماهير الشعب العريضة، نظرا لأن خروجها على الدولة تحول في بعض البلدان إلى خروج على المجتمع.

**رابعا:حركات الإسلام الليبرالي:** وهي الحركات التي يسعى الغرب إلى تشجيعها لمواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة، ولديها اهتمام بقضايا مثل: الديمقراطية وفصل الدين عن السياسية وحقوق المرأة، وحرية الفكر[1].

يرون أن هذه الحركات ستساعد في إقامة مجتمع أكثر انفتاحا، وهذه الجماعات ظهرت نتيجة لفشل النظم الإسلامية وفشل الإيديولوجيات البديلة[2].

## 2- خصائص حركات الإسلام السياسي:

تتميز حركات الإسلام السياسي بجملة من الخصائص التي تشترك فيها أغلب هذه الحركات مما يميزها عن باقي الحركات الأخرى التي تنشط في المجال السياسي، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

- **حداثة الحركات الإسلامية:** تعد فتية نسبيا إذا ما قورنت بغيرها التي ظهرت في المشرق العربي، فهي لم تظهر ظهورا كاملا كحركة منظمة ذات تأثير سياسي واسع، إلا خلال ثمانينات القرن

1- صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي: المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص11.
2- نفس المرجع، ص12.

العشرين وإن كانت قد بدأت بالظهور في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من ذلك القرن، إلا أن في تلك الفترة كان نشاطها الفكري محدد جدا كرس للموضوعات التقليدية التي لم تعد الآن موضوع اهتمام لأن معظمها لا يعالج قضايا جديدة أو معاصرة[1].

– **الشعبية:** فهي ليست حركة فئة معينة، وإنما هي ضمير الأمة المتحركة، ومن ثم فهي ترفض مقولة الصراع الطبقي وتعتبر أن الإسلام وحده قادر على إزالة كل الظلم والاستغلال داخل المجتمع الإسلامي. يقول المودودي:"أن الجماعة الإسلامية ليست بجماعة تستهدف القومية الوطنية ولا تقتصر دعوتها على أمة بعينها ووطن بعينه بل الدعوة التي ترفعها عالمية الأهداف"[2].

– **التنظيم:** تتميز بالقوة التنظيمية، والبناء التنظيمي، فهي ليست مجرد تشكيل سياسي يهدف إلى استلام السلطة، وإنما قراءة الدين والثقافة والمجتمع قد تجسدت في نمط التربية وأشكال من التنظيم من أجل أهداف حضارية شاملة لجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، هذا البناء التنظيمي يتمثل في جماعة انتقلت من معناها التنظيمي الضيق إلى معنى الأمة أو نواة الأمة[3].

– **سرعة الانتشار والاستمرارية في أوساط المجتمع:** حيث ساعدها في ذلك طبيعة الدين التي تفرض على كل مسلم أن يبادر في تطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه وكذا قوة الشعور الروحي عند المسلمين، مما سهل تقبل الدعوات الإسلامية كما تتميز بخاصية الاستمرارية والتطور معا، إذ يمكن أن تتجدد بظهور قيادات جديدة[4].

–**التغيير الجذري:** المقصود به التغيير الجذري للمفاهيم وللرؤية الكونية الحضارية الغربية التي غلبت على نظام الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها في العالم العربي والإسلامي والطبيعة الجذرية تستهدف الإصلاح من الجذور من أجل انطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة، والتغيير الجذري

---

1– نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي ـ المغرب، تونس، الجزائر، ودورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، (الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2010 )، ص168.

2– رحماني الشيخ،<< الأزمة الفكرية لحركات الإسلام السياسي>>، (رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة،2014–2015)، ص62.

3– راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص 133.

4– كروي كريمة،<< الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي حالة حركتي:الإصلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والإصلاح في المغرب>>،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3،2010)، ص21.

ليس بالضرورة يكون باستخدام القوة، وإنما حتى ولم تم بالتدرج والوسائل السلمية فهو تغيير في طبيعة الدولة ذاتها[1].

– **تعطي الأولوية للعمل السياسي:** خلافا للعلماء والجمعيات الدينية والذي يأخذ حسب أوليفيه رواOliver roy ثلاثة أشكال:

– حزب على النمط اللينني يقدم نفسه على أنه طليعة تهدف الإستلاء على السلطة وينكر شرعية كل الأحزاب الأخرى، ومثال هذا "حزب إسلامي" الأفغاني.

– حزب سياسي من النمط الغربي يسعى داخل إطار انتخابي ومتعدد الأحزاب إلى تمرير الحد الأقصى من عناصر برنامجه، ومثال هذا "حزب الرفاه" التركي.

– جمعية دينية ناشطة تسعى إلى ترويج القيم الإسلامية وتغيير العقليات والمجتمع عبر استحداث حركات تشاركية، والتغلغل في أوساط النخب لكن دون مزاعم سياسية مباشرة، ومثال هذا"الإخوان المسلمين" مصر الذين يصرون على العمل الجماهيري و"جماعة إسلامي الباكستان"[2].

– **الانتقال من الصراع مع السلطة إلى التعايش أو المشاركة في السلطة:** إن المتتبع لهذه الحركات يرى أنها ومنذ السبعينات تحولت نظرتها إلى السلطة من نظرة صراع على السلطة إلى"معارضة" سياسية للسلطة، أو إلى تعايش ومهادنة أو مشاركة في السلطة، كما يحدث في مصر وبعض دول الخليج العربي والأردن والمغرب واليمن وغيرها، ويلاحظ أن خطابها السياسي وممارستها السياسية تؤكد على إمكانية التعايش مع السلطة، أو المشاركة معها في عملية الإصلاح العام للمجتمع وخصوصا الإصلاح السياسي، ويظهر هذا من خلال اهتمامها بالمشاركة من خلال قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي[3].

– **النزعة الوصائية:** اعتقادها أنها هي الممثلة للشرعية الدينية، وإحساس بعضها بالصلاح الذاتي، وشعورهم أنهم يؤدون مهمة رسالية، كل هذا يمثل دافعا قويا للتدخل من أجل تقويم السلوكات

---

1– رحماني الشيخ، مرجع سابق، ص 62.

2– أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص 30.

3– عبد الواحد أوامن، إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص ص24،23.

المنحرفة، ومقومة مظاهر الفساد والانحلال، وهو ما يجعل من نزعة الوصاية وكذلك النزعة إلى استخدام العنف حاضرتين باستمرار حتى وإن تم كبتها أو تهذيبها[1].

- **تطورها تطورا ذاتيا:** فعملية التفاعل بين قوة الدفع الذاتية لهذه الحركات نتيجة قدراتها الإيديولوجية والتنظيمية، بشكل خاص وبين المتغيرات المحلية والعربية والدولية،كانت تدفعها نحو التطور الذاتي فمن الطبيعي أن تتطور حركة غايتها التغيير، وأن تختار منهجا في التفكير وطريقة في السلوك تلائم بين الهدف والواقع، لقد تطورت الصحوة داخلها تطورا ملحوظا بحكم تغيير الأحوال الوطنية، وبحكم تجدد أجيال القيادات السياسية وتنوع المفاهيم المعتمدة، فظروف التعامل بين الصحوة وبين العوامل الخارجية فيما للحركة من علاقات مع الأنظمة الحاكمة ومع الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية[2].

من خلال ما تم تناوله نجد أن حركات الإسلام السياسي تتمتع بمجموعة من الخصائص، فهي حركات حديثة نسبيا مقارنة بغيرها من الحركات، تهدف إلى الإصلاح والتغيير السياسي والاجتماعي من الجذور بقصد إزالة الظلم والاستغلال داخل المجتمع، تتمتع ببناء تنظيمي قوي، وسرعة الانتشار والاستمرارية والتغلغل والتطور ذاتيا في أوساط المجتمع، غايتها الوصول إلى السلطة من أجل تطبيق برنامجها السياسي ذو الطابع الإسلامي، عن طريق المشاركة من خلال قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي، وذلك من أجل تحقيق التقدم والنهوض بالأمة الإسلامية باعتبار الإسلام دينا ودنيا.

**المطلب الثالث: عوامل بروز حركات الإسلام السياسي والمداخل المفسرة لانتشارها.**

لقد تعددت الاجتهادات والآراء التي أجمعت على أن لحركات الإسلام السياسي أسباب مختلفة داخلية وخارجية ساهمت في بروزها وتطورها. وسوف نحاول في هذا المطلب توضيح أهم العوامل والظروف التي أدت إلى بروز وانتشار حركات الإسلام السياسي، وكذا مجموعة المداخل المفسرة لانتشارها.

## 1- عوامل بروز حركات الإسلام السياسي:

1- عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي- عناصر أولوية لتحليل مقارن،،(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، العدد الأول، د م، د ت )، ص24.

2- عبد الواحد أوامن، إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص 24.

هناك عدة عوامل وظروف ساعدت في بروز وانتشار حركات الإسلام السياسي، تتفاوت بين ما هو داخلي وما هو خارجي، تتمثل في:

**أ- العوامل الداخلية:**

تعددت عوامل الانتشار الواسع لحركات الإسلام السياسي، وخصوصا في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، وهذه العوامل تتداخل بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي كما يلي:

**- العوامل السياسية:**

**- سقوط الخلافة العثمانية:** يرجع بعض الكتاب سبب ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة في العالم العربي إلى سقوط الخلافة العثمانية على يد مصطفى أتاتورك، حيث ألغى نظام الخلافة الإسلامية واعتمد العلمانية في تفسير شؤون البلاد عام 1924، والذي أدى إلى فقدان المرجعية الكبرى للمسلمين، مما فتح الباب على مصراعيه أمام الاجتهادات الشخصية والجماعية، والذي نتج عنه ظهور الكثير من الحركات الإسلامية، وقد لقي إلغاء نظام الخلافة رفضا شديدا من بعض المثقفين والفقهاء ورجال الدين، بحيث سارع بعضهم إلى الإعلان عن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين بمصر بزعامة"حسن البنا" مطالبين بعودة دولة الخلافة، قبل أن يمتد هذا التنظيم إلى بعض الأقطار العربية مثل السودان والأردن وسوريا[1].

**- فشل المشروع النهضوي العربي وافتقاد النظم الوريثية للمشروعية:** فمنذ استقلال الدول العربية عن الاستعمار الأوربي في أوساط القرن الماضي، فشل العرب في تحقيق الاستقلال السياسي والوحدة العربية، التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، ترى الحركات الإسلامية أن هذا الفشل كان نتاج فشل النماذج الغربية المستوردة وعلى رأسها العلمانية والاشتراكية والليبرالية التي لجأت إليها الدول لملء الفراغ القانوني والمؤسساتي عقب الاستقلال، ويرى " جون أسبيسيتو" أنه علاوة على ذلك الفشل تميزت النماذج السابقة بنزعة مادية جامدة و إفلاس روحي، كل ذلك مهد الطريق للبحث عن نموذج بديل، فأصبح "الإسلام هو الحل" بديلا جذريا ومقبولا للكثيرين[2].

---

1- صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي: المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص 14.

2- عبد الواحد أوامن، إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص 25.

– **القضية الفلسطينية والحكومات العربية:** بعد فشل القوات العربية في استرجاع القدس وانهزام هذه القوات في المعارك التي خاضها ضد إسرائيل، أدى إلى ظهور وتطور العديد من التنظيمات الإسلامية التي ترفض سياسة حكومتها مع القضية الفلسطينية قبل أن تنجح الثورة الإيرانية لتنقل بذلك الحركة الإسلامية من موقف المعارضة للسلطة الحاكمة إلى موقف المطالبة بالسلطة، وقد عملت هزيمة العرب في حرب 1967م، على إذكاء الحركات الإسلامية في الوطن العربي وخاصة مصر[1].

– **انتشار الفلسفة العلمانية:** قدمت العلمانية باعتبارها البديل القادر على تجنيد النظام العربي بالقوة على مواجهة افتقاده لمشروع النهضة العربي، وأيضا بالقوة القادرة على مواجهة نمو التيار السياسي الإسلامي، واعتمدت هذه العلمانية كخطط اجتماعية واقتصادية، وترك أجهزة الإعلام وأحزاب السلطة والأحزاب المعلنة لعلمانيتها أن تتولى بسط وترويج الأساس المعرفي لهذه العلمانية، وهكذا أصبحت العلمانية مصدرا لتفتيت المجتمع، وفي الوقت نفسه منبعا لتوليد الأحزاب الدينية، وهكذا استطاعت العلمانية أن تستفز المجتمع العربي الإسلامي إلى أقصى حد[2].

– **تشجيع الحكومات المحلية على ظهور الأحزاب والتنظيمات الدينية:** قصد إحداث توازنات سياسية مرحلية أو طويلة الأمد، إذ تدل الدراسات على أن أغلب الحكومات في معظم الدول الإسلامية، قد شجعت وبدرجات مختلفة على نمو الجماعات الإسلامية، وأحيانا العنيفة منها، لمكافحة الاتجاهات الماركسية والقومية الليبرالية[3].

– **غياب وضعف مؤسسات المجتمع المدني:** كالأحزاب والجمعيات والمؤسسات، الأمر الذي مكن جماعات الإسلام السياسي من سد هذا الفراغ بواسطة سيطرتها على المساجد والمراكز الدينية والجمعيات الخيرية، وتقديم الدعم لأعضاء هذه المراكز لاسيما في أوقات الكوارث والنكبات، الأمر الذي أعطى هذه الجماعات شرعية ومصداقية لدى فئات واسعة من أبناء المجتمع.

---

1– جزار مصطفى،<< تأثير الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي>>، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،15، يناير2016، ص 180.

2– عبد الواحد أوامن، إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص 26.

3– شليغم غنية،<< الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي>>، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،08، جوان 2012، ص ص307،306.

- **غياب الالتزام بالقوانين والدساتير وحقوق الإنسان:** في بعض الدول العربية والإسلامية استمر قمع كل أشكال المعارضة والقضاء على التعددية، مما يعطي التمحور حول الشعارات والمبادئ الدينية دورا خاصا في التصدي لهذه الأنظمة، من منطلق المكانة الخاصة للدين وما يتعلق به من مقدسات[1].

- **الثورات العربية:** شكلت الثورات العربية منعطفا حاسما في مسيرة الحركات الإسلامية، فبعد عقود من القمع والتضييق عادت تلك الحركات بقوة إلى المشهد السياسي العربي، وأدى سقوط الأنظمة التسلطية، إلى بروز الحركات الإسلامية كقوى سياسية فاعلة شاركت في التدبير السياسي، ونجحت في اكتساح الانتخابات وتصدر الحياة السياسية.

- **غياب الحرية والديمقراطية وتفشي الفساد:** هي عوامل شكلت بيئة خصبة لنمو وانتشار الأفكار المتطرفة، إلى جانب تطلع المسلمين إلى العدل والمساواة والتي يرون أنها لا تتحقق إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية والتي تنادي الحركة الإسلامية إلى تطبيقها[2].

- **العوامل الاجتماعية:** ظهور مجموعة من القادة والمفكرين التي كان لجهودهم وأفكارهم دورا بارزا في دعم الحركة الإسلامية مثل:"حسن البنا"،"أبو العلا المودودي"،"راشد الغنوشي"، وكان لإسهامات هؤلاء المفكرين دور كبير في التحولات الفكرية والتنظيمية التي طرأت على الحركة الإسلامية، والتي أدت بشكل عام إلى بروز حركات تركز على مبدأ الجهاد، وتزلزل القيم الاجتماعية السائدة في العالم العربي، والاضطرابات الاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية، وهذه الأحداث تكون سببا في انهيار عدد من القيم والمعتقدات، وبالتالي تجعل الناس يشعرون بالحيرة والارتباك فينضمون إلى الحركات الدينية التي يعتقدون أنها قد تساعدهم على تجاوز هذه الأوضاع[3].

- **انسجام خطاب الإسلام السياسي مع البيئة الاجتماعية:** بما أن البيئات التي ولدت منها الحركات الإسلامية هي بيئات إسلامية بالأساس، وبما أن الدين يمثل عاملا محوريا ومؤثرا في المجتمعات الإسلامية، لذلك سعت حركات الإسلام السياسي منذ نشوئها إلى توظيف الدين لخدمة تطلعاتها، كما تبنت خطابا متسقا مع البيئات التي نشأت فيها وليس مغايرا أو صادما لها، ومن ثم

---

1- شليغم غنية، مرجع سابق، ص 306.

2 - عبد الواحد أوامن، إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص 27.

3- نفس المرجع، ص 28.

أصبح خطابها ينسجم مع ما يتطلع إليه الإنسان المسلم من بيئته الاجتماعية، وكان لهذا الدور أثرا بالغا في اتساع رقعة نفوذها في مختلف الساحات الإسلامية[1].

**- العوامل الاقتصادية:**

من أبرز هذه العوامل العائدات النفطية بعد 1973 وأثرها على التيارات الإسلامية، إذ بدأت دول الخليج في السبعينات من القرن الماضي على دعم المراكز الإسلامية التي تنشط من خلالها التيارات الإسلامية، وفشل إيديولوجيات التنمية التي سادت في الستينيات من القرن الماضي في بلدان العالم الثالث، والتي أدت إلى تبعيته للغرب اقتصاديا وتفاقم الآثار السلبية وتدهور الأوضاع، وضغوط الفقر والتخلف والبطالة والديون التي تعاني منها الدول العربية، وسوء توزيع الموارد وعدم اهتمام الحكومات التي بها أقليات مسلمة بتنمية المناطق التي يتركز بها المسلمون.[2]

**ب - العوامل الخارجية:**

إلى جانب العوامل الداخلية، توجد عوامل خارجية ساهمت في بروز حركات الإسلام السياسي، من أبرزها:

**- الثـورة الإيرانيـة 1979:** علاوة على محاولات إيران المستمرة تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي، وتقديمها الدعم المادي والعسكري أحيانا إلى كثير من الجماعات الإسلامية، بدأ بحزب الله في لبنان وحتى الجماعات الإسلامية في السودان والجزائر، ومصر وفلسطين، فالإطاحة بنظام حكم الشاه بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية، قدمت النموذج للكثير في العالم الإسلامي بأن الأنظمة التسلطية ولاسيما الفاسدة والعلمانية يمكن الإطاحة بها[3]، فيمكن اعتبار تجربة الثورة الإسلامية الإيرانية أوضح تعبير لحركة إسلامية سياسية استطاعت الوصول إلى الحكم عن طريق الرغبة الشعبية العارمة.

**- أثر الموقف الغربي المناوئ للإسلام والشرق بشكل عام:** إن تراث العداء بين الشرق والغرب أو الإسلام والمسيحية واليهودية لا يزال يشكل في كثير من الأحيان اتجاهات ومواقف كل من

---

1- أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري،<< دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي - حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001-2015 نموذجا>>، (رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2015 - 2016)، ص ص11، 12.

2- صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي: المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص 18.

3- نفس المرجع، ص 15.

الطرفين تجاه الآخر، بأن الكثير من المواقف والتصريحات الغربية تجاه العالم الإسلامي لا تزال تحكمها عقلية الحروب الصليبية، ولاشك أن موقف الغرب تجاه الكثير من القضايا الإسلامية بدءا من قضية فلسطين ومرورا بالاحتلال الأمريكي للعراق، تعطي بعض المصداقية لهذه الرؤية، وبالمقابل فإن هناك العديد من الباحثين الغربيين لا يزالوا يعتبروا الإسلام دينا دمويا يشجع على القتل والإرهاب ويسيء معاملة المرأة[1].

- **أحداث الحادي عشر من سبتمبر والسياسية الأمريكية وحروبها ضد الإرهاب:** حيث ساعدت إلى تزايد مشاعر الغضب لدى الشعوب الإسلامية، وساعدت وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت على التواصل بين المسلمين بشكل أقوى وتبادل الوسائط التي تظهر بشاعة الحرب الأمريكية وسياساتها القمعية ضد المسلمين، وأدت تلك السياسات إلى تعاطف المسلمين في مختلف الدول الإسلامية مع ما يجري في العراق وأفغانستان[2].

**2- المداخل المفسرة لانتشار حركات الإسلام السياسي:**

هناك مجموعة من المداخل والمقاربات التي بواسطتها يمكن تفسير انتشار حركات الإسلام السياسي في البلدان العربية، حيث أن كل مدخل قد يساهم بشكل من الأشكال في دفع هذه الحركات وتقويتها.

- **المقاربة السياسية:** حيث تعتبر أن انتشار حركات الإسلام السياسي صورة من صور الرفض الناتجة عن إخفاق النظام السياسي في قيادة وتوجيه عملية التحديث ويرى" مايكل هدسون" أن ظاهرة الإحياء الدينية كما يسميها على المستوى السياسي هي نوع من الارتداد على عملية التحديث أو ما يعرف بالتنمية السياسية السلبية، فوفقا للمعايير الغربية لتحديث النظام السياسي تعتبر العلمانية معيارا أساسيا وجوهريا في عملية التنمية السياسية، وبالتالي فإن الإخفاء في التحول نحو هذا الاتجاه يعد نوعا من أنواع الارتداد على مجمل عملية التنمية من المنظور التحديثي[3].

- **المقاربة الاجتماعية:** لقد تركت عملية التحديث في المجتمعات العربية والإسلامية أثرا مزدوجا فمن ناحية يتم إدماج الدين والقيم التقليدية تحت تأثير التحولات الكبيرة الناتجة عن هذه الأخيرة

1- عبد الواحد أوامن، إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص 30.

2- صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي: المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص 17.

3- لعايب محمد رقيق، مرجع سابق، ص 38.

ومن ناحية أخرى أدت هذه العملية إلى رد فعل عكسي يفتح المجال لظهور الحركات الاجتماعية التي تعبر من المنظور الاجتماعي عن نوع من الإحباط النفسي في مواجهة التغيرات التي تستلزمها عملية التحديث والتي تخلق بناءين اجتماعيين ونسقين قيمين متصارعين في غالب الأحيان، وهذا التناقض يبرز بوضوح في الدول التي خضعت للاستعمار[1].

– **المقاربة الاقتصادية:** يميل أنصار هذا المدخل إلى ربط انتشار الحركات الإسلامية وزيادة الالتزام الديني عند الشعوب بالإحباط الاجتماعي والأزمات الاقتصادية الناتجة عن غياب العدالة التوزيعية، فالجماهير لا تجد أمام عجزها عن حل هذه الأزمات إلا الرجوع إلى دينها[2].

– **المقاربة الدينية:** تعتبر الظروف الاجتماعية والاقتصادية مجرد محددات منشطة لمستوى توسع وانتشار الحركات الإسلامية، فالحركات الاحتجاجية ذات الطابع الديني تواجدت عبر التاريخ الإسلامي" العباسيين والمرابطين والموحدين والخوارج والشيعة"، وهي جزء من التفاعل والفهم المجتمعي لماهية الدين وأشكاله ومستويات حضوره في النسق المجتمعي، فهذه الحركات ليست كيانا دخيلا بل لها جذورا عميقة في تاريخ الإسلام.

– **المقاربة التاريخية:** تركز على الجدلية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية بين الشرق والغرب" المستعمر والمستعمر" ومن الباحثين الذين درسوا الظاهرة من هذه الزاوية الباحث" فرانسوا بورجا" حيث يعتبر أن حركات الإسلام السياسي هي نتيجة تاريخية، نشأت كمفهوم يعكس وجهة نظر الغرب عن دور الدين في المجتمعات الإسلامية وتطوره باعتباره ردا على حركة الاستعمار الغربي وحماية للمجتمعات الإسلامية من الغزو الفكري والقيمي.

– **المقاربة الأزموية:** يرى "ريتشارد هرير دكمجيان" أن انتشار حركات الإسلام السياسي هي ظاهرة دورية تحدث كرد فعل للأزمة الحادة التي يعيشها المجتمع الإسلامي في فترة تاريخية معينة، وعندما يتهدد الكيان الإسلامي خطر سياسي أو ثقافي على المستويين الداخلي والخارجي.

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي.

1– رفعت السيد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران،،(سينا للنشر القاهرة، 1989 )، ص38.

2– لعايب محمد رفيق، مرجع سابق، ص 38.

يطرح هذا المبحث عملية التحول الديمقراطي التي تعتبر أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة السياسية، من خلال التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي ومراحله مع توضيح علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تدفع النظام السياسي للقيام بعملية التحول الديمقراطي وكذا المؤشرات التي تدل على حدوث عملية التحول الديمقراطي، لنتناول في الأخير مختلف الأنماط والمداخل النظرية للتحول الديمقراطي.

**المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي ومراحله.**

**1- مفهوم التحول الديمقراطي:**

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة في الساحة السياسية وهو يرتبط بمفهوم الديمقراطية التي انصب معظم الاهتمام به بحكم قدمه وشيوع استخدامه، ومن هنا لا بد من تعريف بعض المفاهيم الرئيسية للوصول إلى فهم أبعاد التحول الديمقراطي.

- **الديمقراطية:** يتكون من كلمتين هما Demos وتعني الشعب وكلمةKratos والتي تعني الحكم. ويقصد بذلك أن الديمقراطية تعني حكم الشعب، وهي أكثر المعاني شيوعا للديمقراطية[1].

لقد تباينت التعاريف التي تناولت مفهوم الديمقراطية، وقد أنطلق غالبيتها من بيئات فكرية متعددة نوجزها كالأتي:

**أ / التعريف المعياري الكلاسيكي:**

يمثله لوك، روسو وميل وجيفرسون، ويبنى على الخير العام والإدارة العامة التي تدفع الأفراد نحو المشاركة الشعبية والتي تعني حكم الشعب إنما تبنى على قاعدتين: الإدارة العامة التي تجعل الأمة صاحبة السيادة ومصدر السلطات، والخير العام الذي يعني إن إقامة مجتمع ديمقراطي يهدف ويؤدي إلى تحقيق الخير العام والسلام الاجتماعي والعالمي[2].

**ب / التعريف الإجرائي:**

1- حوحو أحمد صابر،<<الديمقراطية والأحزاب السياسية في الوطن العربي >>، (أطروحة الدكتوراه علوم في الحقوق القانون، جامعة الجزائر1،2011 - 2012 )، ص11.

2- الحسين لرقط،<<عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي-دراسة حالة الجزائر1989-2009 >>، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014 )، ص43.

من حيث الإجراءات تتسم الديمقراطية بالشورى ويركز المحللون الإجرائيين على الانتخابات بصورة واسعة، وعلى ما إذا كانت تلك الانتخابات تقوم على تنافس حقيقي يؤدي إلى التغيير، أو إذا ما كانت مزيفة وتستخدم لسحق معارضي الحكومة، أو وجود إجراءات استشارية أخرى مثل: الاستفتاءات حول معرفة الآراء في المجتمع[1].

ويؤكد الإجرائيين أن الديمقراطية هي توفر عدة شروط الانتخابات الدورية، التعددية السياسية، المنافسة والمشاركة السياسية والتي تشكل في مجملها الأسس العامة للديمقراطية الليبرالية، حيث أشار صامويل هنتنجتون إلى أن النظام يصبح ديمقراطيا حيث يتم اختيار قادتة عن طريق الانتخابات الدورية العادلة التي يتنافس خلالها المرشحون لكسب أصوات الناخبين[2].

يذهب عالم الاجتماع الأمريكي "**جوزيف شومبتير**" إلى تعريف الديمقراطية بأنها "اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات " وذلك في إطار ما أسماه نظرية أخرى للديمقراطية[3].

يرى "**شومبيتر**" أن ديمقراطية أي نظام سياسي هي مدى اختيار صناع القرار الجماعي في انتخابات يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين، وبهذا التعريف فإن الديمقراطية تشمل بعدين هما التنافس والمشاركة. ونخلص إلى القول أن الديمقراطية منهج ونظام حكم سياسي.

فالديمقراطية هي طريقة لصنع القرارات تستدعي قدرا من الاستجابة للرغبات الشعبية، أوهي التسليم والقبول بتعدد النخب في المجتمع وحرية تكوينها والمنافسة المنظمة بينها للوصول إلى السلطة[4].

– **التحول:** يشير لفظ التحول لغة إلى التغيير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال. وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة

---

1– تشارلز تيللي، (ترجمة، محمد فاضل طباخ)، الديمقراطية،(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، يوليو2010 )، ص349.

2– الحسين لرقط، مرجع سابق، ص ص44،43.

3– صامويل هنتجتون، (ترجمة، عبد الوهاب علوب)، الموجة الثالثة –التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،(القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993 )، ص 64.

4– ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير1997 )، ص34.

transition وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو من مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر[1].

تعتبر عملية التحول أول المراحل نحو النظام الديمقراطي فهي بذلك فترة انتقالية تمتد بين مرحلتين تفويض دعائم النظام السياسي السابق، وتأسيس نظام سياسي جديد لاحق[2].

– **التحول الديمقراطي:** تعني إجمالا الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الليبرالية والديمقراطية وقد اكتسبت قضية التحول الديمقراطي أهمية خاصة وأصبحت من بين أبرز القضايا الفكرية والسياسية، كما اعتبر آخرون أنها موجة فكرية جديدة.[3] يقصد بالتحول الديمقراطي الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة، يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين.

ليس هناك تعريف جامع للتحول الديمقراطي فهناك تعريفات عديدة ومتنوعة:

يعرفه "**تشارلز أندريان**" التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، وسمة التغير بين النظم وعملية التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية في النظام البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم[4].

يعرف المفكر العربي المغربي "محمد عابد الجابري التحول الديمقراطي" بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو

---

1– بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي– دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008 )، ص31.

2– سالم علي الشريف،<<الحركات الإسلامية و التحول الديمقراطي – دراسة مقارنة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وحركة النهضة في تونس >>،(رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2016–2017 )، ص29.

3– سحقي سمير، طرودي ليندة، التحول الديمقراطي وصعود الحركات الإسلامية (نموذج مصر)،جامعة الجزائر 3، 02 جويلية 2014، من الموقع: www.m.alhewar.org/s.asp، تاريخ التصفح: 09 جانفي 2020.

4– خيري أبو العزايم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري،(ب م: ب ت)،ص ص 6،7.

على الأفراد والجماعات، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية، إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:

– حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية.

– دولة المؤسسات وهي الدول التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي والحزبي والديني.

– تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية[1].

عرفه "صامويل هنتجتون" أنه "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية ... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"[2].

التعريف الذي أورده "ستيفن جـ كنك" حيث قال "أن التحول الديمقراطي هو عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل آراء أو موضوعات لم تشملها من قبل إذن هي خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر"[3].

التحول الديمقراطي ينتج عن زيادة ورفع مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية والبناء القانوني والمؤسساتي لمجتمع الدولة ويحتاج إلى مجتمع ناضج وحديث للنهوض بمستلزمات الديمقراطية[4].

من هنا يمكن القول أن التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، وهو عملية تدريجية مرحلية، ويتضمن هذا الانتقال صياغة قواعد جديدة وإنشاء

---

1– شهرزاد صحراوي،<<هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية– دراسة مقارنة تونس،الجزائر،المغرب >>،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013 )، ص10.

2– صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص 121.

3– زياد جهاد حمد،<<العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي >>، مجلة مداد الآداب، 14، ص 575.

4– منذر السيد أحمد الحلولي،<< الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني >>،(رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر– غزة، 2009 )، ص40.

مؤسسات من شأنها تعزيز الممارسة الديمقراطية من حيث الانتخابات والتداول على السلطة، التعددية والمشاركة السياسية وحماية حقوق الإنسان وصولا إلى قبول النهج الديمقراطي كوسيلة وحيدة لإدارة الصراعات والاختلافات السياسية والاجتماعية وتحقق المزيد من الاستقرار والتوازن بجميع الأبعاد.

## 2- علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به:

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بمجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى تتمثل في:

**- التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي:**

التحول الليبرالي هو التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها للتحول الديمقراطي، وأن كانت تساهم في تحفيز هذه العملية، أما التحول الديمقراطي فهو يتجاوز هذه الحدود إلى إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسساتي ديمقراطي، ومن هنا فإن الليبرالية محدودة المجال وتخص الحريات الفردية والجماعية بينما التحول الديمقراطي يتسم بالشمول[1]. وعليه فإن التحول الليبرالي يمكن أن يكون مقدمة للتحول الديمقراطي. وعملية التحول الديمقراطي تعتبر مرحلة أعلى من عملية التحول الليبرالي التي يمكن أن تحدث التحول الديمقراطي ولكن ليس دائما، حيث يستطيع الحكام السلطويين الارتداد على عملية التحول الليبرالي نحو السلطوية مرة أخرى[2].

**- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:**

1- مريم زيداني،<< التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي . دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015>>،(رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2017-2018 )، ص ص10،11.

2- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 16.

يعتبر الانتقال الديمقراطي تحول بعض النظم من طابعها الديكتاتوري غير الديمقراطي إلى نظم ديمقراطية، حيث عرفه المفكر محمد الرضواني على أنه" الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي إلى نموذج آخر ديمقراطي في ممارسته أو مؤسساته"[1].

الانتقال الديمقراطي يسبق عملية التحول الديمقراطي، كما يعد مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، ضمن هذه المرحلة يتم الاتفاق على مجموعة من القواعد لحل الصراعات بأساليب سلمية، فهذه المرحلة تتسم بطبيعة مزدوجة لأنها تضم مؤسسات النظام القديم إلى جانب المؤسسات الجديدة، مما يجعل هذه المرحلة من أخطر المراحل لاحتمال تعرض النظام لانتكاسات تعيده للخلف، كما من المحتمل قيام نظام سياسي هجين بمعنى احتوائه للعناصر الديمقراطية وغير الديمقراطية، وما يمكن تمييزه في الانتقال الديمقراطي بأنه عملية مؤقتة وممهدة للتحول الديمقراطي، بينما التحول الديمقراطي يشكل عملية تراكمية تستهدف المنظومة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية لبلورة المشروع الديمقراطي[2].

**- التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:**

حضي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية الرسوخ، مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تتسم لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا أنها خطوة لابد منها[3].

---

1- سالم علي الشريف، مرجع سابق، ص 33.

2- محمود سليم هاشم شوبكي،<< سياسة حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس2010-2015 >>،(رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2016 )، ص ص69، 70.

3- نفيسة رزيق، << عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق >>،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009 )، ص 22.

وطبقا للأستاذ linz فإن الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي[1].

فالترسيخ الديمقراطي يكتمل عندما تقبل الآليات الديمقراطية باعتبارها الحل الوحيد للخروج من الأزمات وحل النزاع، وبالتالي فعملية الترسيخ تعقب التحول الديمقراطي وهو النتيجة المرجوة من تطبيق آليات الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، والترسيخ الديمقراطي يهدف إلى تعزيز وتطوير النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر يكون قادرا على الاستمرار. أما التحول الديمقراطي فهو عملية مستمرة للممارسة الديمقراطية في اتجاهات مختلفة من تراجع، وتصادم، وممارسة[2].

**- التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي:**

الإصلاح السياسي يعرفه قاموس ويستر للمصطلحات السياسية 1958 بأنه " تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد "[3]. فالإصلاح السياسي يعني القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام وآليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بنائه وتشكيله بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتعددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والداخلية، ومنه فالإصلاح السياسي يعمل على الزيادة من فاعلية النظام السياسي من خلال مؤسسات تفتح المجال أمام حماية حقوق وحريات الإفراد، وتفعيل آليات الرقابة والمشاركة ويتم ذلك في ظل استمرار النخب السلطوية في الحكم واستمرارية النظام السلطوي. فإذا اعتبرنا الإصلاح السياسي يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في البيئة الداخلية والخارجية، فإن التحول

1- المرجع نفسه، ص 22.

2- مريم زيداني، مرجع سابق، ص11.

3- مصطفى بلعور، << التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 >>، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2008-2009 )، ص 34.

الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير كما عرفنا إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي[1].

إذن الإصلاح السياسي يعمل على إعادة تشكيل النظام السياسي السابق ليتلائم مع المتغيرات البيئية في ظل استمرار النظام السلطوي ونفس القيادة، أما التحول الديمقراطي يعني سقوط النخب والمؤسسات السلطوية التابعة للنظام السابق، وتنشئ مؤسسات جديدة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

## 3- مراحل التحول الديمقراطي:

يمر التحول الديمقراطي بعدة مراحل والتي توصف بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد للنظام السلطوي وقد توجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. وتنقسم مراحل التحول الديمقراطي إلى عدة مراحل حسب العديد من المفكرين أمثال أودونيل O'donnell وشين Schein ولينز Lins وهي:

- **مرحلة القضاء على النظام السلطوي:** هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية[2]. وما يمكن الإشارة إليه أن انهيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديمقراطي، فهناك ديمقراطيات تفشل مع ظهورها بينما لا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم وتتعدد أسباب فشل الدول للتحول إلى الديمقراطية فقد تكون نتيجة مقاومة النخب المدنية والعسكرية أو نتيجة غياب المؤسسات والظروف البيئية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لعملية التحول الديمقراطي.

- **مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:** يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية بغرض التكيف والحفاظ على ذاته. وقد توجد في هذه

1- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 16.
2- المرجع السابق، ص12.

المرحلة مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يضطر الديمقراطيين والسلطويين في نهاية المطاف إلى تقاسم السلطة فيما بينهم سواء بالصراع أو بالاتفاق[1].

- **مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي:** تتميز هذه المرحلة بترسيخ التحول الديمقراطي الذي يتم من خلال اتفاق الأطراف السياسية والنخب على مختلف إجراءات النهج الديمقراطي مع وجود مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات، بمعنى اقتناع الأحزاب السياسية والمؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي، ونبذ كل ما يمكنه إعاقة هذا التحول والاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف في إدارة الصراعات السياسية بطرق سلمية بما يضمن احترام التنوع والتعدد السياسي والمجتمعي[2]. وبتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم .كما أن رضا النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الإنتخابات وتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي[3].

- **مرحلة النضج الديمقراطي:** وتسمى بمرحلة التماسك الديمقراطي وهي آخر مراحل التحول الديمقراطي التي تتميز بتخلص النظام السياسي الجديد من سلبيات ورواسب النظام القديم، ويمتلك حينها النظام الجديد القدرة على التعامل مع المجتمع والمؤسسات بناءا على القيم الديمقراطية بما يتيح فرصة المشاركة من الجماعات والأفراد على أساس المساواة والمواطنة التي تعد أبرز مظاهر هذه المرحلة بما فيها الاعتراف بالمعارضة السياسية والتعددية الحزبية والمعارضة البرلماني التي تعمل كمراقب لأداء الحكومة والنظام[4].

وهي تعتبر من أعلى مراحل التحول الديمقراطي، تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي والرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الإجتماعية لمواطنين.

---

1- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 28.

2- نفيسة رزيق، مرجع سابق، ص22.

3- قطاف أسماء تمام، مرجع سابق، ص 51.

4- محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص 87.

وخلاصة القول أن مراحل التحول الديمقراطي تتطلب ثلاث آليات الأولى آلية تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية، الثانية هي آلية ممارسة السلطة بواسطة التداول السلمي، الثالثة آلية توازن السلطة بالفصل بين السلطات.

## المطلب الثاني: عوامل ومؤشرات التحول الديمقراطي.

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا أساسيا في تحقيق التحول الديمقراطي وتدفع في سبيل حدوثه، وقد تكون هذه العوامل داخلية تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي كما قد تكون خارجية، بالإضافة إلى وجود مجموعة من المؤشرات التي تدل على حدوث عملية التحول الديمقراطي، وهذا ما سيتم تداوله في هذا المطلب.

### 1- عوامل التحول الديمقراطي:

في هذا الإطار يرى عالم السياسة الأمريكي "جابر يال ألموند" و"باول بنغهام" أن التحول الديمقراطي هو عملية تساهم فيها ثلاثة أطراف هي: النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة، ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية، ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض. وذلك على النحو الذي يمكن معه بالفعل الحديث عن مجموعتين من عوامل التحول وهي كالتالي:

#### أ- العوامل الداخلية:

هناك العديد من العوامل الداخلية التي تدفع في سبيل التحول الديمقراطي، وتتمثل أهم هذه العوامل: دور القيادة والنخب الحاكمة، انهيار شرعية النظم التسلطية، العامل الاقتصادي، المجتمع المدني.

- **النخب الحاكمة:** تلعب القيادة السياسية دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي، حيث تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة، قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لأن تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة، أو نتيجة اهتزاز وتردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبية[1]. إضافة إلى اعتقاد النخب الحاكمة أنه في تبنيهم الخيار الديمقراطي سيكسب الدولة منافع اقتصادية وسياسية، وكذلك

1- بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 36.

إدراك هذه النخب أن تكاليف التمسك بالسلطة تفوق تكاليف التحول الديمقراطي[1]. ولإنجاح عملية التحول الديمقراطي لا بد على القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة وتحديد المسار والتوقيت والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية والبدء بعملية التحول الديمقراطي إلى جانب توفير عوامل أخرى تتمثل في تحقيق تنامي قوة المعارضة السياسية والوضع الاقتصادي للدولة، وتنامي دور الطبقة الوسطى وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني[2].

يرى"صامويل هنتنجتون" أن دور القيادة السياسية من العوامل التي تساعد على انتشار الديمقراطية، حيث يرى أن هناك قيادة سياسية تسعى إلى تعزيز الإصلاح الاجتماعي والحضاري والاقتصادي، ومن ثم استيعاب مطالب جماعات جديدة بالمشاركة في العمل السياسي[3].

ومن هنا نجد أنه من الضروري لتحقيق التحول الديمقراطي وجود قيادة أو نخبة سياسية ماهرة لمواجهة حركات المعارضة السياسية والتمكن من نطاق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة مؤمنة بالتغيير وقادرة على مواجهة القوى المحافظة زادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي.

- **أزمة انهيار شرعية النظام السلطوي:** تعد الشرعية من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقدت شرعيته فلا مبرر لبقائه، وينصرف مفهوم شرعية النظام الحاكم بشكل مبسط إلى مدى قبول المواطنين به[4].

فالشرعية تمثل ضمانة استمرار السلطة وتجديدها من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والاستيلاء، فيرى العالم الألماني "ماكس فيبر"أن" نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة"[5]. وتختلف مشكلات الشرعية من نظام إلى آخر بسبب تفاقم الأزمات الداخلية وعجز النظام عن مواجهتها (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، أو تأزم الأوضاع نتيجة هزيمة عسكرية خارجية هذا العجز في

1- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 32.
2- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 19.
3- حسين لرقط، مرجع سابق، ص 51.
4- نفس المرجع، ص 49.
5- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 19.

النظام لمواجهة الأزمات قد يخلق معارضة وانتفاضات ضد النظام في اتجاه التحول الديمقراطي[1]. فأي نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية، مما يؤدي إلى المعانات من مشكلة غياب الاستقرار ثم مشكلة فقدان الكفاءة في الإنجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى استقرارها أصبح هناك حل واحد يتمثل في انتهاج الديمقراطية.

– **العامل الاقتصادي:** للعوامل الاقتصادية دور هام وتأثير كبير في عملية التحول الديمقراطي إلا أنها ليست هي العوامل الحاسمة حيث يرى "صامويل هنتنجتون" أن العوامل الاقتصادية أثرت على الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بثلاث طرق:أولا الطفرة التي شهدتها أسعار النفط، حققت دول عربية مستويات عالية من النمو الاقتصادي مما مهد لقيام الديمقراطية وتيسير الانتقال إليها، أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول.

يرى "صامويل هنتنجتون" أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع، أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية[2]. وهذا يدل على وجود علاقة سببية ما بين العوامل الاقتصادية والتحول الديمقراطي على اعتبار أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تعبئة اجتماعية تقود إلى مطالب سياسية تؤدي بدورها إلى التحول الديمقراطي.

– **المجتمع المدني:** يشير مصطلح المجتمع المدني إلى جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، وهو يعبر عن كيان وسيط بين الدولة والمجتمع ويضطلع بمهام من شأنها ترسيخ التحول الديمقراطي من خلال توجيه سلطة الدولة ودعم مفاهيم المشاركة والثقافة الديمقراطية وصنع القاعدة السياسية، وتكمن قوة المجتمع المدني في الترسيخ الديمقراطي باعتباره أداة هامة لتصحيح مسار الحكومات وإخضاعها للرقابة العامة ويعمل على زيادة المشاركة السياسية، ويوفر قنوات للتعبير ما يتيح الفرصة لبعض الفئات للمطالبة بحقوقها[3]، ويرى "هنتنجتون" أن الطبقة الوسطى المتمثلة في الطلاب والعمال والفلاحين ورجال

1– مريم زيداني، مرجع سابق، ص16.

2– صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص120.

3– محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص ص76،77.

الدين والجيش قد تكون مصدر معارضة في الأنظمة السلطوية إلا أنها تمثل عاملا مساعدا نحو التحول الديمقراطي في هذه النظم[1].

**ب- العوامل الخارجية:**

تمثل العوامل الخارجية مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي وتدفع في اتجاه التحول نحو الديمقراطية، بحيث تعتبر من أهم العوامل المساهمة في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في البلدان النامية، وتتمثل في:

- **تأثير النظام الدولي:** مع انتهاء الحرب الباردة انهيار الإتحاد السوفياتي وزوال الأنظمة الشيوعية شهد العالم من خلال الترويج لفكرة النظام الدولي الجديد فكرة وجوب تبني الديمقراطية كنظام سياسي، بحيث أن يسود جميع دول العالم بما فيها أقطار الوطن العربي[2]. إذ بدأ الإتحاد الأوربي ببلورة سياسية خارجية ومتابعة التحول تقوم على تشجيع الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية فقد تم إنشاء برنامج "ديمقراطية المتوسط" بمبادرة من الإتحاد الأوربي عام 1996م، يسعى إلى تنمية الديمقراطية ودولة القانون في الدول العربية الموقعة على إعلان برشلونة وهي الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الفلسطينية، ويدعم البرنامج الحقوق السياسية مما يعزز من الديمقراطية وحقوق الإنسان[3].

- **ضغوط المؤسسات المالية الدولية:** تساهم المؤسسات المالية منها صندوق النقد الدولي في عملية دفع التحول الديمقراطي في الدول الممنوحة من خلال التأييد المادي والمعنوي، كإنشاء المشاريع التنموية لها وفرض العقوبات الاقتصادية أو تخفيف أعباء الديون الخارجية، وتعتبر هذه الأخيرة وسيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية ولتشجيع الحكومات الناشئة، من أجل تحويلها اتجاه الديمقراطية. حيث نجد الدول المانحة تؤكد على ضرورة وجود المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفاعلية في التنمية. كما تؤكد هذه الدول المانحة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات، كذلك تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز

---

1- الحسين لرقط، مرجع سابق، ص 52.

2 - هايل ودعان الدعجة، التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1997،(عمان: ب د، 2005)، ص58.

3- نفس المرجع، ص 62.

على التحول الديمقراطي، وفي بعض الأوقات يرتقي دور الدول الضاغطة من عملية التحفيز على التحول الديمقراطي إلى المراقبة على عملية التحول الديمقراطي[1]، فتأثير بنية النظام الدولي على عملية التحول الديمقراطي مسألة في غاية الأهمية تفرض نفسها بشكل قوي[2].

- **أثر العدوى والانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج):** ونعني بأثر العدوى في التقليد للتحول الديمقراطي الناجح في دولة إلى دولة أخرى، حيث يشجع ذلك على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى بنفس الشاكلة، ففي أوائل موجة التحول الديمقراطي ونجاحها شجعت الدول الأخرى على السعي في طريق الديمقراطية، فالتقليد يشبه كرة الثلج التي يتزايد حجمها كلما تدحرجت إلى جانب هذا تلعب عوامل أخرى في تحقيق أثر العدوى مثل التشابه الثقافي والحدود الجغرافية[3].

يقصد بتأثير العدوى أو الانتشار أو كرات الثلج اقتداء بدولة أخرى حصل فيها تحول ديمقراطي ناجح، وذلك لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة واعتبار التحول الديمقراطي دواء لكل مشكلاتها أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثلا سياسيا وثقافيا يحتذى به[4].

لعل ما جرى في المنطقة العربية نهاية 2010 ومطلع 2011 لخير شاهد على ظاهرة العدوى أو المحاكاة من خلال تأثر الشعوب بما جرى من حراك شعبي وثورة انطلقت في تونس لتمتد إلى مجموعة من الدول العربية والتي استطاع عدد منها إسقاط أنظمة استمرت لعدة عقود ومازالت دول أخرى تشهد حراكا شعبيا لحد الآن.

- **التدخل الخارجي:** يأخذ عدة أشكال كالتدخل العسكري أو من خلال دعم حركات التمرد والانفصال ويكون من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والإنمائية أو تقديم الدعم السياسي وتتباين جدوى التدخل من شكل لآخر في سبيل تحقيق التحول[5]. غير أنه من الملاحظ أن غالبية الدول التي تعرضت إلى التدخل العسكري لم يكتب لمسيرة التحول الديمقراطي فيها النجاح بسبب

---

1 - ابو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، 04/09/ 2014، الحوار المتمدن، الموقع: www.m.alhewar.org/s.asp، اليوم: 02 فيفري 2020.

2 - زياد جهاد حمد، مرجع سابق، ص 597.

3- ابو الحسن بشير عمر، مرجع سابق.

4- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 24.

5- محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص 82.

الإجراءات التعسفية التي مارسها المحتل والتي تتناقض مع جوهر الديمقراطية من جهة،والسلطات الوليدة التي ينصبها الاحتلال والتي تكون في معزل مع الواقع العام للدولة المحتلة من جهة أخرى وخاصة إذا ما رافق هذا التدخل عدم وجود إرادة شعبية وسياسية لتحقيق ذلك[1].

أما الأشكال الأخرى من التدخل الخارجي الأثر الأكبر في دعم برامج الديمقراطية في الدول المستهدفة، كما حدث في العراق بحجة نشر الديمقراطية وإسقاط النظام الديكتاتوري من طرف الاحتلال الأمريكي، ودعم أمريكا وحلف الناتو للجيش الحر بسوريا ضد نظام الأسد،ودعم الثوار في ليبيا ضد نظام معمر القذافي[2].

في خلاصة القول نشير إلى أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف إستراتيجيات الفاعلين الدوليين وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة، وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتي تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للتحول الديمقراطي، مما يعني أن الأصل في عملية التحول هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فأن دورها يكون مساندا، لكونها لعبت دورا هاما في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم التحول الديمقراطي.

## 2- مؤشرات التحول الديمقراطي:

هناك مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها معرفة حدوث تحولات ديمقراطية في نظام ما والتي تتمثل فيما يلي:

- **الدستور:** تحتاج عملية التحول الديمقراطي إلى عقد اجتماعي جديد، وتبرز ملامح هذا العقد في دستور الدولة الذي يضمن الحريات وينص على الحقوق، وتختلف مواقف الدول بخصوص إقرار الدساتير الجديدة فمنها من يعتمد إلى إسقاط وتغيير الدستور القديم واستبداله بدستور جديد، ومنها من يجري تعديلات دستورية ترى فيها ضمانة للحفاظ على حقوق المواطنين وتقر بالتعددية

1- زياد جهاد حمد، مرجع سابق، ص 602.

2- مريم زيداني، مرجع سابق، ص20.

السياسية وتسهم بانتقال الدولة إلى عهد ديمقراطي جديد[1]. فالدستور هو النظام الأساسي للدولة والقانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ويضع الضمانات لها تجاه السلطة[2].

– **الحقوق والحريات العامة:** ترتبط الحقوق والحريات العامة بتعزيز العملية الديمقراطية من خلال إفساح الأنظمة الحاكمة بمشاركة الأفراد في الحياة السياسية والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الحريات، وكذلك القدر الذي يتمتع به الأفراد من حريات وحقوق يعكس المدى الذي تتحلى به الأنظمة الحاكمة من ديمقراطية[3]. فالحريات العامة هي جملة الحقوق الإلزامية المعترف بها من الدولة للمواطنين، كحرية التعبير والصحافة والاحتجاج....وغيرها.

– **التعددية السياسية:** تشكل التعددية السياسية أحد مؤشرات التحول الديمقراطي، كما فيها من حرية الدفاع عن تعدد الآراء في المسائل والمواضيع السياسية في مسيرة الحكم أو فعالياته، في دراسة مختلف الشؤون، وتحليل وتفسير حقائقها في بناء المفاهيم واختيار الأهداف، وفي التوصل إلى الوضوح ومن ثم القرار[4].

– **انتخابات حرة ونزيهة:** إن الانتخابات تعتبر من بين أهم وسائل السيطرة على الحكم فمن خلالها يتم انتخاب بشكل سلمي الذين سيحكمون، وتعطي مشروعية للقرارات التي سيأخذونها، فالانتخابات تعتبر آلية مهمة لضمان اختيار الحكام في النظام الديمقراطي ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب[5].

من هنا يتضح أنه لا يمكن الحديث عن وجود تحول ديمقراطي بدون وجود انتخابات حرة ونزيهة، تتسم بالشفافية، وتضمن فرص متكافئة للأطراف المتنافسة في الوصول للسلطة، ويتمكن من خلالها الناخبون من ممارسة حق الاختيار بحرية كاملة.

---

1– محمد محي الدين، برنامج الأمم المتحدة، "المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي "، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والتوصيات،(القاهرة: 5،6 جويلية، أوت 2011)، ص10.

2– ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 258.

3– محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص 94.

4– نفس المرجع، ص 94.

5– شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 14.

– **التداول السلمي على السلطة:** وهو أحد المؤشرات المركزية الدالة على وجود تحول ديمقراطي، والتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية يجب أن يكون وفق نتائج الاقتراع العام، وما أسفر عنه من اختيارات الناخبين عن طريق انتخابات حرة ونزيهة[1].

– **النظام التمثيلي:** وهو الذي يرسخ مبدأ المشاركة السياسية التي هي شرط أساس للديمقراطية، حيث تقوم على إثره السلطة التشريعية بوصفها ركن أساسي من أركان الدولة الوطنية الحديثة[2].

– **الفصل بين السلطات:** يقر الدكتور المصري سليمان الطماوي بأن مبدأ الفصل بين السلطات في تفسيره السلمي، هو قاعدة من قواعد فن السياسة ومبدأ تمليه الحكمة السياسية، ذلك انه لكي تسير مصالح الدولة سيرا وحتى تضمن الحريات الفردية، فإنه من اللازم ألا تتركز السلطات كلها في يد هيئة واحدة ولو كانت نيابية تعمل باسم الشعب[3].

إذا وفق هذا المبدأ توزع وظائف الدولة بين هيئات ثلاث (تنفيذية، تشريعية، قضائية) حتى تتمكن كل واحدة من مراقبة الأخرى، وتمنعها من سوء استخدام سلطتها لتوفير الحماية لحقوق وحريات الأفراد الأمر الذي يكفل قيام الدولة بوظائفها اتجاه المجتمع المحكوم.

## المطلب الثالث: الأنماط والمداخل النظرية للتحول الديمقراطي.

سنتناول في هذا المطلب الأنماط والاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي، التي تختلف من باحث إلى آخر باختلاف المعايير التي يتم استخدامها.

### 1- أنماط التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الإجراءات التي من خلالها يتم الإطاحة بنظام غير ديمقراطي للوصول إلى نظام ديمقراطي. ونمط التحول يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة النظام السياسي، فعموما هناك نوعان من التحول هما:

1- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص 53.

2- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص29.

3- سالم علي الشريف، مرجع سابق، ص 37.

**أ . التحول السلمي أو الدستوري:** حيث يتم التحول دون اللجوء إلى استعمال العنف، فالتحول الذي يحدث يكون مقترح من طرف السلطة الحاكمة وبمبادرة منها، أو قد يكون عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات.

**ب . التحول العنيف:** وذلك باتخاذ أسلوب العنف كوسيلة للتحول، فقد تستعمل النخبة الوسائل القمعية، مثلا عن طريق الانقلابات أو عن طري العنف الشعبي أو الجماهيري[1].

ويحدد صامويل هنتنجتون أربعة أنماط رئيسية للتحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي كما يلي:

**أولا: نمط التحول:**

وهو ما يطلق عليه نمط الانتقال من أعلى حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي.

يرى "هنتنجتون" أن هذا الشكل من التحول الديمقراطي عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة تكون الهيمنة فيها لصالح عدد محدود من النخب التي تستمر في احتكار السلطة والقوة وتأخذ المصالح الشخصية البعد الأهم في عمليات اتخاذ القرار السياسي[2].

يتضمن التحول من أعلى ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة ضعف النظام، وظهور نخب إصلاحية داخله، ومعارضة ديمقراطية من خارجه، ومن ثم يتبنى النظام مجموعة من الخطوات الإصلاحية وتنتهي بإقامة نظام ديمقراطي جديد تترسخ دعائمه. وعادة تأتي الخطوات الإصلاحية التي يتبناها النظام على هيئة شكلية دون تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، أو إجراء انتخابات ديمقراطية، إلا أن شروع النظام بالسماح للممارسة السياسية حتى لو كانت شكلا، يؤدي إلى المزيد من الضغوط عليه فيضطر للقيام بخطوات حقيقية نحو الديمقراطية[3].

---

1- الحسين لرقط، مرجع سابق، ص 55.

2- قطاف أسماء تمام، مرجع سابق، ص 54.

3- محمد مالكي، وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص44.

ما يميز هذا النمط من التحول اقتناع النخب الحاكمة أو الجناح الإصلاحي داخل النظام الحاكم بالديمقراطية، وعدم القدرة على الاستمرار بالنهج القديم وتمتعه بقوة أكبر من قوة المعارضة سواء من داخل النظام أو خارجه فتكون رغبة وسلوك هذا الجناح القوة الدافعة للتحول الديمقراطي وبدايته، وتختلف طرق وصول الجناح الإصلاحي للحكم سواء بموت مؤسس الأنظمة القديمة أو مجيء الإصلاحيين من المؤسسة العسكرية نتيجة الانقلابات العسكرية[1].

**ثانيا: نمط التحول الإحلالي:**

يحدث في التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة[2]، وهو" التحول من خلال التفاوض" يكمن في عدم قدرة المعارضة على إسقاط النظام مع قدرتها لدفع النظام إلى إجراء مفاوضات معها من أجل تغيير بعض بنى النظام ويتزامن ذلك مع وجود نخب حاكمة راغبة في التحول الديمقراطي ولا مانع لديها من التفاوض مع المعارضة،[3] وعادة ما يكون الهدف من هذا التحرك حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية ودمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إذا لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها فإنها لم تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتقويضه[4].

**ثالثا: نمط الإحلال:**

وهو ما يطلق عليه الانتقال من الأسفل، وهنا التحول الديمقراطي مفروض من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين مما يدفع للانضمام لصفوف المعارضة، فتزداد أعمال الاحتجاجات والاضطرابات غير المنظمة ويبدأ العنف

1- نفس المرجع، ص ص، 47، 48.

2- زريق نفيسة، مرجع سابق، ص 20.

3- محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص 85.

4- قطاف أسماء تمام، مرجع سابق، ص 54، 55.

من الطرفين مما يضطر القيادات السلطوية إلى البدء في الإصلاحات المطلوبة علها تحتوي الأزمة المتفاقمة[1].

فعملية التحول حسب هذا النمط تحدث نتيجة الضغوطات الشعبية، وبسبب حدوث أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية،وتجنبا لانهيار النظام كما حدث في تونس، ومصر ثورة 25 يناير والجزائر في حراك 22 فيفري.

**رابعا: نمط التدخل الأجنبي:**

التحول فيه يكون نتيجة التدخلات وضغوطات أطراف أجنبية[2]. وذلك بفضل النفوذ والمؤسسات الدولية التي تمنح الإعانات الاقتصادية، فهذا العامل يؤثر في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم الشمولية الضعيفة، فمن أبرز الأمثلة نجد التدخل الأمريكي في كل من هايتي بنما والصومال خلال تسعينيات القرن الماضي، وفي العراق أيضا سنة 2003[3].

## 2- المداخل النظرية لعملية التحول الديمقراطي:

يوجد اتفاق في الأدبيات السياسية والسوسيولوجية المعاصرة على وجود ثلاث مقاربات تعالج وتفسر بالدراسة والتحليل عملية التحول الديمقراطي وهي: المدخل التحديثي، المدخل البنيوي، المدخل الانتقالي.

**أولا: المدخل التحديثي:** وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، ذلك راجع في أنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما معا بصورة دائمة، كان **آدم سميث** أول من عبر عن هذا الاتجاه في كتابه ثروة الأمم من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال في السوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي[4].

---

1- إيمان فضلاوي،<< تأثير الأحزاب السياسية الإسلامية في التحول الديمقراطي في الجزائر 1989- 1999 دراسة حالة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ>>،(رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2015- 2016 )، ص54.

2- زريق نفيسة، مرجع سابق، ص 21.

3- سالم علي الشريف، مرجع سابق، ص 39.

4- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 28.

كما رأى "**سيمور ماتن ليبست**" أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا[1].

كما تعتبر مدرسة التحديث أن التنمية الاقتصادية تجعل من الفرد حرا وأكثر استقلالية ومع تحسن مستواه المعيشي والتعليمي، ووضعه الوظيفي يصبح أكثر استقلالية ماليا وفكريا واجتماعيا، مما يمكنه من إنشاء منظمات التي تخلق حالة من المعارضة التي تسعى إلى الاستقلال السياسي، وتعمل من أجل الحصول على الحقوق المدنية والسياسية أحد ركائز التحول الديمقراطي[2].

**ثانيا: المدخل الانتقالي:** تزعم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو Dankwart Rustow" بدء بمقالته Transition to Démocracy في 1970 كرد على نظرية الحداثة "ليبست" ففي رأي هذا الاتجاه أنه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية لا بد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول. وعمد روستو إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، فتبين له أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر بأربع مراحل أو طرق:

– ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية": أي أن تكون الشخصية القومية واضحة ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه.

– المرحلة التحضيرية: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة، النخب المعرضة).

– مرحلة القرار (الاختيار): وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غي المحسوم التوصل إلى مستويات وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية.

– مرحلة التعود: هنا يظل مستقبل بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل تتيح

---

1– يونس مسعودي،<< التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية >>، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر مارس 2014، ص 154.

2– محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص 85.

حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة فإن الديمقراطية تعتبر تجربتها الأولى، وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع[1].

خلاصة هذا المدخل أنه يرى أن عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة، فالمدرسة الانتقالية تعطي الأهمية لدور النخب السياسية في التحول الديمقراطي من خلال ظهور نخب معتدلة في النظام الحاكم تتعاون معها المعارضة الديمقراطية.

**ثالثا: المدخل البنيوي:** يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بدل نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها، ومن أهم رواد المدخل البنيوي "بارينجتون مور" "Barington Moore" الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي واستندت مقاربة مور ليس بناءا على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة،ثلاث منها الطبقات الاجتماعية وهي: الفلاحين،طبقة ملاك الأراضي، البرجوازية الحضارية، والبنية الرابعة هي: الدولة. وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى[2].

خلاصة هذا المدخل أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو التفاعل بين مختلف بنى القوى والسلطة، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام إلى آخر ومن بلد إلى آخر.

## خلاصة:

من خلال عرض الإطار المفاهيمي والنظري لحركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي تم التوصل إلى ما يلي:

---

1- يونس مسعودي، مرجع سابق، ص155.

2- كيم سمير، المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي، 2018/12/10، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الموقع: www.politics-dz.com، اليوم: 07 أفريل 2020.

**• في دراسة حركات الإسلام السياسي:**

✓ على الرغم من تعدد المفاهيم وعدم وجود تعريف جامع ومانع لمصطلح الإسلام السياسي، إلا أنها تتفق جميعها على أن الإسلام السياسي يطلق على كافة الحركات والقوى والأحزاب الإسلامية التي تسعى للوصول إلى السلطة والانخراط في العمل السياسي، والتي تعتقد أن الإسلام ديني وسياسي.

✓ تنفرد حركات الإسلام السياسي بجملة من الخصائص والتي تميزها عن باقي الحركات، تتمثل في كونها حركات حديثة مقارنة بغيرها، تتمتع ببنائها التنظيمي القوي وسرعة الانتشار والاستمرارية، غايتها الوصول إلى السلطة من أجل تطبيق برنامجها السياسي، عن طريق المشاركة من خلال قنوات العمل السياسي الرسمي.

✓ ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في نشأة حركات الإسلام السياسي.

✓ هناك مجموعة من المداخل المفسرة لانتشار حركات الإسلام السياسي حيث أن كل مدخل يساهم بشكل من الأشكال في دفع هذه الحركات وتقويتها.

**• وفي دراسة عملية التحول الديمقراطي تم التوصل إلى:**

✓ التحول الديمقراطي ينتج عن زيادة ورفع مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية ويحتاج إلى مجتمع ناضج وحديث للنهوض بمستلزمات الديمقراطية.

✓ أن التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، وهو عملية تدريجية مرحلية، يقوم على مبادئ وأسس أهمها: التعددية السياسية، المشاركة السياسية، نزاهة الانتخابات، ضمان التداول السلمي على السلطة.

✓ يمر التحول الديمقراطي بعدة مراحل والتي توصف بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي ثم المرحلة الانتقالية وصولا إلى آخر مرحلة وهي تعزيز وترسيخ هذا التحول الديمقراطي.

✓ هناك العديد من المداخل النظرية لتفسير عملية التحول الديمقراطي تختلف باختلاف توجهات الدارسين.

## الفصل الثاني:حركات الإسلام السياسي ومسار التحول الديمقراطي

## بعد الثورات العربية– حركة النهضة التونسية نموذجا–

**تمهيد**

**المبحث الأول: حركات الإسلام السياسي في ظل موجة التحول الديمقراطي**

المطلب الأول: انعكاسات الثورات العربية على حركات الإسلام السياسي وعوامل صعودها إلى سدة الحكم

المطلب الثاني: دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية

**المبحث الثاني: حركة النهضة التونسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي**

المطلب الأول: دور حركة النهضة التونسية في عملية التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: تحديات حركة النهضة التونسية والانتقادات الموجهة لها

**خلاصة**

**تمهيد:**

إن ظاهرة وصول حركات الإسلام السياسي ودخولها معترك الحياة السياسية أعقاب الثورات العربية في عدد من الدول العربية بعد سنوات من التهميش والإقصاء تحتاج إلى البحث والدراسة، لذا جاء هذا الفصل بمبحثين تناول الأول: حركات الإسلام السياسي في ظل موجة التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية، في حين تناول المبحث الثاني: دور حركة النهضة التونسية في الدفع بمسار التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية في تونس.

**المبحث الأول: حركات الإسلام السياسي في ظل موجة التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية.**

عالج المبحث حركات الإسلام السياسي في ظل موجة التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية، تناول في المطلب الأول تأثير الثورات العربية على حركات الإسلام السياسي وعوامل صعودها إلى سدة الحكم، أما المطلب الثاني عالج دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية.

**المطلب الأول: تأثير الثورات العربية على حركات الإسلام السياسي وعوامل صعودها إلى سدة الحكم.**

فور اندلاع الثورات والاحتجاجات في المنطقة العربية، ووصول حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، أثيرت عدة تساؤلات ذات صلة بطبيعة التأثيرات التي يمكن أن تحدثه تلك الثورات على المنطقة العربية عموما وعلى حركات الإسلام السياسي خصوصا، وعن إمكان التحول الديمقراطي في المنطقة العربية[1].

**1- تأثير وانعكاسات الثورات العربية على دور حركات الإسلام السياسي:**

اندلعت الثورات العربية نتيجة لأسباب وعوامل متعددة وحتى قديمة تراكمت مع مرور الزمن، مما أدى إلى احتقان الشارع لدرجة كبيرة جدا، وبمجرد أن حانت الفرصة الملائمة حدث الانفجار ووصل صداه إلى العالم كله، حيث نجد أن تلك الثورات والاحتجاجات لا تنحصر مهمتها

1- ميلاد مفتاح الحراثي، محمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعملية الإصلاح في الوطن العربي، (مركز الكتاب الأكاديمي، ب ت)، ص 46.

في استهداف إسقاط النظم السياسية القمعية القائمة فقط، وإنما تسعى إلى أن تستبدل بها نظما ديمقراطية تحقق ما عجزت عن تحقيقه تلك النظم الفاشلة[1].

فالثورات العربية عززت السلوك البراغماتي السياسي لدى حركات الإسلام السياسي، وكان لها الأثر البالغ في اجتذاب شرائح اجتماعية واسعة للإسلاميين تصويتا ومناصرة، فقد وجدت حركات الإسلام السياسي التي تتخذ من الإسلام مرجعا وتتقيد بمنظومة من القيم والمبادئ الثابتة نفسها وسط شعارات الثورات العربية المنادية بتطبيق مبادئ الديمقراطية ومفاهيمها.[2]

فقد فرضت الثورات العربية على حركات الإسلام السياسي في العالم العربي خيار الانسجام مع تلك الطروحات والشعارات وجعلها تتماشى مع سائر القوى الليبرالية في مطالبها وأطروحاتها، لذا كانت حركات الإسلام السياسي هي صاحبة الصوت الأعلى في الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية والأخذ بمبادئها ومفاهيمها، وهو العامل الجوهري على الأرجح الذي دفع بشرائح كبيرة وقوى عديدة في المجتمعات العربية خصوصا في المجتمعين المصري والتونسي للتصويت على حركات الإسلام السياسي[3].

حركات الإسلام السياسي بعد الثورات العربية اختلفت عن حركات الإسلام السياسي قبل ثلاثة عقود من الزمن، فبعدما كانت تدعو إلى تطبيق حكم الشريعة بوصفها المصدر الوحيد للحكم من خلال إقامة دولة إسلامية دينية، أصبحت تدعو إلى تطبيق مفاهيم ومبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية، وذلك من خلال إقامة نظم ديمقراطية مدنية حديثة وفاعلة[4].

فبعد صعود حركات الإسلام السياسي ووصولها إلى سدة الحكم في العديد من الدول العربية كتونس ومصر وليبيا، أعطى زخما جديدا من الآمال في النفوس كما أعاد النقاش مجددا حول دور حركات الإسلام السياسي في المستقبل وكل ما يرتبط بها، فيقول الكاتب والباحث خالد

1– فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي،(الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2015)، ص 09.

2– نفس المرجع، ص ص196،193.

3– نفس المرجع، ص196.

4– أحلام خليل عبد الرحمن نتيل،<< الأنماط السياسية وانعكاسها على التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي>>،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر– غزة،2014)، ص124.

الحروب" إن مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي ستتميز بوجود مكثف للإسلاميين في السلطة بشكل أو آخر، وفي أكثر من بلد عربي"[1].

**2- عوامل وأسباب وصول حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم:**

عادت حركات الإسلام السياسي بقوة إلى المشهد السياسي العربي بعد عقود من القمع والتضييق، تمكنت من الوصول إلى السلطة والاندماج في الحياة السياسية، ومن أسباب صعود حركات الإسلام السياسي ما يلي:

- **انسجام خطاب الإسلام السياسي مع البيئة الاجتماعية:** حيث سعت حركات الإسلام السياسي منذ نشوئها على توظيف الدين لخدمة تطلعاتها بما أن الدين يمثل عاملا محوريا ومؤثرا في المجتمعات الإسلامية، وكان خطابها منسجما مع القيم والأخلاق الإسلامية في الوقت الذي كان خصومها غارقون في الفساد[2]، وكان لهذا الدور أثرا بالغا في اتساع نفوذ حركات الإسلام السياسي في مختلف الساحات الإسلامية.

- **دمج الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية:** وذلك بهدف ضمان الاستقرار وتقوية مشروعية الأنظمة وامتصاص التذمر الاجتماعي، وعلى خلفية ذلك فقد اقتنع جزء كبير من الحركات الإسلامية بان أفضل خيار هو تبني الإصلاح التدريجي عبر المشاركة في العملية السياسية، فقد استفادت الحركات الإسلامية من عملية الاندماج السلمي حيث اعتمدت إستراتيجية سياسية براغماتية تقلص المواجهة مع النظام الحاكم. واستفادت بشكل فعال من الانفتاح السياسي النسبي للأنظمة، الذي شكل بالنسبة إليها فرصة لمراكمة خبرتها في العمل السياسي وتحسين أدائها التنظيمي[3].

- **تميز الحركات الإسلامية بالانتظام والانضباط بالعمل السياسي:** بحيث تعد الأكثر تنظيما وانضباطا مقارنة بباقي القوى السياسية، كما أن حركات الإسلام السياسي تميزت بالكفاءة التنظيمية

---

1- نفس المرجع، ص124.

2- إسلام ابراهيم عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، مرجع سابق، ص 347.

3- جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي الصعود والأفول، (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،2004)، ص 103.

على مستوى البرامج والخطاب السياسي ومارست بشكل جيد الديمقراطية الداخلية وهذا ما ينطبق مثلا على حزب العدالة والتنمية المغربي الذي كشف خلال فترة وجيزة عن حيوية تنظيمية وتأطيرية تجاوزت كل الأحزاب التقليدية في المغرب سواء أكانت يمينية أم يسارية[1].

– **تقديم الحركات الإسلامية للخدمات المعيشية للمواطنين وتجنب رفع شعارات دينية:** حرصت حركات الإسلام السياسي على تجنب رفع شعارات دينية في بداية الثورة جعلهم الأكثر قربا من الناس[2]، عن طريق كسب الجماهير الشعبية من خلال تقديم بعض الخدمات العامة (التعليمية، الصحية،الاجتماعية) خاصة في ظل تخلي الدولة عن بعض مسؤولياتها الاجتماعية في حماية الفئات المهمشة والفقيرة، مما مكنها من ترجمة ذلك إلى مكاسب سياسية في الاستحقاقات الانتخابية.

– **نجاح الحركات الإسلامية في استثمار تجذر الدين في المجتمع:** حيث تأكد في ظل "الثورات العربية" الدور المهم للعنصر الديني في التعبئة الاجتماعية وقد أكدت تقارير ودراسات عدة تناولت موقع الدين وواقع التدين داخل المجتمعات العربية وجود توجه متنام نحو التدين والتشبث بالقيم الدينية داخل المجتمعات عموما وفي صفوف الشباب خصوصا[3]. بحيث نجد أن هناك وعي لدى الأفراد والجمعيات أن الحركات الإسلامية هي التي تمثل الهوية الدينية وتدافع عنها دون سواها من التيارات السياسية الأخرى، ومازال الكثير من هذه الحركات يوظف المشاعر الدينية لحشد مزيد من التأييد والمشروعية والمكاسب.

– **تسويق فكرة الظلم والضحية:** حيث نجد أن حركات الإسلام السياسي نجحوا إلى حد بعيد في تسويق فكرة إنفرادهم بتحمل الظلم والقهر لكونهم الضحايا الأكثر تضررا من قمع الأنظمة السياسية، لذلك فالتعاطف الشعبي معهم ينطلق في جانب منه انه أمام انسداد الآفاق السياسية فإن الحركات الإسلامية يشكلون البديل الأفضل لكونهم النقيض الكلي للأنظمة القائمة[4]، فكلما ازداد قمع وإقصاء الإسلاميين من ممارسة السياسة ازداد تأييد وتعاطف الجماهير معهم واعتبارهم الأكثر

1– نفس المرجع، ص 104.

2– إسلام ابراهيم عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، مرجع سابق، ص 348.

3– جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق، ص 105.

4– إسلام ابراهيم عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، مرجع سابق، ص 349.

تمثيلا قسرا لمجتمعاتهم خاصة في ظل ما اتسمت به الأنظمة الحاكمة من فساد واستبداد وعجز عن تحقيق وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع والمواطنين.

– **النفوذ الاجتماعي والثقافي الذي تتمتع به الحركات الإسلامية داخل مجتمعاتهم:** فقد نجحوا في حشد الجماهير مستغلين السخط الاجتماعي والهشاشة السياسية والاجتماعية وتزايد الفقر والفساد بجميع أنواعه، كما قدموا أنفسهم بديلا إيجابيا للأنظمة في فترة ما بعد الحراك الشعبي،[1] ولا يخفى على أحد أن "الثورات العربية" كانت في عمقها اجتماعيا، وانطلقت على شكل احتقان واحتجاج اجتماعي على تدهور الأوضاع المعيشية وتزايد التفاوت الاجتماعي كما حدث في المغرب، مصر، تونس، الجزائر، واليمن.

– **انتشار الفساد والاستبداد:** التي انتهجتها النظم السابقة دفعت الكثير إلى التصويت لمصلحة الأحزاب الإسلامية بحكم أنها لم تمارس السلطة من قبل وقد عانت اضطهاد الحكومات، لتكون بديل قادر على معالجة المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه الدول.

– **ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية "المدنية":** ويرجع ذلك إلى تشرذم هذه الأحزاب وضعف قدرتها على تشكيل ائتلافات أو تحالفات قوية، وكذا ضعف حضورها على المستوى الجماهيري.

## المطلب الثاني: دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي.

تناول هذا المطلب دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي، من خلال موقفها من بعض مؤشرات التحول الديمقراطي، وكذا مساهمة حركات الإسلام السياسي في الدفع بعملية التحول الديمقراطي.

### 1– موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية والمشاركة السياسية:

تختلف التوجهات حول فحوى الديمقراطية في البلدان الإسلامية وإمكانية تطبيقها بشكل يضمن مساسها بالمعتقدات الدينية التي اكتسبت منذ القدم وذلك للمحافظة على أصالة ديننا الكريم[2]. حيث اتهمت أطراف عديدة خصوصا من الليبراليين حركات الإسلام السياسي بسوء نيتها

1– جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق ص 106.

2– أميرة برحايل بودودة،<< الحركات الإسلامية وتحديات الحكم في أعقاب موجة التحول الديمقراطي العربي>>، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية،02، ديسمبر 2017، ص 33.

تجاه الديمقراطية، ومن جهة أخرى بذل الإسلاميون قصار جهدهم لإثبات جدارتهم في وصف الديمقراطية، وقدموا أمام هذا الادعاء العديد من الحجج لإثبات ذلك. وعليه نجد أن بعض هذه الحركات تعتقد أن الديمقراطية كمنهج كفيلة بتذليل كل المشكلات التي تعترض التقدم والتنمية، بينما يجد البعض الآخر تفسيره في عوامل أخرى ربما تزيد أو تنقص من أهمية الديمقراطية كآلية تنظيم سلمية لتعارض مصالح المجتمع.

في هذا السياق قام المفكر المصري زكي أحمد باستعراض تاريخ فكرة الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، فيذكر أنها كانت حاضرة في أعمال الإسلاميين الفكرية منذ حركة الإصلاح الإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى هذا الوقت، إلا أن له حضور محدود وعرضي متأثر بظرف الزمان والمكان، ومع إشراف القرن العشرين على الانتهاء اكتسب الخطاب الإسلامي عن الديمقراطية هويته المستقلة.[1]

يعتبر "راشد الغنوشي" أن الديمقراطية كالشورى، فالغرب حسبه أخذ الشورى وطورها لذلك لا يرى هناك مانعا من الأخذ بمفهوم الديمقراطية لأنها اعتراف بالجميع، وهي مساواة وتداول على السلطة وحق الشعب في اختيار من يحكمه.[2]

كما تولد في بعض المجتمعات العربية حوار سياسي فكري بين أصحاب مفهومي الديمقراطية والشورى إذ انقسم المشتغلون بذلك إلى ثلاثة آراء وهي:

**الأول:** كفر الديمقراطية على أساس أنها نتاج غربي مقصود هدم الفكر السياسي، وان القبول بها إنما هو خروج عن الملة وإقرار نظام علماني لا علاقة له بالعقيدة والإيمان

**الثاني:** يعتبر أن الديمقراطية مرادفة للشورى، وان الثانية ما هي إلا لفظ ورد في القرآن الكريم غير أن له دلالة مسمى الديمقراطية، ويتهم أصحاب هذا الرأي من يكفر الديمقراطية بأنه لا يمتلك ثقافة قانونية دستورية تمكنه من التمييز بين الديمقراطية كأداة للتقرير وبين مضامين الديمقراطية الغربية، ولكن اشتراط هؤلاء عند الأخذ بالديمقراطية الغربية ضرورة إفراغها من مضمونها الفلسفي المادي

---

1- مرزوقي عمر، صحراوي فايزة،<< الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: رؤية نظرية>>، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،08، جانفي 2016، ص 384.

2- سالم الشريف، مرجع سابق، ص 50.

**الثالث:** وهو ما اصطلح على تسميته (الموقف التوفيقي ) فينطلق من القناعة بأنه لا مانع من الاقتباس من الديمقراطية الغربية مادامت فيها جوانب لا تخلو من العدل والمساواة والحرية وإعادة الاعتبار إلى إرادة الشعب، ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن الشورى لا تخرج في إطارها العام عن هذا المفهوم[1].

كما يؤكد الشيخ "يوسف القرضاوي" أن التيار العام والأساسي مؤيد للتعددية والديمقراطية،وان جوهر هذه الأخيرة يشمل الانتخاب والاستفتاء العام، ترجيح حكم الأغلبية فتعدد الأحزاب السياسية في مقابل حق الأقلية في المعارضة، إلى جانب حرية الصحافة واستقلال القضاء، وغيرها من الشؤون والمسائل وينتهي في فتواه لتأكيد أن الشورى الإسلامية تقترب من روح الديمقراطية أو جوهر الديمقراطية يقترب من روح الشورى الإسلامية التي أوجبت على الحاكم أن يستشير، وعلى الأمة أن تنصح[2].

لا تزال حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي تشغل اهتمام الباحثين والمفكرين بسيل من القضايا والإشكاليات التي تتصدرها إمكانية ولادة تيار إسلامي ديمقراطي مستنير ومعتدل يستطيع التفاعل بإيجابية مع تحديات ومجريات الواقع المعاصر، وفي القلب منها مسألة الديمقراطية، وما يتفرع عنها من أهمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني العربي الوليد في تحقيق الديمقراطية.[3]

حيث يؤكد "الشيخ راشد الغنوشي" انحياز حركته للمبادئ الديمقراطية الدينية، وأن الخيار الديمقراطي القائم على التخلي عن أي نوع من أنواع الاحتكار للإسلام والحقيقة، أو أي نوع من أنواع الوصاية على الشعب هو اختيار إستراتيجي لحركته، وليس اختيارا تكتيكيا ظرفيا يتم التخلي عنه في أقرب فرصة مناسبة، وان حركته ليست لها أي مشكل أساسي مع العلمانية بالمعنى الغربي التي تضمن حرية العقل، وحرية الصحافة، وحرية الشعب، في أن يكون هو السيد الذي يضع القانون ويتبنى المجتمع المدني وتحقيق المساواة القانونية بين الناس، وإنما هي تتناقض مع

---

1– عمر حمدان الحضرمي،<< تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية>>، مجلة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية، الأردن،03، المجلد 33، 2006، ص 467.

2– مرزوقي عمر، صحراوي فايزة، ص 385.

3– توفيق المديني،<< ربيع الثورات الديمقراطية العربية>>، مجلة المستقبل العربي،386، 2011، ص 113.

العلمانية بالمعنى السياسي المضاد للدين، على اعتبار أن النظام التونسي لا يمثل العلمانية وفقا للنموذج الغربي الليبرالي إلا في تمرده على الدين وإباحيته [1].

حققت الحركات الإسلامية نجاحا كبيرا وتقدما بارزا مع التحولات الديمقراطية التي اجتاحت كثيرا من المجتمعات العربية، مما أفسح المجال أمامها من الظهور السياسي، بغض النظر عن مواقفها وتحفظاتها على الديمقراطية ونظرتها إلى الأنظمة الحاكمة، وتناسب درجات تقدمها طرديا مع جدية التحول الديمقراطي، ومع قدرتها في بناء قواعد شعبية واسعة، وقد حققوا نجاحات كبيرة في مصر 1987، الأردن 1993/1989، اليمن 1990/1989، الجزائر 1990/19989[2].

نتيجة لذلك حاولت النظم السياسية العربية الحد من دورها في المشاركة في العملية السياسية، بالتحايل على العملية الديمقراطية، فقامت بتعديل القوانين والأنظمة الانتخابية كما حدث في الأردن ومصر وتونس بهدف إعاقة الحركات والحد من مدها نحو السلطة أو المشاركة فيها لإعاقة تنفيذ مشاريعهم وأهدافهم ووصلت لحد الحرمان من الاعتراف القانوني بها كما هو الحال في مصر وتونس.

قد توصلت دراسة تناولت مشاركة الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية في كل من المغرب ومصر والأردن وفلسطين واليمن والكويت إلى ما يلي:

– أن الحركات الإسلامية سعت إلى خوض الانتخابات، ولم تسع إلى تحقيق أغلبية برلمانية لكنها إما سعت إلى تجنب الحكم عمدا، وإما توقعت المشاركة في ائتلاف في أحسن الأحوال وهذا التواضع في الأهداف لم يستند إلى أي نوع من التواضع للرؤية الإسلامية بل إلى القراءة السليمة لجوانب البيئة السياسية السائدة في معظم البلدان العربية.

– أن الحركات الإسلامية لم تحقق في كثير من الأحيان أهدافها، فقد حققت الفرص الانتخابية أقل بكثير مما يأمل قادة حركات الإسلام السياسي[3].

---

1 – نفس المرجع، ص113

2– صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي: المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص 22.

3– نفس المرجع، ص23.

– أن الحركات الإسلامية والقادة الإسلاميون متوافقون إلى حد ما في مختلف البلدان العربية في تفسير دوافعهم لخوض الانتخابات البرلمانية:

* أن الحملات الانتخابية تتيح لهم الفرصة لنقل رسالتهم الدينية والإصلاحية إلى أوسع قاعدة من الجمهور.

* كثيرا ما يتحدث الزعماء الإسلاميون عن المشاركة في الانتخابات بوصفها واجبا أكثر منها فرصة، فهم يرون أن الحكام الحاليين غالبا ما يكونون غير قادرين أو راغبين في تحقيق المصلحة العامة لذلك تتحول المجتمعات إلى البديل الإسلامي.

* السياسة البرلمانية تتيح الفرصة لتطوير نوعية جديدة من المهارات كما أن الحركات الإسلامية التي تتقدم وبشكل أكبر في الانتخابات البرلمانية والنشاط التشريعي، تطور سبلا جديدة سعيا إلى تحقيق أجندتها الدينية والإصلاحية.

* تحقق الحركات الإسلامية من مشاركتها في الانتخابات البرلمانية القدرة على التواصل مع أنصار جدد وجمهور أوسع.

* أظهرت الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية أنها بارعة وواضحة، ولكنها لم تطمئن الأنظمة على نحو فعال، ولم تحقق إنجازات ملموسة[1].

هكذا نجد أن قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية شكلت أمرا جوهريا يعتبر من أهم قضايا حركات الإسلام السياسي، وقد شاركت في الحياة السياسية من خلال استخدامها أدوات الديمقراطية نفسها، وهنا تبرز مشاركة حركات الإسلام السياسي في الأردن والكويت ومصر والمغرب والجزائر واليمن، حيث استطاعت أن تشارك في الانتخابات البرلمانية وان تحصل على مقاعد في مجالس الشعب، بل وقد شاركت في الحكومات وكذا وصولها إلى سدة الحكم.

فحركات الإسلام السياسي لعبت دورا هاما في المشاركة في الحياة السياسية في العديد من الدول العربية، واستخدمت الأدوات الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات لتنظيم نفسها وتنظيم علاقتها كحزب العدالة والتنمية في المغرب وحركة النهضة في تونس وحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن وحركة حماس في فلسطين.

---

1– نفس المرجع، ص ص23،24.

**موقف الإسلاميين من الحرية والتعددية السياسية:** يمثل موقف الإسلاميون من الحرية والتعددية السياسية المدرسة الوسطية بمختلف مفكريها والتي يرون فيها جواز التعددية بإطلاق ومن القائلين بإجازة التعددية بإطلاق نذكر منهم: الشيخ "راشد الغنوشي" حيث جاء في ندوة له قائلا:" نحن لا نعارض أن يقوم في البلاد الإسلامية أي اتجاه من الاتجاهات، ولا لقيام أي حركة سياسية حتى وإن اختلفت معنا اختلافا أساسيا وجذريا، فنحن عندما نقدم برنامجنا نقدمه ونترك المجال للشعب هو الذي من حقه أن يرفعنا للسلطة أو لا، إذ أن المنح الأول والأخير في يد الشعب ومن حقه" [1].

**2– صعود حركات الإسلام السياسي ودورها في عملية موجة التحول الديمقراطي**

وجدت حركات الإسلام السياسي التي لا طالما عانت التضييق، في الثورات العربية منعرجا وفرصة في التحول وتسلم المشهد السياسي من خلال خوض غمار المنافسة والوصول إلى سدة الحكم، حيث تصدر الإسلاميون المشهد السياسي في بعض الدول العربية، وتمكن بعضهم من الانتقال من موقع المعارضة إلى موقع السلطة مثلما حدث في تونس"حركة النهضة"، وحزب "العدالة والتنمية" في المغرب، وحركة "الإخوان المسلمين" في مصر. كل هذه التطورات وغيرها جعلت كثيرا من المحللين يرون أن الحقبة المقبلة سوف تتميز بالحضور القوي للإسلاميين في السلطة داخل عدد من البلدان العربية[2].

فمع بداية الثورات العربية، برزت أدوار سياسية جديدة لعبتها قوى إسلامية عديدة أدت إلى صعود حركات الإسلام السياسي وتسلم قيادات السلطة بغرض سد الفراغ الذي تركه انهيار وسقوط الحكومات السابقة والمشاركة في مؤسسات الحكم، وعملية صنع القرار السياسي في هذه المرحلة التي تعيشها دول المنطقة، وهذا ما حدث في كل من تونس ومصر، ولعل هذا التحول السياسي يدفع جل القوى الجديدة لتعلن عن رغبتها في تطبيق نماذج قريبة من الحالة التركية التي كرست نموذجا مقبولا يجمع بين القيم المحافظة والمسلك الليبرالي في بعديه السياسي والاقتصادي.

---

1– مرزاق قنفود،<< صعود تيار الإسلام السياسي للسلطة وأثره على الحقوق المدنية والسياسية دراسة حالتي: الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس2011–2017 >>،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2018 – 2019)، ص163.

2– جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق ص 82.

فقد كانت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية البوابة التي سمحت لكثير من حركات الإسلام السياسي دخول المعترك السياسي ونجحت في بعض الدول في الوصول إلى سدة الحكم (تونس، مصر، المغرب)[1].

حققت حركات الإسلام السياسي حالة صعود قوي وهم يحصدون المقاعد في الانتخابات البرلمانية أمام تراجع القوميين اليساريين، ليشهد التاريخ اكبر عملية علمنة للإسلام في أعقاب الثورات العربية، ووفقا لمقولة الكاتب محمد أركون "فإن صعود الإسلاميين هو جزء من عملية علمنة سياسية للإسلام"[2].

الواضح أن ظهور حركات الإسلام السياسي على المشهد السياسي العربي لم يقتصر على تلك الدول التي شهدت ثورات العربية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) بل امتد إلى دول أخرى بعد تداعيات سقوط الدومينو ومنها المغرب والأردن وسوريا والعراق والجزائر والسودان.

فحركات الإسلام السياسي حصدت أكثر من 40% من نتائج الانتخابات في أغلب الدول العربية. أما اليمن فتمثل نموذجا مختلفا للإسلام السياسي عن بقية دول المنطقة لأن الإصلاحيين والسلفية كانوا وما يزالون جزء من السلطة ضمن اتفاقات وتحالفات منذ عام 1994 وحتى اللحظة، ويبدو أن استثمار الإسلاميين جهودهم في الأعمال الخيرية في المجتمع والتقرب من الطبقة الفقيرة والابتعاد عن السلطة خلال تلك الفترات أتت بنتائجها ومنها التبليغ والتبشير أو"الجهاد" عند مختلف المذاهب[3].

لعلى ثورة تونس ومصر قطعتا شوطا هاما في طريق الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء وترميم مؤسسات الدولة، مع أن الأشهر الأولى عرفت تجاذبات قوية مابين القوى الجديدة الصاعدة وقوى النظام القديم، والحالة التونسية والحالة المصرية تطرح مقاربة جديدة لعلاقة الإسلام السياسي بالدولة، ومن ثم علاقة الدين بالديمقراطية في السياسة الشرق أوسطية، خصوصا وأن تيار الإسلام السياسي يحكم إيران وتركيا والعراق والسودان والمغرب وتونس ومصر، وله نفوذ واسع في ليبيا

1– سمير سحقي، التحول الديمقراطي وصعود الحركات الإسلامية (نموذج مصر)، تاريخ التصفح: 09 جانفي 2020. www.m.ahewar.org/s.asp?aid

2– أحلام خليل عبد الرحمن نتيل، مرجع سابق، ص 125.

3– نفس المرجع، ص 125.

وحضوره مؤثر في الجزائر وموريتانيا، وله دور بارز في الأردن ووجوده قوي في اليمن وبدأ دوره يكبر في الخليج،لاسيما في الكويت، فضلا عن البحرين حيث كان يشكل نصف برلمانها[1].

إن وصول حركات الإسلام السياسي لسدة الحكم عكس في جانب منه مدى النفوذ الواسع التي تتمتع به في محيطها إلى جانب ما تتمتع به تلك القوى من حالة "براغماتية" إبان الثورات العربية، وذلك من خلال الأعمال والمبادرات التي قامت بها هذه الحركات[2].

يقصد بالنفوذ السياسي هو ذلك التأثير الذي تحدثه تلك الجماعات الإسلامية في محيطها الاجتماعي أو خارجه، بحيث يمكنها من تنفيذ برامجها وخططها للوصول إلى غاياتها وأهدافها، ومن بينها الوصول إلى مواقع صناعة القرار والسلطة.

فعملية وصول قوى الإسلام السياسي إلى السلطة سواء في ليبيا أو تونس أو مصر، بعد سقوط الأنظمة المستبدة مؤخرا، كان مفاجئة لمن لا يعرف خارطة القوى السياسية والاجتماعية في معظم البلاد الإسلامية لان الإسلاميون قبل الثورات العربية كانت عبارة عن قوة سياسية معارضة تكتفي بتسجيل المواقف ويقومون بتأطير بعض الفعاليات السياسية فقط لأن طبيعة الأنظمة السابقة لا تسمح بغير ذلك[3]. بينما العارف بتفاصيل المشهد الاجتماعي والديني في البلاد الإسلامية ومدى النفوذ السياسي والاجتماعي لحركات الإسلام السياسي فيها، وكذلك طبيعة الشعارات التي رفعها الإسلاميون أثناء عملية الانتخابات لم يفاجئ بالنتيجة التي حصدها الإسلام السياسي هناك [4].

يمكن ملاحظة بعض التحولات التي عرفتها حركات الإسلام السياسي في هذه الفترة:

– إن عملية توسع النفوذ للإسلام السياسي أو الوصول إلى سدة الحكم هو تتويج لذلك العمل النضالي الطويل، كما أنه ترجمة حقيقية لمستوى النفوذ الذي تتمتع به حركات الإسلام السياسي في الوسط الاجتماعي.

---

1– نفس المرجع، ص 126.

2– أميرة برحايل بودودة، مرجع سابق، ص 34.

3– أحمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، ط1، 2013)، ص 55.

4– أميرة برحايل بودودة، مرجع سابق، ص 34.

– سعت حركات الإسلام السياسي جاهدة لتوفير الأسباب الموضوعية الكافية لصعودها إلى سدة الحكم في البلدان العربية التي أجريت فيها لأول مرة انتخابات حرة ونزيهة، بعد الإطاحة بالأنظمة هناك، وتوج ذلك السعي بالفوز الكاسح على مختلف القوى الاجتماعية والسياسية في الاستحقاق الانتخابي.

– أنشطة وبرامج حركات الإسلام السياسي تعتبر الدافع الأساسي لها كما أنها تعطي فكرة عن مدى قوة وفاعلية وديناميكية تلك الحركات في بيئتها مع الإقرار بأن لكل حركة خصوصياتها الخاصة وأنشطتها التي تتباين مع بقية أنشطة سائر الحركات الأخرى [1].

فحركات التغيير التي عرفتها المنطقة العربية في أوائل عام2011 شكلت منعطفا لتحولات وتغيرات كثيرة شكلت المشهد السياسي العربي حيث برز دور فاعل لحركات الإسلام السياسي في عملية الانتقال السياسي، والتي كانت أكثر تنظيما وحضورا وثقلا سياسيا مما شكل هاجسا لكثير من الأنظمة في المنطقة التي اتخذت موقفا ضد الحركات الإسلامية فضلا عن القوى الدولية وموقفها من هذه الحركات [2].

بناء على ما سبق فإن الكثير من حركات الإسلام السياسي خرجت من حيز اللامشروعية أو المحظورة إلى المشروعة، وتحولت من كونها تعمل من خارج النظام إلى العمل كجزء من النظام أو شريك في الحكم، ليشمل الاعتراف بحق حركات الإسلام السياسي في المعارضة واحترام حقوقها وفي مقدمتها حقها في التداول السلمي للسلطة عند حصولها على أكثرية نيابية من ناحية وبحكم الحكومة في أن تحكم من ناحية أخرى [3].

وفي السياق نفسه تلعب حركات الإسلام السياسي دورا كبيرا في الأنشطة الاجتماعية والخيرية منذ عقود طويلة في العالم العربي وحافظت على علاقة متينة تربطها بكافة شرائح المجتمع، وبخاصة تلك المهمشة مما قرب بينهما وبين فئات المجتمع كافة.

---

1– نفس المرجع، ص ص34، 35.

2– فراس عباس هاشم، صعود حركات الإسلام السياسي وتمثلاتها الهوياتية في بناء انتقالاتها الإقليمية، مؤلف جماعي، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 39.

3– منال الريني، المراجعات الفكرية والسياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي، مؤلف جماعي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول الربيع العربي نموذجا، مرجع سابق،ص 206.

خلاصة مما تقدم فقد نجحت حركات الإسلام السياسي في ظل زخم الثورات العربية في المنطقة العربية توسيع تمددها الإقليمي وملء الفراغ الذي خلفته الأنظمة السياسية السابقة بعد انهيارها مستفيدة بذلك من حالة الوهن التي تمر بها المنطقة فضلا عن القبول لدى القواعد الجماهيرية التي دعت إلى شرعيتها في الوصول إلى السلطة[1].

**– دور حركات الإسلام السياسي في التحول الديمقراطي في المنطقة العربية:**

دراسة دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي، يتطلب تحليل البنى المادية والسوسيولوجية للنخب الحاكمة، وتعامل هذه النخب مع المجتمع.

إن حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، أدت دورا كبيرا في المجال السياسي فقد شهدت المنطقة العربية نقلة نوعية ونموا هائلا للتيار الديني أظهرت الحجم الحقيقي لموازين القوى الاجتماعية والسياسية، وقد شكلت حركات الإسلام السياسي تحديا رئيسيا للأنظمة والنخب الحاكمة في المنطقة العربية، خاصة أن هذه النخب لم تكن مستعدة لقبول أي مشاركة فعلية في إدارة شؤون البلاد أو السماح بانتقال السلطة لهذه الحركات، وقد أدت الطريقة التي تعاملت بها الأنظمة السياسية القائمة مع صعود حركات الإسلام السياسي إلى توتير الأجواء وسيادة منطق الإقصاء والعزل بدلا من الحوار والتعاون والمشاركة، وهذا راجع لتخوف الأنظمة من المد الديني الشعبي السريع، وعدم ثقة النخب الحاكمة بمواقعها وكوادرها وإنجازاتها[2].

إن الهدف الأساسي لحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية كان الوصول إلى السلطة، فبدلا من استغلال مواردهم وقدراتهم في بناء قاعدة شعبية صعبة ترتكز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المواطن بصورة عامة، وتغليب الجانب السياسي على العوامل الاجتماعية والاقتصادية، قد أوقع حركات الإسلام السياسي في مواجهة حتمية مع أنظمة سلطوية لم تتعود السماح لأصوات أخرى وتحتكر غالبا كل الطرق المشروعة للمشاركة السياسية، مما أدى إلى بروز بوادر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية أدخلت شعوبها في حروب دامية أثر

1– فراس عباس هاشم، صعود حركات الإسلام السياسي وتمثلاتها الهوياتية في بناء انتقالاتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 40.

2– جزار مصطفى، مرجع سابق، ص 182.

على كل الأوضاع في هذه البلدان. في حين هناك حركات إسلامية عقلانية اختارت طريق التعاون والمشاركة والتوافق في إدارة شؤون البلاد بدلا من تهديد أمن الأنظمة القائمة ومستقبلها، وهذا ما فعلته حركات الإسلام السياسي في كل من تونس، الأردن، وغيرها. حيث نجد أن هذه الحركات فضلت المشاركة من أجل إحداث تغييرات في المجتمع والدولة على المدى الطويل وعدم المغامرة بأمن بلدانها[1].

ما يمكن الوصول إليه أن المواجهة بين الحركات والأنظمة السياسية الحاكمة قد ساهم إلى حد كبير إلى وصول هذه الحركات إلى درجة النضج السياسي، وأنتجت مفعولا إيجابيا في الخطاب السياسي لحركات الإسلام السياسي من خلال تنظيم نفسها في أحزاب سياسية تتبنى العمل السياسي العلني والسلمي وتنبذ العمل السري والعنف المسلح، ومحاولتها إعادة صياغة المشروع الإسلامي على أسس جديدة تعتمد على الديمقراطية والمشاركة السلمية في اللعبة السياسية.إلا أن الأنظمة الحاكمة لا يبدو أنها تملك رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تسمح لها بأخذ هذه المعطيات الجديدة بعين الاعتبار وتحاول استيعاب حركات الإسلام السياسي بدلا من محاولة إقصائها[2].

## المبحث الثاني: حركة النهضة التونسية ودورها في مسار التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية.

شكلت الثورات العربية خطوة مهمة بالنسبة لحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وذلك من خلال تمكنها من الوصول إلى السلطة والمشاركة في العملية السياسية ومن بين هذه الحركات "حركة النهضة في تونس" التي استطاعت أن تحقق النجاح النسبي وإرساء تجربة فريدة في العمل السياسي رغم التحديات والانتقادات الموجهة إليها، ومنه سيتناول هذا المبحث من الدراسة حركة النهضة التونسية ودورها في مسار التحول الديمقراطي في مطلبين عالج المطلب الأول دور حركة النهضة التونسية في الدفع بمسار التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورات العربية، أما المطلب الثاني فعالج التحديات التي واجهت حركة النهضة وكذا الانتقادات الموجهة لأداء الحركة.

---

1– نفس المرجع، ص 183.

2– نفس المرجع، ص 184.

**المطلب الأول: دور حركة النهضة التونسية في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية.**

عالج هذا المطلب دور حركة النهضة التونسية في عملية التحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي، حيث تم التطرق بداية إلى مراحل تطور حركة النهضة في تونس ليتطرق بعدها إلى دور حركة النهضة التونسية في الانتفاضة الشعبية، وأخيرا عالج دور حركة النهضة في عملية التحول الديمقراطي وتصدرها للمشهد السياسي.

## 1- نشأة وتطور حركة النهضة في تونس:

مرت حركة النهضة التونسية بعدة مراحل تاريخية، حيث تركز عملها أولا على المجال الدعوي باعتبارها جماعة إسلامية ثم حاولت أن تطور نفسها بتغيير اسمها إلى حركة الاتجاه الإسلامي، ثم حركة النهضة وصولا إلى حصولها على الترخيص القانوني وتشكلها كحزب سياسي بعد الربيع العربي، ويمكن تفصيل هذه المراحل التطورية كالتالي:

### أ- الجماعة الإسلامية كبداية لظهور حركة النهضة 1971-1981

ارتبطت نشأة الجماعة الإسلامية بجامع الزيتونة، حيث قام بالعديد من الأنشطة ذات البعد الإسلامي، وانتقد علماء جامع الزيتونة الوضع الثقافي والسياسي السائد في العديد من الدول العربية، وعلى رأسها الدولة التونسية، فقد شهدت تونس في تلك الفترة حالة تغريب وعلمنة منقطعتي النظير، وقد قام الرئيس التونسي لتلك الحقبة "بورقيبة" بتفعيل سياسات التغريب واستيراد الثقافة الغربية والانبهار بها[1]، وكردة فعل على هذه السياسيات قامت مجموعة من الشخصيات التونسية ذات التوجه الإسلامي في عام 1972م من إنشاء ما يسمى بالجماعة الإسلامية أمثال راشد الغنوشي، وعبد الفتاح مورو، بدأت هذه الجماعة عملها بشكل غير رسمي في المجال الدعوي[2]، تلخصت أهم أهدافها بإعادة إحياء القيم والمبادئ ومفردات الثقافة السياسية ومقاومة الغزو الثقافي الفكري وإفرازات التأثر بالعلمانية الغربية، وفي عام 1979م أقيم مؤتمرها التأسيسي الأول في سرية

---

1- كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس ما بعد الثورة: قراءة في الوضع الأمني على ضوء حكم التيار الإسلامي، مؤلف جماعي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول الربيع العربي نموذجا، مرجع سابق، ص 281.

2- ناهدة حسين علي الأسدي، ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2014-2015)، ص 129.

تامة، وضع هذا المؤتمر الهيكل التنظيمي للحركة والذي تشكل من مجلس ثوري، ومكتب تنفيذي برئاسة راشد الغنوشي[1].

كانت الجماعة الإسلامية تعبر عن طروحاتها وتفاعلها مع القضايا العامة عن طريق المساجد والمعاهد التعليمية وغيرها من السبل، وعلى الرغم من حدة التغريب والتبعية المفرطة للغرب في تونس، فقد تمكنت الجماعة الإسلامية من إعادة بعث الشخصية الإسلامية في تونس، وتمكنت هذه الجماعة من تجنيب نفسها معارك جانبية مع السلطة ومع القوى العلمانية الموجودة في الخارطة السياسية التونسية [2].

**ب– الاتجاه الإسلامي كامتداد للجماعة الإسلامية 1981–1987م:**

على إثر سقوط نظام الشاه في عام 1979، وانتصار الثورة الإسلامية، استمدت الجماعة الإسلامية قوتها من هذا الانتصار من أجل استكمال أنشطتها وأدوارها بغية تحقيق أهدافها[3]، بادر أعضاء الجماعة الإسلامية إلى عقد مؤتمر أعلنوا في ختامه عن حل "الجماعة الإسلامية "وتأسيس حركة جديدة باسم "حركة الاتجاه الإسلامي" انتخب راشد الغنوشي رئيسا لها والشيخ عبد الفتاح مورو أمينا عاما للحركة، وتم الإعلان عن الحركة بشكل رسمي في 1981/06/06م. ثم أصدرت حركة الاتجاه الإسلامي بيانها التأسيسي، وأكدت على ضرورة تحقيق مجموعة من الأهداف:

– بعث الشخصية الإسلامية لتونس والقضاء على حالة التبعية التي شهدها النظام التونسي.

– تحديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة.

– حق الشعب في تقرير مصيره بعيدا عن التدخلات الخارجية.

– إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة توزيعا عادلا.

---

1– سناء زيتون، << حركة النهضة ومعضلة الانتقال الديمقراطي في تونس بعد الربيع العربي>>، (رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2015–2016)، ص ص16،17.

2– أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص143.

3– كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس ما بعد الثورة: قراءة في الوضع الأمني على ضوء حكم التيار الإسلامي، مرجع سابق، ص 281.

– المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي وإنقاذ من التسلط الدولي[1].

عرفت حركة الاتجاه الإسلامي نموا متسارعا، فاتسع إشعاعها الفكري والسياسي وامتد على الساحة الإسلامية العامة، كما نمت علاقتها مع التيارات الديمقراطية الوطنية ومع التيار القومي ومع سائر القوى التحررية والحقوقية، فاتسعت درجة الاستماع لها والتجنيد في صفوفها والأخذ من أفكارها، ووفقا للتعددية التي فرضها بورقيبة[2].

**ج– تبلور حركة النهضة التونسية منذ 1987م – إلى عام 2010:**

بعد الانقلاب الذي قام به زين العابدين بن علي على الرئيس بورقيبة في 1987/01/07م أفرج عن قيادات الحركة، ودخل النظام الحاكم في حوار مع الحركة لاحتوائها، وقامت حركة الاتجاه الإسلامي بتغيير اسمها حتى لا تبدو في موقع من يحتكر تمثيل الإسلام فسميت باسم جديد "حركة النهضة"[3]، وفي سنوات 1988و1989و1990 تمتعت حركة النهضة بنوع من الحرية التي مكنها من إرساء جذورها في المجتمع التونسي[4]، حيث شاركت في الانتخابات التشريعية 1989 وحصلت على 13% من الأصوات، مما أثار خوف السلطة، الأمر الذي دفع بالنظام إلى التركيز على التخلص من هذا التيار وتحجيم دوره والتضييق عليه، حيث تم حظر كافة أنشطة الحركة وقبض على المئات من أعضائها ونفي رئيسها، مما دفعها إلى نقل أنشطتها إلى المنفى، حيث قامت بتطوير خطابها السياسي، وركزت على تأسيس دولة ديمقراطية عادلة، وقد قامت بإطلاق وثيقة 18 أكتوبر 2005 التي دعت من خلالها إلى التداول السلمي على السلطة، ودعم الحريات والمساواة، وحقوق المرأة[5].

---

1– حيدر علي ابراهيم، مرجع سابق، ص234.

2– سناء زيتون، مرجع سابق، ص 19.

3– نفس المرجع، ص 20.

4– كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس ما بعد الثورة: قراءة في الوضع الأمني على ضوء حكم التيار الإسلامي، مرجع سابق، ص 281.

5– سناء زيتون، مرجع سابق، ص 20.

### د- من حركة النهضة إلى حزب النهضة 2010:

قدمت حركة النهضة نفسها كبديل لتولي نظام الحكم عن باقي البدائل ذات التوجهات اليسارية والليبرالية، ونقلت اسمها من حركة النهضة إلى حزب حركة النهضة، حيث تم الاعتراف بالحركة كحزب رسمي في 01 مارس 2011[1]، كونه الحزب الأكثر تنظيما مقارنة بالتيارات الإسلامية الأخرى، وعلى إثر ذلك دخل حزب حركة النهضة انتخابات ما بعد الثورة أين حقق فوزا ساحقا في أكتوبر 2011.

لجأ حزب النهضة في تشكيل الحكومة إلى تكوين ائتلاف يضم حزبين علمانيين ما عرف" بالترويكا"، حيث كان هناك انسجام بينهم خاصة فيما يتعلق بالمبادرات السياسية، لكن سرعان ما تبدد هذا الانسجام مع بداية الأشهر الأولى من تأسيس الحكومة، وذلك لوجود تعارض في الإيديولوجيات مابين عناصر الترويكا، مما أسفر عن أزمة سياسية أدت إلى فشل الحكومة، ولاقى حزب النهضة العديد من الانتقادات والضغوطات من الشارع التونسي، نظرا لعدم توافق الآمال مع الطموحات مع منجزات الحزب أثناء توليه زمام الحكم[2].

**2- تصدر حركة النهضة التونسية للمشهد السياسي ودورها في مسار التحول الديمقراطي:**

**أولا: تصدر حركة النهضة للمشهد السياسي:**

شكل سقوط النظام فرصة لحركة النهضة التونسية لإعادة إثبات ذاتها والخروج من طور المغالبة والمواجهة إلى طور المشاركة في صوغ المشهد السياسي، فقد سجلت عودة قوية بعد سنوات من الإقصاء والتهميش لاستئناف العمل السياسي من جديد تحت منظومة مفاهيمية سياسية جديدة وكذا إستراتيجية عمل جديدة، مؤكدة أنها لا تنصب نفسها في موقع الوصي على الإسلام أو الناطق الرسمي باسمه، فأرسلت بذلك رسائل ايجابية إلى مكونات المجتمع المدني وانخرطت في مسار التنافس النزيه على السلطة[3].

---

1- نفس المرجع، ص 21.

2- كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس ما بعد الثورة: قراءة في الوضع الأمني على ضوء حكم التيار الإسلامي، مرجع سابق، ص ص284،283.

3- الياس بن حته،<< دور حركة النهضة في الحراك السياسي في تونس قبل وبعد الربيع العربي>>، مؤلف جماعي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول الربيع العربي نموذجا، مرجع سابق، ص 157.

**أ ـ انتخابات المجلس التأسيسي:** بدت الحركة على جانب كبير من الانتظام واستعادت قدرتها على التشكل والاستقطاب في وقت قياسي وصاغت إستراتيجية ذكية عن طريق إدراج برنامج انتخابي قريب من هموم المواطن التونسي لطرحه لانتخابات المجلس التأسيسي. عبرت العملية الانتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011م عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية. كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية والمستقلين المشاركين في العملية الانتخابية دورا في إزكاء التنافس الحزبي. حيث شارك في الانتخابات 1500 قائمة حزبية مستقلة ضمن ما يقارب 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعدا، وتميزت تلك الفترة بتأييد شعبي وجماهيري صارم لحركة النهضة الإسلامية حيث نال برنامجه الانتخابي استحسان العديد من فئات المجتمع بالرغم من تخوف النخبة المثقفة من تباين خطابه السياسي[1]. دخلت حركة النهضة غمار الانتخابات، أكثر ما وصفت به هذه الانتخابات أنها انتخابات حرة ونزيهة وذلك بعد حوالي 20 عاما من النفي والإقصاء حيث خضعت العملية الانتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة والشفافية، وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي 70 % وبقاعدة انتخابية ضمنت 7 ملايين مواطن، كما سجلت نسبة تصويت التونسيين المقيمين في الخارج حوالي 40% وتم تمثيلهم في المجلس الوطني التأسيسي بـ 18 عضوا، وقد جاءت النتائج معلنة فوز "حركة النهضة" بـ 89 مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان التي تصل إلى 217 مقعدا، وحصل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية على 30مقعدا، يليه حزب التكتل الديمقراطي على 21 مقعدا[2](أنظر الرسم البياني).

1– أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص173.

2– سناء زيتون، مرجع سابق، ص39.

النهضة : 90 مقعد(أزرق بحري)
المؤتمر : 30 مقعد (أخضر فاتح)
التكتل : 21 مقعد (مارون)
العريضة : 19 مقعد (أخضر)
PDP : 17 مقعد (yellow)
المبادرة : 5 مقعد (aqua)
PDM : 5 مقعد (blue)
آفاق : 4 مقعد (deep red)
PCOT: 3 مقاعد (red)
المستقلون والأحزاب الأصغر: 23 مقعد (رمادي)

رسم بياني يبين نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التونسي الاول
22 أكتوبر 2011
*المصدر: http://www.marefa.org

لقد كان فوز حركة النهضة بداية لمرحلة جديدة في الحياة السياسية التونسية، مما وضع التيار الإسلامي أمام اختبار السلطة، في ظل حرصه على الترويج لخطاب سياسي وسطي ومعتدل وتعهد باحترام الصبغة المدنية للدولة وسيادة الشعب، والتداول على السلطة، وكان من دلالات تلك الانتخابات أن أسست لشرعية جديدة لممارسة الحكم، حيث انتهت المرحلة الانتقالية الأولى القائمة على التوافق والاتجاه نحو بناء الجمهورية الثانية. بالتالي فقد مثلت انتخابات المجلس التأسيسي خطوة كبيرة لإرساء قواعد النظام الجديد إذ بموجب هذه الانتخابات قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية[1].

**ب – تشكيل الحكومة "الترويكا"**: إثر فوز حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي ما خول لها دستوريا تشكيل الحكومة، حيث دعت كل من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والحزب الديمقراطي التقدمي لتشكيل ائتلاف حاكم بقيادة

1– الياس بن حته، دور حركة النهضة في الحراك السياسي في تونس قبل وبعد الربيع العربي، مرجع سابق، ص 159.

مرشحها لرئاسة الحكومة "حمادي الجبالي"، غير أن الحزب الديمقراطي التقدمي رفض المشاركة، في حين قبل الحزبين الأخريين.

تولت حركة النهضة إدارة المرحلة الانتقالية بعد تشكيلها لحكومة الترويكا من أجل العمل والحريات، غير أنه منذ الأسابيع الأولى لحكومة الجبالي تزايدت الصراعات السياسية متهمين حركة النهضة بالسيطرة على كل مفاصل الدولة وإقصاء خصومها السياسيين، مما زاد الوضع احتقانا مع ازدواجية الخطاب والسياسة التي توخاها الجبالي التي أثبتت فشله، حيث شهدت فترة حكمه عدة أزمات تمثلت في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهور الأوضاع الأمنية وكذا تصاعد حدة الصراع على الساحة السياسية، انتهت بتعديل وزاري أفضا إلى تولي السيد العريضي رئاسة الحكومة والذي نجح في تكوين تشكيلة حكومية نالت نسبة رضا هامة في المجلس التأسيسي، إلا أنها بقيت مرتبطة بالأسباب التي حكمت على حكومة الجبالي[1].

شهدت تونس في فترة حكم الترويكا هشاشة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني،مما أدى إلى تصاعد وتيرة الاضطرابات والاعتصامات ضد حكومة حركة النهضة لفشلها في تحقيق الأمن والاستقرار، حيث تم تشكيل "جبهة الإنقاذ الوطني" المكونة من الاتحاد من أجل تونس، الجبهة الشعبية والاتحاد الديمقراطي مع مؤسسات المجتمع المدني، نادت بإسقاط حكومة النهضة وحل المجلس التأسيسي، حينها دخلت حركة النهضة في حوار مع أحزاب المعارضة للبحث عن حلول للأزمة، إلا أن حركة النهضة رفضت حل المجلس التأسيسي وقررت التمسك بالشرعية الانتخابية، تم التوصل في النهاية إلى تشكيل حكومة " تكنوقراط" مع استمرار المجلس التأسيسي ممارسة مهامه ومواصلة الإعداد للعملية الانتخابية.

**ج– انتخابات 2014:**

– **الانتخابات التشريعية:** كانت من أهداف انتخاب المجلس التأسيسي صياغة دستور جديد لتونس والتحضير لإجراء الانتخابات التشريعية وبعدها الرئاسية لاستكمال المرحلة الانتقالية والعبور إلى مرحلة الاستقرار والترسيخ الديمقراطي [2].

1– نفس المرجع، ص 162.

2– نفس المرجع، ص ص163، 165.

انتهت الانتخابات بانتخاب برلمان جديد دائم، وأظهرت نتائج الفرز تراجع حزب حركة النهضة إلى المرتبة الثانية وتقدم حزب نداء تونس من دون أن تكون أغلبية لحزب على الآخر مما استلزم التوافق بين الحزبين لتشكيل حكومة وفاق وطنية من جديد. شكل تراجع حركة النهضة صدمة داخل صفوف مناضليها، كما أثار نقاشا حول قرار حركة النهضة الاستمرار في المزاوجة بين الدعوي والسياسي في عملها، غير أن حركة النهضة ترى أنها استراتيجية لضمان البقاء في السلطة، وهذا ما أكدته تصريحات "الشيخ راشد الغنوشي" لاستعداد حركته العمل مع أي طرف كان مهما اختلفت منطلقاته الإيديولوجية ما يجعل الحركة ضمن اللعبة السياسية، وهذا نوع من البراغماتية السياسية التي طبعت الحركة.

– **الانتخابات الرئاسية:** تحضيرا للانتخابات الرئاسية فقد تفاجأ جمهور الناخبين بعدم تقديم حركة النهضة مرشحا لها، وفضلت تدعيم أحد المرشحين، فحركة النهضة أخذت بمنطق الحذر في الزج بنفسها في الانتخابات بعدما حكم عليها بالفشل في الحكومة الانتقالية، كما رأت أنها غير جاهزة لقيادة العملية السياسية، وبالتالي الخوض في الانتخابات بمرشح باسمها يمكن أن يكون نهاية لها وإقصاء لها من المشهد السياسي، لذا اكتفت بدعم أحد المرشحين للاحتفاظ بموقعها في السلطة بإشراكها في حكومة التوافق ولذلك أكد الغنوشي في العديد من المناسبات على منطق التوافق في تشكيل الحكومة الجديدة، وكذا ضرورة اختيار رئيس توافقي ينهي كل الحساسيات السياسية والإيديولوجية[1].

– **الانتخابات البلدية وترسيخ مكانة حركة النهضة:** حاولت حركة النهضة من خلال مشاركتها في مختلف المواعيد السياسية والانتخابية، التأسيس لمجتمع تونسي جديد وهو المضمون الجديد للديمقراطية الناشئة والتوجه الجديد للحركة بعد مؤتمرها العاشر، ورغم المعارضة القوية لعودة حركة النهضة وتصدرها المشهد السياسي التونسي إلا أن الحركة تعمل على الارتقاء بالتوافق كمنهج في إدارة الشأن العام ليصبح ثقافة راسخة ومشتركة وشاملة، وهو ما بدأ يتحقق من خلال نتائج

1– نفس المرجع، ص ص167، 168.

الانتخابات البلدية التي جرت في السادس ماي 2018 والتي أسفرت نتائجها على فوز حركة النهضة التونسية بالمرتبة الأولى [1].

**2– دور حركة النهضة التونسية في الدفع بعملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية**

بموجب تصدر حركة النهضة انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 كان لها الحق في تشكيل الحكومة، وبرزت كإحدى المكونات السياسية الرئيسية في تونس، وألقي على كاهلها مهام التحول الديمقراطي في فترة امتازت بصعوبتها كتجربة فتية شرعت بها حركة النهضة مع تنامي التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضرورة الحفاظ على الانتقال السلمي والآمن للتحول نحو الديمقراطية في تونس.

– **صياغة الدستور**: شرع المجلس التأسيسي في تونس لصياغة دستور تونسي جديد بقيادة حركة النهضة، وقد افترض أن يكون الدستور الجديد ضامنا للحريات محددا لنمط الحكم واضعا لأسس دولة الحق والقانون والمؤسسات مستجيبا لتطلعات التونسيين في إرساء دولة وطنية مدنية مستقلة عادلة ومتقدمة. تم إقرار الدستور الجديد في 26 جانفي 2014، وفي ظل جملة من التهديدات بحل المجلس التأسيسي، سلطت الأضواء على مواقف حركة النهضة ودورها في صياغة الدستور كونها تسلمت مقاليد الحكم في ظل وقوعها تحت مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، وسرعة المرحلة الانتقالية ونقص الخبرة لديها في الحكم وصياغة الدساتير، واستغلال المعارضة لذلك للتشكيك في قدرتها واتهامها بالسعي إلى إقامة دولة دينية [2].

إلا أن جملة التنازلات التي قدمتها حركة النهضة والتي اعتبرها الكثيرين خيانة للمرجعية الدينية للحركة، فيما اعتبرتها الحركة استجابة لمرحلة حساسة يفرضها الواقع واعتمادا لمنطق براغماتي يجعلها تحافظ على البقاء في السلطة ضمن استراتيجية المرحلية والتدرج[3].

– **تبني سياسة التوافقات لترسيخ التحول الديمقراطي:** حققت حركة النهضة التونسية في فترة وجيزة إدارة نجاحات متتالية، وذلك لانخراطها في اللعبة السياسية بشكل فاعل وعن طريق تغيير

---

1– سرحان رعاش قوي، << المشاركة السياسية لحركات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي دراسة حالة: حركة النهضة التونسية>>،(رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2017– 2018 )، ص124.

2– محمود سليم الشوبكي، مرجع سابق، ص 116.

3– الياس بن حته، دور حركة النهضة في الحراك السياسي في تونس قبل وبعد الربيع العربي، مرجع سابق، ص 162.

خطابها الفكري وتصوراتها السياسية، فأصبحت بذلك تيارا سياسيا ذو مرجعية دينية وليست حركة دينية ذات نشاط سياسي، حيث شكل المؤتمر العاشر للحركة في 25 جوان 2016 منعرجا فاصلا في مسارها، والذي حدد الملامح الجديدة لحركة النهضة، حيث نصت الوثيقة الصادرة عن المؤتمر على أن العمل في الحركة سيكون وفق منهج مع ضرورة فصل الدعوي عن السياسي[1]، حيث تمكنت حركة النهضة من تعزيز انفتاح أكثر على المجتمع التونسي وعلى الأحزاب التونسية العلمانية وهو ما تعتبره ضرورة يمليها الواقع السياسي والاجتماعي التونسي.

– **موقف حركة النهضة من مدنية الدولة وهويتها:** أكد رئيس حركة النهضة " الشيخ راشد الغنوشي" بعد الثورة وقبيل انتخابات المجلس التأسيسي أنه ليس في برنامج الحركة الدعوة إلى تطبيق الشريعة، وأن الأولوية لإقامة نظام ديمقراطي يكفل الحريات للجميع، وقد أثارت مسألة الشرعية الإسلامية قلق العلمانيين التونسيين الذين اعتبروا أن الحركة تمضي بخطاب مزدوج، إلا أن حركة النهضة أكدت بعدم سعيها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وأنها تركز على الأخلاق الإسلامية من عدالة اجتماعية ومساواة [2]، فحركة النهضة تؤكد بشكل واضح تأييدها للدولة المدنية متأثرين بتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا[3]، باستبعاد تأثير الخطاب الديني والسلطة الدينية، حيث أكد الدستور التونسي الجديد أن" تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون"[4]، وقد أكد الدستور التونسي على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها والجمهورية نظامها"[5].

– **موقف حركة النهضة من النظام السياسي:** ذهبت حركة النهضة إلى دعم النموذج البرلماني لاستئصال الحكم الفردي ولضمان الحريات العامة والخاصة، وبما يتيحه من توزيع للسلطات والتداول على السلطة عبر الانتخابات التعددية، ومصدره قوة واستقلال للمجتمع المدني، ورأت

---

1– سرحان رعاش قوي، مرجع سابق، ص ص59، 60.

2– محمود سليم الشوبكي، مرجع سابق، ص 116.

3– عنترة بن مرزوق، عبد المؤمن سي حمدي،<< الدولة المدنية في أجندة الحركات الإسلامية بين تعقيدات الفكر وتحديات الممارسة>>، مؤلف جماعي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول الربيع العربي نموذجا، مرجع سابق، ص 39.

4– الفصل الثاني من الدستور 2014.

5– الفصل الأول من الدستور 2014.

حركة النهضة في النظام البرلماني وسيلة لإنهاء التسلط الذي ينتجه النظام الرئاسي، وبأن النظام البرلماني ضمانة وحماية ضد التسلط أو الاستبداد وبالتالي كان لتحديد نموذج النظام السياسي الأهمية القصوى في مداولات صياغة الدستور التونسي الجديد وقد بذلت حركة النهضة الجهود الحثيثة لإقرار النموذج البرلماني[1].

– **حركة النهضة وموقفها من مكانة المرأة وحقوقها:** أكدت حركة النهضة على تفعيل دور المرأة وصون مكتسباتها وتطويرها على الصعيد الثقافي والاجتماعي، وضمان تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل، وتحملها المسؤوليات السياسية، وضمان حقها في العمل وحماية حريتها وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية مع الحفاظ على حقوق المرأة العامة وتدعيم امتيازاتها ومناهضة العنف والتمييز والتهميش الواقع عليها[2].

– **حركة النهضة والقوانين الأساسية:** نجح المجلس التأسيسي في فترة حكم ائتلاف الترويكا في إصدار مجموعة من القوانين أسهمت في إرساء التحول الديمقراطي ومنها القانون المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات وإعطائها صفة الشخصية المعنوية المستقلة ماليا وإداريا، كما صادق على القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، إلى جانب هذه القوانين عمل المجلس التأسيسي على تشكيل مجموعة من الهيئات الضامنة للحقوق والحريات[3].

يحسب لحركة النهضة ومعها ائتلاف الترويكا والكتل البرلمانية في المجلس التأسيسي إرساء هذه المنظومة القانونية التي أسهمت في تدعيم عملية التحول الديمقراطي بإقرارها بالانتخابات كعملية رئيسية في التداول على السلطة واحترام حقوق الناخب وحرية اختياره بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالإضافة إلى حماية حقوق وحريات المواطن التونسي وكذا تعزيز مفهوم ونزاهة القضاء واستقلاله.

– **موقف حركة النهضة من المشاركة السياسية والتعددية السياسية:** ظهر جليا موقف حركة النهضة الداعم للتعددية من خلال دعواتها لإنشاء تحالفات مع القوى السياسية التونسية الأخرى

---

1– محمود سليم الشوبكي، مرجع سابق، ص ص118، 120.

2– نفس المرجع، ص ص120،119.

3– نفس المرجع، ص123.

دون أي تحفظات على برامجها أو إيديولوجياتها، كما رفضت حركة النهضة قانون العزل السياسي واعتبرت أن كل من يلتزم بالدستور التونسي له الحق في المنافسة السياسية وهي ترفض أي قانون يدعو إلى الإقصاء[1]. وهذا ما أتاح للعديد المشاركة السياسية للانتخابات التشريعية عام 2014.

– **دور حركة النهضة في التداول على السلطة:** يبرز دور حركة النهضة الداعم لعملية التداول على السلطة كأحد مؤشرات التحول الديمقراطي، من خلال تنازلها على السلطة إنجاحا لمبادرة الحوار الوطني التونسي لصالح حكومة التكنوقراط التي نظمت الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2014.

**المطلب الثاني: تحديات حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي والانتقادات الموجهة لها بعد الثورات العربية.**

هناك عدة تحديات واجهت حركة النهضة التونسية بعد وصولها إلى سدة الحكم، باعتبار أنها أول حزب إسلامي يصل إلى السلطة ويتمكن من إدارة المرحلة الانتقالية بعد الربيع العربي، وبالتالي سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مجمل التحديات التي واجهت حزب حركة النهضة التونسية، وكذا الانتقادات الموجهة لأداء هذا الحزب بعد الربيع العربي.

**1– التحديات التي واجهت حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس:**

بعد صعود حركة النهضة التونسية ووصولها إلى السلطة ومشاركتها العملية السياسية وجدت نفسها أمام عدة تحديات داخلية وخارجية تتمثل في:

**أ– التحديات الداخلية التي واجهت حركة النهضة بعد المنطقة العربية:**

توزعت التحديات الداخلية التي واجهت حركة النهضة بعد الثورة التونسية عام 2011م بين تحديات ذاتية في ظل ظروف سياسية أنتجتها الثورة، وتحديات موضوعية أفرزتها تداعيات المشهد السياسي في تونس بعد تسليم الحكم.

- ✓ **تحديات ذاتية:** لم يكن انتقال حركة النهضة من العمل السري إلى العمل العلني بالانتقال السهل بعد ظروف الإقصاء والتهميش، وما اعتادت عليه من العمل بعقلية المراقبة والسلوك الحذر في مواجهة الأنظمة السابقة، وبعدما وجدت نفسها في صدارة العملية السياسية فرض عليها

1– نفس المرجع، ص 128.

مجموعة من التحديات الذاتية ظهرت بداية مع تحدي الممارسة السياسية، وما تتطلب من علاقات واتصالات وتحديات تفرضها العلاقة مع أطراف الساحة السياسية التونسية، مما انعكس على مواقف الحركة بتعدد مواطن الخلاف بين قياداتها حول العديد من المسائل وخاصة في عملية صياغة الدستور، وفي مواقفها تجاه الآخرين المختلفة معهم إيديولوجيا وفكريا، ومسألة توفيقها بين الجانبين الدعوي والسياسي[1]. إن انتقال حركة النهضة من العمل السري إلى العلني فرض عليها تحدي التحول من المعارضة إلى المشاركة.

✓ **تحديات موضوعية:**

– **المجلس التأسيسي وسياسات ائتلاف الترويكا:** برزت مجموعة من الخلافات والتناقضات بين أعضاء الائتلاف الحاكم التي تحولت إلى صراعات بين أحزاب الائتلاف، وهذا راجع لتفرد حزب النهضة بمجموعة من القرارات، والقيام ببعض التعيينات بشكل منفرد دون استشارة أعضاء الائتلاف الحاكم، مما أدى إلى اتهام الحزب بالتعصب وعدم تقديم التنازلات اللازمة في مواقف تهم كل الأطراف، وهو ما اعتبر محاولة للهيمنة من خلال استغلال نتائج الانتخابات والسيطرة على الوزارات السيادية الداخلية والخارجية والعدل والدفاع، واستمرت المعارضة في الضغط على حزب النهضة إلى غاية تخليها عن هذه الوزارات السيادية[2]، وهذا يشير إلى ما يتسم به الفاعل السياسي ما بعد الثورات في خضم تأسيس نظام سياسي جديد بمحاولة تمرير وفرض رؤيته، ولذا فرضت تحديات المرحلة الانتقالية تقديم التنازلات من حركة النهضة في سبيل إنجاح مسيرتها في الحكم[3].

– **قوى الثورة المضادة:** لعل أبرز ما واجه حركة النهضة محاولات بعض الجماعات والأفراد عرفت بقوى الثورة المضادة إلى تعطيل مسيرة الثورة التونسية ومنجزاتها التي هددت مصالحها ونفوذها وحدت هيمنتها وسيطرتها، مما دفعها لرؤية وصول الإسلاميين إلى الحكم تهديدا للدولة المدنية وسعت للإطاحة بالائتلاف الحاكم وتتمثل هذه الجماعات في مجموعة من البيروقراطيين

---

1– نفس المرجع، ص 138.

2– كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس ما بعد الثورة: قراءة في الوضع الأمني على ضوء حكم التيار الإسلامي، مرجع سابق، ص 295.

3– محمود سليم الشوبكي، مرجع سابق، ص 148.

وأتباع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، حيث شكلوا عائقا أمام مسيرة الإصلاح، استطاعت مكونات الثورة المضادة أن تقوم بانقلاب هادئ سمح لهم بالتدخل وتوجيه مرحلة التحول الديمقراطي في تونس فلم يشهد الانتقال السياسي في تونس أفعالا استئصالية وعنيفة ضد رموز النظام السابق، وإنما حافظت على استمرارها داخل أجهزة ومؤسسات الدولة[1].

فعملية التحول الديمقراطي تتسم بمحاولة الارتداد إلى الخلف من بقايا المستفيدين من النظام السابق الذين استطاع إعادة تموضعهم في الخارطة الحزبية التونسية في ظل ما اتسمت به الثورة التونسية بابتعادها عن مناطق الاستئصال.

– **التحديات الأمنية وتنامي ظاهرة العنف السياسي أو (التيار السلفي):** برزت مع الثورات العربية عام2011م تحديات أمنية جمة ترافقت مع بروز الظاهرة السلفية وتنامي التيار السلفي ويتضح أن تقديرات حركة النهضة للتعامل مع هذه التيارات جاءت مخالفة لما كانت ترمي إليه في محاولة دمج هذه التيارات بطريقة سلمية ومدنية في الواقع التونسي، ولقد بذلت حركة النهضة الجهود من اجل تحقيق أكثر المكاسب التي يمكن تحقيقها من إشراك هذه التيارات بالسعي إلى الاستقرار السياسي والأمني إلا أنها خذلت بتحركات بعض هذه التيارات التي ذهبت إلى العنف للتعبير عن مواقفها وتحملت حركة النهضة مسؤولية التأخر في رد هذه الجماعات خاصة الجهادية مما أربك المشهد السياسي التونسي.

– **التحديات الاقتصادية والتنموية:** في ضوء تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، واجهت حركة النهضة جملة من الانتقادات، واتهمت بترميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها النظام السابق، دون فتح آفاق ووضع خطط في سبيل إيجاد حلول ومقاربات تخرج تونس من الأزمة الاقتصادية والتفاوت الطبقي، والاحتقان الاجتماعي[2]، وهذا ما أدى إلى خروج مجموعة من المسيرات والاحتجاجات على ضعف أداء الحكومة الاقتصادي، لكون الثورة التونسية انطلقت في بدايتها احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

---

1– نفس المرجع، ص148.

2– نفس المرجع، ص ص156، 159.

ب– **التحديات الخارجية التي واجهت حركة النهضة بعد الثورات العربية:**

إلى جانب التحديات الداخلية واجهت حركة النهضة التونسية مجموعة من التحديات والصعوبات الخارجية التي أثرت على أداء الحزب. فقد واجهت حركة النهضة التونسية العديد من التحديات التي فرضتها القوى الدولية الغربية والإقليمية في المنطقة العربية والتي تتطلب استجابات نوعية، كونها وثيقة الارتباط بالعديد من القضايا العالقة، إلى جانب ضعف الممارسة السياسية للحركات الإسلامية ونقص الخبرة في الأداء، ولعل أهم هذه القضايا هو العلاقة مع الكيان الصهيوني، والعلاقة مع الدول الإسلامية التي تسعى لخلق نفوذ إقليمي لها في المنطقة العربية، على غرار إيران وتركيا إضافة إلى النزاعات الحدودية والهيمنة الأوروبية، وكذا الأمريكية وسعيها لخلق قيادات موالية لها في النظام التونسي لما بعد الثورة وإرساء سبل تواجدها في تونس خصوصا وفي المنطقة العربية عموما. كما واجه حزب حركة النهضة صعوبات في إعادة رسم العلاقة مع العديد من الفواعل ما فوق دولاتية والمنظمات الحكومية بمختلف أنواعها، وكذا مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهيئة الأمم المتحدة[1].

شكلت هذه التحديات بمختلف أنواعها عائقا كبيرا أمام حزب النهضة وحالت دون استكمال مسيرته الإصلاحية في المرحلة الانتقالية، حيث تكاثفت هذه التحديات مما أوجد الحزب في حالة حرجة، يتوجب عليه التعامل معها من خلال ضرورة التحالف للحفاظ على هيكلته التنظيمية القوية التي أهلته للوصول إلى الحكم.

2– **الانتقادات الموجهة لأداء حركة النهضة بعد المنطقة العربية:**

تعتبر حركة النهضة التونسية نموذجا يقتدى به في مسألة التحول الديمقراطي، حيث كان مسارها في هذا الأخير إيجابي نوعا ما، إذ جاءت برؤية جديدة ونمط مغاير حيث نجحت في توفير مناخ ملائم للتغيير السياسي، فقد أظهرت حركة النهضة نضجها السياسي بعد فوزها بالأغلبية في انتخابات 2011، وتماشت مع عملية التحول الديمقراطي وانسجمت معه من خلال برنامجها السياسي، حيث سعت إلى تأسيس نظام جمهوري يضمن تحقيق العدالة والحرية والاستقرار، كما

1– كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس ما بعد الثورة: قراءة في الوضع الأمني على ضوء حكم التيار الإسلامي، مرجع سابق، ص 296.

تعترف الحركة باحترام استقلالية المجتمع المدني وتؤمن بمبدأ التعددية والتداول السلمي على السلطة بالإضافة إلى قضية الفصل بين السلطات وتقر بأهمية استقلال القضاء [1].

لكن على الرغم من هذا لاقت حركة النهضة العديد من الانتقادات التي وجهت لأدائها كحزب مجسد للتيار الإسلامي، وتتمثل في:

أ. **نقص الخبرة:** يرى العديد من المحللين، أن حزب النهضة لم يكن مستعدا للحكم نظرا للمسار التاريخي الذي تعرض له الحزب على يد النظام السابق، وسعيه المستمر للحفاظ على بقائه، في ظل بيئة كبحته من التجسيد الفعلي لأهدافه على أرض الواقع، فقد كانت أقصى مطالبه إطلاق سراح مساجينه، وإعادة بعض من الأعضاء الذين تم نفيهم، مع إعطائهم الفرصة للعمل وتطبيق أجندته بنوع من الحرية، وإزالة القيود المفروضة[2]، وكذا قلة الخبرة في مجال إدارة الحكم وثقافتها الديمقراطية وهو ما جعلها غير مستعدة لتنفيذ المرحلة الثانية من الثورة والمتمثلة في إرساء أسس النظام السياسي البديل وبناء الدولة الديمقراطية التعددية.

ب. **الترويكا:** يعتبر ائتلاف الترويكا من أهم النقاط التي انتقد فيها حزب حركة النهضة، حيث كان التحالف مع حزبين علمانيين مما قلص من هامش حريته، وفي إدارة الحكم وصنع القرار وفقا لإيديولوجياته، ومبادئه وتوجهاته، ومع مرور مدة زمنية من التحالف وجد الحزب نفسه أمام أزمة فعلية، كانت نتاج عدم القدرة على الانسجام مع حزبي الائتلاف، مما أوجد العديد من الثغرات التي أضعفت سياسة الحزب في التعامل مع الوضع القائم[3].

ج. **ضعف الفكر الاقتصادي:** ركز حزب حركة النهضة جل الجهود من أجل الحفاظ على البقاء من خلال الاهتمام بالجانب السياسي والتنظيمي، ولم يسعى الحزب لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية بالشكل اللازم، مما أدى بالحكومة إلى التداين الخارجي من أجل تغطية العجز في الميزانية، واتخاذ العديد من الإجراءات التي أدت إلى زيادة الأسعار وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع

1– سالم الشريف، مرجع سابق، ص ص111،110.

2– كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس ما بعد الثورة: قراءة في الوضع الأمني على ضوء حكم التيار الإسلامي، مرجع سابق، ص 296.

3– نفس المرجع، ص299.

مستوى الاحتقان الاجتماعي، خاصة في المناطق التي انطلق منها التظاهرات المناهضة للنظام السابق.

د. **الاستقطاب الإيديولوجي وتعدد جبهات الصراع:** على الرغم من التحالف الذي أقامه حزب النهضة مع التيار العلماني من أجل تجاوز منطق الصراع الإيديولوجي، إلا أن الصراع من أجل السلطة والرغبة في السيطرة من طرف الحزبيين العلمانيين في حكومة الترويكا، سرعان ما أصبح المناخ الجديد الذي ساد العلاقة بين الطرفين، وهيمنت أزمة ثقة على المرحلة الانتقالية بقيادة حركة النهضة، وبدأ الحديث عن قوى الثورة المضادة من وسائل الإعلام، والنقابات، والجمعيات، ومختلف الفواعل غير الرسمية، مما أدى إلى الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتأزم الوضع الأمني أكثر، خاصة في ظل ارتفاع مستوى القلق والاحتقان والضغط لدى عموم الشعب التونسي، مع غياب خارطة طريق واضحة حول المستقبل السياسي والأمني للدولة التونسية[1].

لقد اعتبرت هذه الانتقادات من أهم العوامل التي أدت إلى فشل الحزب في التعامل مع العديد من القضايا العالقة، والارتقاء نحو الأفضل، فنقص الخبرة أدت إلى عجزه عن التكيف مع البيئة لصنع القرار المناسب في الوقت المناسب، كما أن منطلقاته في اتخاذ القرارات والسياسات اللازمة غلب عليها الطابع التنظيمي، وليس الطابع التفاعلي مع الوضع الأزموي التونسي.

## خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ أن حركات الإسلام السياسي بعد الثورات العربية أصبحت تدعو إلى تطبيق مفاهيم ومبادئ وقيم الديمقراطية، من خلال إقامة دولة مدنية حديثة، بعدما كانت تدعو إلى تطبيق مبادئ وقيم الإسلام من خلال إقامة دولة إسلامية دينية.

✓ هناك العديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى صعود حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم.

1– نفس المرجع، ص ص299، 300.

✓ أن حركات الإسلام السياسي لعبت دورا هاما في المشاركة في الحياة السياسية في العديد من الدول العربية باستخدامها الأدوات الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات لتنظيم نفسها وتنظيم علاقاتها مع الحركات الأخرى ومع الأنظمة الحاكمة.

✓ وصول حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم هو ترجمة حقيقية لمستوى النفوذ الذي تتمتع به هذه الحركات في الوسط الاجتماعي.

✓ أنه من أجل ضمان استمرار وجودها في المشهد السياسي، عليها تطوير خطابها وبرامجها السياسية، ونبذ استخدام العنف والقوة والعمل السري، وتبني العمل العلني السلمي الذي يعتمد على الديمقراطية والتوافق والمشاركة السلمية في العمل السياسي.

بعد معالجتنا لدور حركة النهضة التونسية في الدفع بمسار التحول الديمقراطي في تونس بعد الربيع العربي نخلص إلى ما يلي:

✓ أن حركة النهضة في تونس تطورت عبر مراحل، حيث انتقلت من كونها جماعة إسلامية تركز عملها على المجال الدعوي إلى تشكلها كحزب سياسي بعد ثورات الربيع العربي.

✓ أثبتت حركة النهضة مساهمتها في بناء النظام الجديد من خلال ممارسة الحكم وقيادة المرحلة الانتقالية بعد فوزها الكاسح في انتخابات المجلس التأسيسي.

✓ اتجهت حركة النهضة اتجاها ديمقراطيا، وهو ما لمسناه في المرحلة الانتقالية وتعاملها مع الأطياف الأخرى، وكذا مشاركتها الفعالة في صياغة دستور توافقي، تأكيد تأييدها للدولة المدنية، موقفها الداعم لعملية التداول السلمي للسلطة، موقفها من مكانة المرأة وحقوقه ... إلخ.

✓ قيام حركة النهضة بتحالفات مع قوى علمانية تناقضها إيديولوجيا ضمانا للبقاء في السلطة.

✓ شكل التقارب الإسلامي العلماني نقطة انطلاق لتأسيس مرحلة جديدة في قيادة الدولة التونسية.

✓ استطاعت حركة النهضة أن تحقق النجاح النسبي، وإرساء تجربة فريدة في العمل السياسي في تونس باجتيازها المرحلة الانتقالية ونجاحها في اجتياز عدة محطات انتخابية، رغم التحديات والانتقادات الموجهة إليها.

✓ تعتبر حركة النهضة التونسية نموذجا يقتدى به في مسألة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، تماشت مع عملية التحول الديمقراطي وانسجمت معه من خلال برنامجها السياسي، حيث سعت إلى تأسيس نظام جمهوري يضمن تحقيق العدالة والحرية والاستقرار.

✓ واجهت حركة النهضة عدة تحديات كانت عائقا كبيرا أمامها وحالت دون استكمال مسيرتها الإصلاحية في المرحلة الانتقالية. كما لاقت العديد من الانتقادات التي وجهت لأدائها كحزب مجسد للتيار الإسلامي كنقص الخبرة وضعف الفكر الاقتصادي....الخ.

✓ أن هذه التحديات والاضطرابات التي شهدتها الدول العربية طرحت تساؤلات مهمة حول مستقبل دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

## الفصل الثالث: تقييم دور حركات الإسلام السياسي في عملية النحول الديمقراطي في المنطقة العربية وآفاقها المستقبلية

**تمهيد**

**المبحث الأول: تقييم دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية**

المطلب الأول: الدور الإيجابي لحركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: الدور السلبي لحركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت حركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي

**المبحث الثاني: مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية**

المطلب الأول: محددات ومسارات مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية

**خلاصة**

## تمهيد:

على الرغم من وصول بعض حركات الإسلام السياسي إلى السلطة بعد الثورات العربية إلا أن تجارب هذه الحركات في الحكم، تختلف بصورة جذرية عما سبقها وذلك أنهم وصلوا إلى كراسي الحكم دون سابق تجربة أو سابق إعداد أو خبرة، هذه الحالة كان ينظر إليها على أنها فرصة تاريخية لم تحدث من قبل إلا أنها كانت كذلك السبب الأساسي لفشل وتراجع هذه الحركات في الاستفادة من هذه الفرصة. لذا عالج هذا الفصل مبحثين، ركز المبحث الأول على تقييم دور حركات الإسلام السياسي مع التطرق إلى كل التحديات التي تواجه حركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن رؤية استشرافية لمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية

**المبحث الأول: تقييم دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية.**

نحاول في هذا المبحث تقييم دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية من خلال توضيح الدور الإيجابي والدور السلبي لحركات الإسلام السياسي وكذا التحديات التي تواجه حركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي.

**المطلب الأول: الدور الإيجابي لحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.**

يتمثل الدور الإيجابي لحركات الإسلام السياسي في النقاط التالية:

1- اقتراب حركات الإسلام السياسي من الواقع، وتقديم كل ما لديها من أفكار ونظريات ومفاهيم ومناهج ومشاريع وتلاحقها بصفة مباشرة مع الواقع بكل تداخلاته وتناقضاته، وهذا ما دفع بهذه الحركات إلى التحول من العمل السري إلى العمل العلني ومن الانغلاق إلى الانفتاح، ومن العمل الذاتي الداخلي إلى العمل الكسب الاجتماعي العام [1].

[1]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص 124.

2- المحاولات التجديدية في فكر حركات الإسلام السياسي والنهوض بالعمل الإسلامي نحو آفاق حضارية، وتجاوز ما هو مشكل في العمل الإسلامي وفي داخل الحركة الإسلامية المعاصرة اليوم منهجية جديدة هي أقرب إلى الواقعية من المثالية وإلى الوسطية من التطرف وإلى البناء من الهدم[1]

3- تعددت وتنوعت مشاركات حركات الإسلام السياسي في الحياة السياسية العامة في الدول العربية، حيث كان لها حضور في الحكم وإدارة شؤون البلاد بشكل منفرد أو بالتشارك مع قوى سياسية أخرى، كما شاركت هذه الحركات في السلطة التشريعية عبر البرلمانات وقدمت نماذج متفاوتة في الفاعلية والتأثير من دولة لأخرى [2].

4- تضاعف حيوية التغيير والتحول داخل حركات الإسلام السياسي، كانفتاح بعض التيارات السياسية على التيارات الإسلامية واقتراب بعضها إلى درجة التعاون والتنسيق، كما حصل في تونس وفلسطين والخليج. بالإضافة إلى المتغيرات الكبرى التي غيرت من المقاييس ومنهجيات التفكير عند الجميع والتي جعلت الكل لا يفكر إلا في التغيير[3].

**المطلب الثاني: الدور السلبي لحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.**

إن تقدم حركات الإسلام السياسي لتنجح في الانتخابات وخاصة الوصول إلى سدة الحكم في دول عربية عديدة كتونس ومصر، وانتقال الثورة العربية إلى كل من ليبيا وسوريا، أوجد شرخا في الموقف المشترك القومي والإسلامي، وهو ما أدى إلى وضع مضطرب في المنطقة العربية، مما شكل خطرا حقيقيا على مسار التحول الديمقراطي والإصلاح في الدول العربية، واستغلت القوى المناهضة للتحول الديمقراطي ولمسار وأهداف الثورات العربية هذا الحال لمحاولة إضعاف حركات الإسلام السياسي في المنطقة لمصلحة بقايا الأنظمة السابقة، لكن البناء المتين والقوي الفكري

[1]- نفس المرجع، ص125.

[2]-.....، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، (المملكة الأردنية الهاشمية عمان، 2015)، ص 16.

[3]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص125.

والجماهيري لحركات الإسلام السياسي لا زال يمنع نجاح هذه التوجهات المناهضة له، ويفرض فكرة التحول الديمقراطي والانفتاح والتعددية على الجميع.[1]

كما أن وصول حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، ولم تكن تملك الخبرة والتجربة الأمر الذي أوجد فجوات أساسية بين القوى السياسية والمجتمعية وأفرز لاحقا تيارات متخاصمة أكثر منها متنافسة، بل أن اللجوء إلى العنف من قبل جماعات إسلامية هامشية خارج حركات الإسلام السياسي في بعض الدول العربية، شكل مشهدا دخانيا أضعف وضوح مسار التحول الديمقراطي والنهضة العربية، وشوش على التيارات الشبابية التي بنت الآمال على دور مستقبلي رائدا لها في ظل عمليات التحول الكبرى التي أصابت المنطقة بعد الثورات.

إن حركات الإسلام السياسي لم تسلك سلوكا واحدا في جميع الدول العربية ولكل منها خصوصيتها، ولذا تصرفت الحركات الإسلامية وفق السياقات السياسية التي تتفاعل فيها، ووفق موازين القوى السياسية وهذا ما تأكد بشكل واضح من خلال مواقفها ومواقعها من الثورات العربية وكذا وصولهم إلى الحكم.

فحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية تعاني معظمها من غموض إزاء سبل التعامل مع الأنظمة العربية في بلدانها، لذلك يصعب وضع هذه الحركات في خارطة واحدة فالفروقات بينة بين تجربة وأخرى، إلا أن واقع معظم حركات الإسلام السياسي يشي بقدر عال من التشتت والاضطراب[2].

حيث شكلت حركات الإسلام السياسي العصب الرئيسي للمعارضة السياسية في العديد من الدول العربية، وفي هذا الإطار تبنت هذه الحركات إستراتيجيتين في التعامل مع النظم الحاكمة:

---

[1]– مؤتمر"واقع ومستقبل حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي"، مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن،17–18 نوفمبر 2011، ص 14، تاريخ التصفح: 20 مارس2020.

http// books–google.dz/ books ?id

[2]– حركات الإسلام السياسي... سبل الاستدراك والنهوض، 2017/09/29، تاريخ التصفح 2020/02/29، www–aljazeera–net.cdn.ampproject.org.

**الإستراتيجية الأولى:** وهي القبول بالنظم الحاكمة، والانخراط في العمل السياسي السلمي والمشروع، في إطار تشكيل أحزاب سياسية أو تحول الحركة إلى حزب، والمشاركة في الانتخابات العامة وممارسة العمل البرلماني عبر أساليبه المختلفة

**الإستراتيجية الثانية:** انتهجت بعض حركات الإسلام السياسي هذه الإستراتيجية القائمة على استخدام القوة وممارسة العنف للإطاحة بالنظم الحاكمة[1].

مع ذلك فإن معظم حركات الإسلام السياسي تشترك في العديد من الأخطاء الإستراتيجية التي كانت سببا لإخفاقاتها السياسية والوطنية ومن تلك الأخطاء:

1- أن حركات الإسلام السياسي تعاملت مع أحداث ومخرجات الثورات العربية بسطحية واستخفاف كبير، فخاضت المسار السياسي دون حسابات دقيقة، وبالتالي فإنها فقدت الكثير وتجاوزت الكثير من المراحل في وقت كان يفترض فيه أن تستوعب شروط ومفاهيم ولآليات العمل السياسي، وأن تتدرج في العمل العام والطريق إلى إدارة الدولة، بحكم انعدام خبرتها في ممارسة الحكم وشؤون الدولة.

2- أن بعض حركات الإسلام السياسي التي فازت في الانتخابات ببلدانها عجزت عن الانتقال من المرحلة الحزبية الضيقة إلى المرحلة الفسيحة التي تجعل منها خيار الجميع، وتمنحها القدرة على مخاطبة وتلمس آمال وطموحات واحتياجات كافة الشرائح الاجتماعية في بلدانها.

3- عجز حركات الإسلام السياسي عن استيعاب خارطة التحالفات الداخلية والخارجية، وقراءة المضامين والمواقف والممارسات السياسية الإقليمية والدولية بشكل سليم، فكانت حساباتها تبعا لقراءاتها الخاطئة، وكانت النتيجة السقوط في فخ المكائد والاستدراج الذي نصب لها إقليميا ودوليا.

4- عجز حركات الإسلام السياسي عن التفريق بين الإستراتيجية والتكتيك وبين الثابت والمتغير. إذ هيمنت عليها أفكار الجمود، وبقيت حبيسة الأفكار التي ترى أن الباطل لا يأتيها من بين يدها ولا من خلفها.

[1]- مرزوقي عمر، صحراوي فايزة، مرجع سابق، ص 388.

5- لم تدرك حركات الإسلام السياسي أن التطورات المتسارعة لا تبقي لها حجة في إبقاء القديم عل قدمه، واستنساخ ذات الآليات والأساليب بين يدي كل مرحلة على جميع المستويات [1].

6- حركات الإسلام السياسي تسعى كلها إلى ربط الديمقراطية بالتوجه الإسلامي، إلا أنها لم تستطع قطع شوط كبير في حل الإشكاليات النظرية أو الجدلية بين الإسلام والديمقراطية، حيث أن هناك من يشكك في الديمقراطية من وجهة نظر هذا الاتجاه، الأمر الذي زاد من تعقيده وفقدانه للعمق الشعبي والانتخابي وصعوبة دفاعه عن الهوية الإسلامية للبلاد، هذه الأخيرة التي تعتبر القضية الأولى والمصيرية [2].

**المطلب الثالث: التحديات التي واجهت حركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي.**

إن وصول حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في عدة دول عربية، وضعهم أمام امتحان صعب لاختبار مدى أهليتهم لممارسة السياسة والحكم، ولإثبات مقدرتهم على إدارة شؤون الدولة، لا سيما أن دخول بعض حركات الإسلام السياسي المعترك السياسي والمشاركة في السلطة يشكل مرحلة جديدة في مسارها التاريخي. في المقابل واجهت تحديات واستحقاقات حيث فرضت على حركات الإسلام السياسي قيودا وقواعد جديدة، تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

**1- تحدي الانتقال من السرية إلى العلنية:**

فقد دأبت الحركات الإسلامية على العمل بعيدا عن القواعد المؤسسية التي تحكم عمل الأحزاب والقوى السياسية الأخرى وهو ما وفر لها قدرا من السيولة والتغلغل في المجتمعات العربية، ويترتب على العمل السري سلسلة طويلة من القيم والمبادئ التي ينشأ عليها أفراد الحركة وأعضاؤها، مما يخلق ثقافة ومنظومة قيمية بعيدة عن الشفافية والوضوح، لذا فإن أول تحدي سوف

---

[1]- حركات الإسلام السياسي... سبل الاستدراك والنهوض، 2017/09/29، تاريخ التصفح 2020/02/29،

www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org.

[2]- نادية بن أحمد،<< مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة>>، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 03، سبتمبر 2014، ص 314.

يواجه هذه الحركات هو كيفية تغيير البنية العقلية والفكرية لأعضائها، ونقلها من الحيز السري بآلياته وتفاعلاته إلى الإطار العلني بمسؤولياته والتزاماته[1].

**2- الدولة المدنية ونهاية دولة الخلافة:**

كانت إقامة دولة" الخلافة الإسلامية"هدفا إستراتيجيا رئيسيا لعدد من الحركات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين، وقد اعتادت الحركات الإسلامية أن تنطلق من مقولة مفادها أن " الإسلام دين دولة" وان الهدف هو أسلمة جميع مناحي الحياة، وإخضاع كل المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والقانونية لحكم الشريعة، ولهذا فإنها نسبت فشل الدولة الحديثة في العالم العربي واختزلته في عدم تطبيق الشريعة فكل الحكومات والسلطات كانت فاشلة بالنسبة إليها، بسبب استبعاد الإسلام عن الحكم [2].

ولقد شكلت الثورات العربية وتداعياته مرحلة مفصلية دفعت نحو تكريس متزايد لمفهوم الدولة المدنية، سواء داخل المجتمع أو على مستوى بعض الحركات الإسلامية التي أصبحت تقر بالدولة المدنية. بالإضافة إلى ذلك تراجع بشكل واضح استعمال مفهوم الدولة العلمانية لمصلحة مفهوم الدولة المدنية، ويتجلى التحدي المطروح الذي يفرضه وصول الإسلاميين إلى السلطة في مدى احترامهم لمدنية الدولة وطابعها الديمقراطي القائم على المواطنة وسيادة الشعب وليس على العقيدة الدينية والحاكمية الإلهية [3].

هذا تحول مهم في خطاب الإسلام السياسي وبداية التخلي عن شعارات " دولة الشريعة " والدولة الإسلامية والإسلام هو الحل وقد بدأت بعض الحركات الإسلامية تعتبر أن الدولة المدنية ليست ضد الدين، بل تسعى لتجديد الدين في الفضاء العام وفي الصراع السياسي وهي تفتح الطريق لبناء دولة المواطنة بعيدا عن الطائفية والمذهبية[4]. وعلى أساس الاختلاف والتعدد والتنوع، لهذا تراجعت مسائل الخلافة وإقامة الدولة الإسلامية في أدبيات الإسلاميين بعد الثورات العربية.

---

[1]- أسماء تمام قطاف، مرجع سابق، ص 134.

[2]- جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق، ص 139.

[3]- نفس المرجع، ص 141.

[4]- إسلام إبراهيم عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد الربيع العربي، مرجع سابق، ص 352.

فمن الضروري أن تتبنى الحركات الإسلامية بشكل واضح وحاسم مفهوم الدولة المدنية التي تحكمها المؤسسات في إطار القيم الإنسانية كالحرية والعدالة والتداول السلمي على السلطة ومن المؤكد أن استدعاء دولة المؤسسات والقانون والمواطنة في خطاب الإسلاميين هو ضروري للحد من التأزم ونزيف الاستقطاب حول الدولة المدنية، وهذا يستجيب لمطلب " الحراك العربي " بضرورة إرساء عقد اجتماعي وسياسي جديد بين المواطن والدولة [1].

في ضوء هذا يمكن للإسلاميين بلورة خطاب سياسي جديد حول الدولة المدنية من خلال:

– وضع حد لازدواجية الخطاب فتخوف التنظيمات الإسلامية من فقدان القاعدة الجماهيرية والكتلة الانتخابية، يجعلها في كثير من الأحيان تجنح نحو خطاب سياسي مزدوج يستهدف الخطاب الأول المدافع عن الهوية والمرجعية الإسلامية للدولة القاعدة الشعبية المنخرطة في هذه التنظيمات أو المتعاطفة معها، ويستهدف الخطاب الثاني النخب السياسية والفكرية في الداخل والقوى الدولية والإقليمية في الخارج بقصد بناء الثقة وطمأنة مختلف الفاعلين السياسيين داخليا وخارجيا.

– الإقرار بأن الدولة المدنية القائمة على الدستور والديمقراطية وسيادة الشعب والتداول السلمي على السلطة هي أفق مشتركة تتوخاه كل شعوب العالم لذلك فلا خيار أمامهم إلا الالتزام بعمق المسار المدني والديمقراطي.

– تعميق القبول بالديمقراطية، ليس فقط كآلية بل كثقافة وكنظام سياسي وضمانات وتأكيد قيم التحديث السياسي وقيم الليبرالية السياسية كأسس لبناء الدولة المدنية الحديثة، والمشاركة في صياغة عقد اجتماعي جديد عن طريق دستور مدني ديمقراطي يحترم الحقوق والحريات المدنية والسياسية للجميع، ويضمن مبدأ المواطنة المتساوية، والانتقال السلمي للسلطة بعيدا عن أي توظيف ديني.[2]

فالعديد من الحركات الإسلامية أضحت في حاجة إلى القيام بمراجعة جذرية قصد صياغة أرضية فكرية بقبول الدولة المدنية، وبحكم تزايد نفوذها السياسي ستكون أكثر المستفيدين من تحييد

[1] – نفس المرجع، ص 148.

[2]– نفس المرجع، ص ص150،149.

الدين عن السياسة لأنها ستمتحن وسيقيم عملها وحصيلة تدبيرها للحكم على أساس السياسة والإنجاز والوفاء بالوعود وتطبيق البرامج الانتخابية لا على أساس الهوية والدين.

**3- فقه الدعوة إلى فقه الدولة:**

وهو تحدي الفصل ما بين النشاطين السياسي والديني، فحركات الإسلام السياسي ليست حركات سياسية عادية، فهي تحمل صبغة دينية دعوية وقد جاء اهتمامها بالشأن السياسي متأخرا عن نشوئها وسلوكياتها، وبعد الربيع العربي أضحت هذه الحركات تواجه بشكل قوي تحدي الفصل بين العمل الدين (الدعوي) والنشاط السياسي فقد تعودت لمدة طويلة الجمع بين الدعوي والسياسي ولم تضع حدودا فاصلة بين أدوارها الدينية والاجتماعية وعملها السياسي[1].

فقد كانت مسيرة الإسلاميين منطلقة من العمل الدعوي والتربوي قبل أن تتحول إلى السياسي الذي كانت تعتبره مجرد أداة لخدمة الرسالة الدعوية، لذلك تعد قضية الخلط بين الدعوي والسياسي وعدم وجود تمييز واضح بينهما من أكثر الإشكاليات التي تواجه الحركات الإسلامية، وهي تجسد مخاوف من احتكارها ورقة الدين وتوظيفها لاكتساح المشهد السياسي، وقد برزت هذه الإشكالية في العديد من التجارب السياسية بحضور كثيف للدين وتوظيف الرموز والمعاني الدينية لتحقيق أهداف السياسة.[2]

كما اتضحت أهمية الفصل بين الدعوي والسياسي في ظل الحراك العربي بعد أن أتيحت الفرصة لوصول الأحزاب الإسلامية لتسيير شؤون الدولة، ما يحتم عليها نزع غطاء الدعوة ودخول المعترك السياسي بعيدا عن أي شكل من أشكال توظيف الدين في العملية السياسية وهذا التحدي لا يمكن حله بمجرد التمييز بين المجالين الديني والسياسي، وإنما من خلال عملية فصل كلي في الوعي والفكر الحركي بين منطق الجماعة الدينية ومنطق الحزب السياسي[3]، ففي تونس مثلا حسم حزب النهضة خياره على مستوى العمل السياسي واعتبر نفسه حزبا سياسيا كباقي الأحزاب وحاول

---

[1]- إسلام إبراهيم عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد الربيع العربي >>، مؤلف جماعي، مرجع سابق، ص 353.

[2]- جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق، ص 131.

[3]- خليل العناني، << التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية >>، مجلة السياسية الدولية، جويلية 2013، ص 14.

الابتعاد عن توظيف الدعوة في خطابه السياسي، كما استطاع حزب العدالة والتنمية بالمغرب تقييم نموذج ناجح في الفصل بين الحركة الدعوية والحركة السياسية ليكون تنظيما سياسيا عاديا.[1]

جدير بالذكر أن مطلب الفصل بين الدعوي والسياسي بات أكثر أهمية وإلحاحا في ظل الصعود السياسي لقوى وحركات سلفية في عدد من الدول العربية وخاصة في مصر، ليبيا، اليمن، المغرب، تونس.

**4- فقه الخلاف إلى فقه الائتلاف (الانتقال الديمقراطي):**

أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي هي مدى قدرة حركات الإسلام السياسي على تكريس ودعم التوافق والانفتاح على مختلف التيارات السياسية لإنجاح هذه العملية، فتزايد التناحر الإيديولوجي والسياسي بين التيارات الليبرالية واليسارية من جهة والتيارات الإسلامية من جهة أخرى أصبح إحدى السمات البارزة للثورات العربية[2].

إن التوافق السياسي رافعة أساسية للتحول الديمقراطي، فالطبيعة الحادة للانقسامات الإيديولوجية والفكرية بين القوى السياسية، وخاصة القوى الإسلامية والعلمانية والليبرالية، شكلت عائقا كبيرا للتحرك بفاعلية على طريق إرساء البناء المؤسساتي للدولة، ووضع دستور محايد يرضي جميع الأطراف، وتبدو هذه المعضلة أكثر وضوحا في مصر وتونس نتيجة الانقسامات العميقة بين التيارات الدينية والعلمانية وهي انقسامات لها بذور تاريخية، وتدعمها منظومة ثقافية وقيمية تؤثر سلبا في أدوات الحوار والتفاوض بين هذه القوى.[3]

في تونس يمكن اعتبار مسار الانتقال الديمقراطي بعد الثورة تجربة نوعية، حيث قرر حزب حركة النهضة المشاركة في الحكم مع قوى سياسية أخرى، هذا ما اعتبره الكثير من المحللين خطوة تعبر عن قدر من النضج والحنكة السياسية اللذين تتميز بهما هذه الحركة، إلا أن حركة النهضة التونسية ما زالت تتعرض لضغوط عدة، سواء من القوى العلماني لتقديم المزيد من التنازلات لطمأنة

---

[1]- أسماء تمام قطاف، مرجع سابق، ص135.

[2]- جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق، ص 151.

[3]- خليل العناني،<< الثورات العربية بين النجاح والفشل>>، مجلة شؤون عربية، العدد 149، 2012، ص 118.

المجتمع السياسي التونسي، أو من القوى السلفية المتشددة الغير راضية عن تنازلات حركة النهضة.

**5- تحدي تطوير الخطاب الفكري والإيديولوجي لحركات الإسلام السياسي:**

ففي مرحلة ما بعد الثورات لن يكون مقبولا من هذه الحركات أن تظل منغلقة في أطروحاتها الدينية والفكرية دون الانفتاح على غيرها، من التيارات والرؤى والأفكار الأكثر تقدمية واعتدالا، وإلا فستخسر حتما الكثير من قواعدها ومؤيديها. والأكثر من ذلك أن هذه الحركات سوف تكون مطالبة بأن تضبط خطابها وتفاعلاتها الداخلية مع الواقع الجديد الذي فرضته الثورات العربية، وإلا فإنها ستفقد الزخم الثوري وتسير خلف المجتمع وليس في مقدمته[1].

**6-تحدي الانقسامات والانشقاقات الداخلية:**

من المتوقع أن تتعرض بعض الحركات الإسلامية العربية إلى هزات داخلية عميقة، عطفا على الحالة الثورية التي تتطلب تجديدا للبنية التنظيمية والفكرية لهذه الحركات، كي تكون على مستوى التوقعات والطموحات التي حملتها الثورات العربية للشارع العربي، وقد بدأت بالفعل مؤشرات على هذه الانقسامات في بعض حركات الإسلام السياسي، وإن كان بشكل غير علني حتى الآن، فعلى سبيل المثال هناك خلاف متزايد بين قادة حركة النهضة التونسية حول كيفية التعاطي مع المرحلة الجديدة وهو انقسام يعكس عدم توافق الرؤية بين جناحي الداخل والخارج في الحركة فالجناح الأول يبدو الأكثر انغلاقا وتحفظا على تقديم تنازلات، سواء في خطاب الحركة أو في موقعها الحركي داخل النظام السياسي الجديد، في حين يبدو جناح الخارج أكثر مرونة واستيعابا للحظة الثورية بحكم احتكاكه بالثقافة الغربية، وقبوله بالتعددية الفكرية والإيديولوجية.[2]

## المبحث الثاني: مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية.

هناك صعوبة في استشراف مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد وتنوع الحركات الإسلامية من حيث مرجعيتها العقيدية والفكرية، وخلفياتها

---

[1]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص135.

2- نفس المرجع، ص 135.

الاجتماعية، وأهدافها واستراتيجياتها الحركية تجاه كل من الدولة والمجتمع، وتباين مسارات تطورها في مرحلة ما بعد الربيع العربي إلى جانب كثرة التنظيمات واشتقاقاتها فقد باتت مسألة تحديد خرائطها التنظيمية صعبة ومعقدة. إلا أن مسألة البحث في مستقبل حركات الإسلام السياسي يمكن الخوض فيها إذا تم التركيز على بعدين هامين هما:

1- البحث في" المحددات الحاكمة " لهذا المستقبل أو العوامل المؤثرة فيه سواء تعلقت بالحركات والأحزاب المعنية من حيث عناصر القوة التي تتمتع بها وجوانب الضعف التي تعاني منها، ومدى قدرتها على التجديد الفكري والسياسي والتكيف مع المعطيات الجديدة، فضلا عن حدود نجاحها أو فشلها في ممارسة الحكم أو المعارضة وأسباب هذا النجاح أو الفشل.

2- تحديد السيناريوهات المحتملة لمستقبل حركات الإسلام السياسي ويمكن أن تكون سيناريوهات أو مسارات مشروطة، بمعنى أن تحققها معلق على توفر معطيات وشروط معينة.[1]

**المطلب الأول: محددات ومسارات مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.**

هناك عدة محددات أو عوامل تؤثر في صياغة ملامح مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية وهي:

1- اتساع خرائط الحركات الإسلامية: في عديد من الدول العربية، ففي أعقاب موجة الثورات والانتفاضات ظهرت طفرة من الأحزاب الإسلامية في عدد من الدول العربية خاصة بمصر حيث ظهرت أحزاب منشقة على الإخوان وأخرى سلفية وثالثة صوفية، بالإضافة إلى ظهور حركات وتنظيمات جهادية انخرطت في ممارسة العنف ضد الدول والمجتمعات سواء في مصر أو ليبيا أو تونس أو غيرها، والتي يتوقع حدوث صراعات وخلافات فيما بينها[2].

**2**- مدى الفاعلية في تطبيق النصوص الدستورية والقانونية: ومن مقتضيات الفاعلية في هذا المجال تحديد عناصر ومؤشرات الحزب الديني بشكل واضح، وهذا أحد المداخل المهمة لمعالجة

---

[1]- أحمد محمد أبو زيد، ندوة "مستقبل دراسة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي"، معهد العربية للدراسات،07 ديسمبر 2014، تاريخ التصفح: 17 جويلية 2020www.academia.edu/10008937

[2]- جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق، ص 39.

إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة على قاعدة الفصل بينهما وذلك لتجنب تكرار النكبات التي جلبتها ظاهرة تسييس الدين وتديين السياسة.

**3**– مدى استعداد حركات الإسلام السياسي للانخراط في مراجعات جادة لخطاباتها الإيديولوجية والسياسية، وهياكلها التنظيمية، وأنماط إدارة علاقاتها الداخلية في ضوء تجاربها وخبراتها السابقة سواء في ممارسة الحكم أو المعارضة[1]، وتأتي أهمية المراجعات الفكرية والسياسية الجادة والحقيقية التي يجب أن تقوم بها الحركات الإسلامية حتى يتسنى لها الانخراط بجدية في عملية تأسيس عقد اجتماعي جديد يستند إلى مبادئ جوهرية أهمها التوافق على الطابع المدني للدولة الوطنية، وكذلك مبدأ المواطنة الذي يجب أن يكون هو أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم فضلا عن القبول بالديمقراطية كاختيار نهائي وأصيل سواء من حيث قيمتها ومبادئها وآلياتها وإجراءاتها. بالإضافة إلى هذا فإن عملية المراجعة يجب أن تحمل كذلك الأحزاب الأخرى من الليبرالية وقومية ويسارية حيث أن الكثير منها دأب على التعامل مع قيم وقواعد الديمقراطية بطريقة انتهازية سياسية واضحة وهذا ما يؤكد عدم رسوخ قيم الديمقراطية لدى النخب السياسية العربية بمختلف أطيافها[2].

**4**– ترسيخ عملية التحول الديمقراطي، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان من شأنه دفع كثير من حركات الإسلام السياسي إلى التكيف مع قيم الديمقراطية وآلياتها ولاسيما أنه لا يوجد تعارض بين الإسلام في أصوله الصحيحة والديمقراطية.

فترسيخ عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتحقيق تقدم ملموس على صعيد إعادة بناء الدولة الوطنية، على أسس عصرية حديثة ومواجهة المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في حالات مثل (اليمن– ليبيا– العراق ) سوف يكون له انعكاساته على مستقبل حركات الإسلام السياسي، فضعف الدولة وهشاشة مؤسساتها وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤدي إلى إيجاد أو خلق بيئات ملائمة لانتشار أفكار العنف والتطرف، كما أن تعثر المسار الديمقراطي يفسح المجال لممارسة العمل السياسي خارج الإطار المؤسسي.

---

[1]– نفس المرجع، ص 40.

[2]– نفس المرجع، ص 41.

**5**- اعتبر كثيرون في العالم العربي أن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا هو النموذج الذي يجب أن تحتذي به الحركات الإسلامية في الدول العربية، سواء لرؤيته للعلمانية، أو تجسيد معنى التوافق بين الإسلام والديمقراطية، أو تحقيق إنجازات ملموسة اعتمادا على سياسات وخطط مدروسة وفاعلية الأداء، وليس استنادا على خطب وشعارات عامة، غير أن النموذج التركي خلال الآونة الأخيرة وما آلت إليه الأوضاع في تركيا حيث تعرض النموذج التركي للاهتزاز الأمر الذي أثر في جاذبيته لدى الحركات الإسلامية في المنطقة العربية[1].

**المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.**

إن حركات الإسلام السياسي شأنها شأن العديد من التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية، قد تمر بأطوار ومراحل تتراوح بين النمو والصعود والضعف والانهيار ومن ثم الزوال. وقد تمر بمراحل ضعف وجمود ثم تنهض من جديد وتصل إلى قمة الهرم السياسي ولاشك أن مستقبل حركات الإسلام السياسي بشكل عام يعتمد على مجموعة من العوامل أو الظروف منها ما يتعلق بالحركات نفسها ومدى قدرتها على التكيف سواء على مستوى التنظيم أو الإيديولوجية مع الظروف والمتغيرات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما قد يعتمد مسارها وتطورها أو ضعفها على طبيعة النظام السياسي الذي تعمل فيه ونظرة النظام السياسي لها[2].

لذا يمكن القول أن هناك ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل حركات الإسلام السياسي بشكل عام هي:

**1- الإقصاء أو الاستبعاد:**

إن استعراض الظروف والأسباب التي أدت إلى نشوء وتطور حركات الإسلام السياسي في أكثر من بلد عربي يشير بوضوح فشل النظام السياسي أو الدولة في توفير الحاجات الأساسية وتلبية التطلعات الوطنية لأفراد ذلك المجتمع، الأمر الذي جعل النظام السياسي فاقدا للشرعية في نظر الكثير من مواطنيه، الذين أخذوا حركات الإسلام السياسي كبديل لذلك النظام يعلقون عليها

---

1- نفس المرجع، ص ص42، 43.

2- محمد بني سلامة، يوسف خطايبة،<< مستقبل جماعات الإسلام السياسي ومواقف الدول العظمى منها>>، منشورات جامعة اليرموك-الأردن،01 - ب، المجلد 27، ديسمبر 2011، ص 409.

الآمال في تحقيق طموحاتهم وأحلامهم ففي الأنظمة الديمقراطية قد تصل حركات الإسلام السياسي إلى السلطة بانتخابات حرة نزيهة ثم ما أن تصطدم بالواقع، وتفشل في تحقيق برامجها وتنفيذ كامل وعودها الأمر الذي يفقدها مصداقيتها وشرعيتها، وينفر المواطن من أفكارها وهذا يمهد الطريق لإنهائها وتهميشها. أما في الأنظمة التسلطية فإن مستقبل حركات الإسلام السياسي مرتبط بمدى قدرة النظام على الاستقرار بالسلطة، فاستخدام القمع والاضطهاد يعني إضعافها والقضاء عليها وقد تكون جماعة الإخوان المسلمين في سوريا خير مثال على ذلك[1].

**2- الاحتواء والاستيعاب:**

بمعنى أن تبقى حركات الإسلام السياسي ضمن نطاق معين فلا يسمح لها بالتطور والوصول إلى السلطة، وفي الوقت نفسه لا يتم إقصائها والقضاء عليها تماما، وفق هذا السيناريو فإن هناك مجالا أو هامشا للحركة أمام حركات الإسلام السياسي إذا احترمت قواعد اللعبة السياسية والتزمت بها ولم تحاول تغيير قواعد اللعبة السياسية حيث يتم مكافئتها وذلك عن طريق تقديم (مقاعد نيابية، مراكز وظيفية، مساعدات مادية ... إلخ)، في حين يتم التضييق ومحاربة الجهات المتشددة من جماعات الإسلام السياسي.

تمثل الأردن نموذجا لسياسة الاحتواء في التعامل مع حركات الإسلام السياسي فالحركات المتشددة مثل حزب التحرير باعتباره حزب سري ومتطرف بأفكاره وعلاقاته المتناقضة والعدوانية للنظام الأردني فقد حورب بقوة أما الحركات المعتدلة والملتزمة بالقوانين والتعليمات وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين فهناك هامش من الحرية يسمح لها بالعمل والمشاركة السياسية[2].

**3- الصعود ومواصلة الانخراط في العملية السياسية:**

قد تتمكن حركات الإسلام السياسي من استثمار الظروف الداخلية في أي مجتمع من أجل السيطرة، وقد تنجح في ذلك خصوصا أن معظم هذه الحركات تمتاز بحسن التنظيم والالتزام. ومن المعلوم أن التنظيم الجيد كان من أهم عوامل القوة لحركات الإسلام السياسي، وأن مستقبلها مرهون

---

[1]- نفس المرجع، ص409.

[2]- محمد بني سلامة، يوسف خطايبة، مرجع سابق، ص 411.

بقدراتها على الحفاظ على حسن التنظيم. ووفقا لتصور "**غرامشي**" أن على أي جماعة اجتماعية أو سياسية لتحقق أهدافها أن تمارس الهيمنة كوظيفة، من خلال أدوات ووسائل فعالة بغية السيطرة على الفرد والمجتمع، وعلى شبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية للتنظيم، وعبر مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، والقدرة على استقطاب وتوظيف مختلف الشرائح والجماعات والتغلغل في بناء نفوذها داخل المؤسسات المدنية والتعليم والاقتصاد ومنه إلى الحكومة والبرلمان وفي كافة المؤسسات. فإذا كانت جماعات الإسلام السياسي تمتاز بهذه القدرات التنظيمية والوظيفية لاستمراريتها وهيمنتها على المجتمع تستطيع البقاء والصعود والتنافس بشدة مع بقية القوى والحركات الفاعلة في المجتمع[1].

ففي الأنظمة الديمقراطية قد تتمكن حركات الإسلام السياسي من الوصول إلى السلطة بواسطة صناديق الاقتراع، وإذا تمكنت هذه الحركات من تقديم بعض التنازلات وأحيانا عقد تحالفات فإنه من المرجح أن تتمكن في النهاية من الوصول إلى السلطة والبقاء فيها.وفي هذا الإطار فإن حركة النهضة التونسية تمثل نموذجا في صعود حركات الإسلام السياسي إلى السلطة. وفي الأنظمة التسلطية فإن غياب الحرية والعدالة واستمرار الاضطهاد قد يؤدي إلى مزيد من التعاطف مع هذه الجماعات من قبل أفراد الشعب إضافة إلى دفع أعضائها إلى مزيد من التماسك والالتزام بمبادئ الحركة وأفكارها مما يعني استمرارية الصراع مع النظام السياسي من أجل التغيير وهذا ما نجده في حركات الإسلام السياسي في مصر[2].

فمن المتوقع أن تواصل حركات الإسلام السياسي التي قبلت بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية السير في هذا الطريق حيث يتم التداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى نتائج الانتخابات الدورية التي يتعين أن تكون نزيهة وشفافة، مثال ذلك حزب العدالة والتنمية في المغرب وحزب النهضة في تونس، ومن أهم شروط استمرار هذا المسار هو احترام مبادئ وآليات الديمقراطية من مختلف القوى والأحزاب السياسية حتى لا تكون هناك انتكاسة في عملية التحول الديمقراطي، وكذا التزام حركات الإسلام السياسي بالفصل بين الدعوي والسياسي، ومع مواصلة المشاركة في العملية

[1]– نفس المرجع، ص 410.

[2]– نفس المرجع، ص 411.

السياسية والتعلم من الأخطاء، بالإضافة إلى أنه في ظل هذا المسار تقبل بعض الحركات الإسلامية بالمشاركة في حكومات ائتلافية مع أحزاب علمانية على غرار ما حدث في كل من تونس والمغرب.[1]

من جهة أخرى هناك عدة جوانب لها علاقة بضعف وانهيار حركات الإسلام السياسي في المستقبل وهي:

– تزايد الخلافات والصراعات فيما بين الأحزاب وحركات الإسلام السياسي حيث أنه في أعقاب انتفاضات وثورات الربيع العربي هو تلك الطفرة التي حدثت في عدد الأحزاب والتنظيمات الإسلامية في عديد من الدول العربية مثل: مصر وسوريا وتونس وغيرها وهي أحزاب وحركات مختلفة من حيث خلفياتها وانتماءاتها وتوجهاتها فمنها المعتدل الذي ينخرط في العمل السياسي، والمتطرف الذي يمارس العنف والإرهاب، ومنها المنشق الإخواني والسلفي والصوفي. وقد حدث تعدد داخل كل فئة من هذه الفئات حيث ظهرت في مصر على سبيل المثال أحزاب عدة نتيجة انشقاقات داخل جماعة الإخوان المسلمين، كما ظهرت أحزاب سلفية عدة [2].

– من المتوقع أن يستمر طابع التأزم والصراع كسمة غالبة على العلاقات والتفاعلات فيما بين بعض الأحزاب والحركات الإسلامية خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل. ومثل هذه الخلافات والصراعات مرشحة للاستمرار ولا سيما أن أطرافها يؤسسونها ويصوغونها استنادا إلى تفسيرات وتأويلات دينية، وبذلك يوظف الدين كأداة في الصراع السياسي وتصفية الحسابات مثل ما حدث في مصر فالخلافات بين الدعوة السلفية"حزب النور" والإخوان المسلمين برزت إلى السطح منذ عهد الرئيس مرسي، وتزايدت حدتها بعد عزله عن السلطة. وحدث الشيء نفسه في تونس، حيث تصاعدت الخلافات بين حزب حركة النهضة والجماعات السلفية الجهادية، فضلا عن الخلافات والصراعات بين السلفيين المتشددين والصوفيين في كل من مصر وتونس وليبيا وغيرها[3].

---

[1]– جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق، ص ص44،43.

[2]– نفس المرجع، ص 44.

[3]– نفس المرجع، ص 45.

– استمرار بعض الجماعات الإسلامية واحتمال ظهور تنظيمات جديدة في دول "الربيع العربي" في ممارسة العنف واستخدامه وسيلة أساسية لعملية التغيير، وتتصف بإيديولوجية مغلقة تقدس برامجها وأهدافها التي قد تتعارض بدرجة كبيرة مع متغيرات الواقع المعاش، مما سيؤثر سلبا على مسيرتها وعلاقاتها بالدولة، وكذلك المجتمع وبالتالي فالانهيار مصير هذا النوع من الجماعات الإسلامية واحتمالية وقوعها أقوى من نجاحها في الوصول إلى ما تسعى إليه، لأن تطور مركزية الدولة المعاصرة وتطور التحالف الدولي لمواجهتها سيعمل على إضعافها تماما [1].

في هذا السياق تتعدد الرؤى والأطروحات التي تحاول رسم ملامح الأفاق المحتملة للحركات الإسلامية وتحديد المؤشرات الدالة عليها وقد طرح خليل العناني أستاذ العلوم السياسية ستة عوامل تؤثر في تعيين أو تحديد مستقبل حركات الإسلام السياسي منها تتعلق بالبعد الخارجي وثلاثة أخرى ترتبط بالبعد الداخلي [2].

أهم العوامل التي ستحدد مستقبل حركات الإسلام السياسي في بعدها الخارجي تتمثل في ما يلي:

أولا: أن يفشل سيناريو الإقصاء والاستئصال سواء من خلال أنظمة سلطوية قديمة أو جديدة وهذا سيؤدي إلى عودة الخيار المرتبط بالدمج من خلال وضع قواعد جديدة للعبة السياسية، حيث يتم السماح للحركات الإسلامية بالمشاركة في العملية السياسية عبر تحجيم قوتهم كما كان في عهد نظام حسني مبارك.

ثانيا: فشل الحرب على الإرهاب وقد يعود الغرب للبحث عن إسلاميين معتدلين لإحداث توازن مع الحركات الجهادية العنيفة.

ثالثا: أن تستعيد حركات الإسلام السياسي دورها وأن تتحول إلى جزء من التيار العام وان تستعيد الوعي المقاوم للسلطوية العربية، وهو ما سيؤدي إلى انفتاح بعض القوى غير الإسلامية على التعاون مع القوى الإسلامية وبالتالي عودة تأثير هذه القوى على الساحة.

---

[1]– محمد بني سلامة، يوسف خطايبة، مرجع سابق، ص 409.

[2]– بشرى شيبوط، إشكالية الدولة والإسلام السياسي في الوطن العربي– التحديات والآفاق، مؤلف جماعي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول الربيع العربي نموذجا، مرجع سابق، ص 333.

وتتمثل العوامل الداخلية المحددة لمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية في ما يلي:

أولا: أن تعيد حركات الإسلام السياسي تموضعها داخل خريطة التغيير العربي وتبتعد عن الخطوات الإقصائية والانتقامية من شركائها في عملية التغيير.

ثانيا: أن تحافظ حركات الإسلام السياسي على تماسكها في مواجهة الهجمات الإقصائية.

ثالثا: أن تعيد النظر في القضايا المؤجلة وتبتعد عن سياسية الغموض الإستراتيجية في قضايا مثل الدولة الوطنية.[1]

**خلاصة:**

من خلال تقييمنا لدور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية نخلص إلى أن:

– حركات الإسلام السياسي كان لها مشاركات متنوعة ومتعددة في الحياة السياسية العامة في الدول العربية، حيث كان لها حضور في الحكم وإدارة شؤون الدول بشكل فردي أو بالتشارك مع قوى سياسية أخرى، كما شاركت في السلطة التشريعية عبر البرلمانات وقدمت نماذج متفاوتة في الفاعلية والتأثير من دولة لأخرى

– أن حركات الإسلام السياسي لم تسلك سلوك واحد لكون أن معظمها تعاني من غموض في التعامل مع الأنظمة في بلدانها، لذا يصعب وضعها في خارطة واحدة.

– يرتبط دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية باستراتيجيات تعاملها مع النظم الحاكمة والقوى السياسية الأخرى، إما القبول والانفتاح والانخراط في العمل السياسي السلمي وهنا يكون دورها ايجابي على عملية التحول الديمقراطي، أو استراتيجية الإطاحة بهذه النظم باستخدام القوة وممارسة العنف وبالتالي يكون دورها سلبي.

[1]– نفس المرجع، ص 334.

– تجسيد التوافق السياسي مع بعض التيارات السياسية ساهم في الدفع بمسار التحول الديمقراطي مثل ما حدث بين حركة النهضة في تونس والأحزاب العلمانية الذي يعد من أهم الانجازات السياسية التي تحققت في تونس بعد الثورة، عكس ما حدث في مصر وسوريا واليمن لعدم تمكن حركات الإسلام السياسي من إيجاد صيغة توافقية مع العلمانيين الأمر الذي أدى إلى تعثر مسارها.

– رغم تنامي دور حركات الإسلام السياسي إلا أن الأنظمة السياسية القائمة والقوى المناهضة للتحول الديمقراطي ولمسار وأهداف الثورات العربية تسعى دائما إلى إضعاف وتجاهل حركات الإسلام السياسي مما يؤدي إلى التشتت والاضطراب والعنف، بالإضافة إلى وقوع حركات الإسلام السياسي في العديد من الأخطاء الإستراتيجية التي كانت سببا لإخفاقاتها السياسية بسبب إيديولوجيتها وعدم قراءتها للواقع السياسي والاجتماعي وعدم تقديم البدائل والحلول.

– واجهت حركات الإسلام السياسي مجموعة مركبة ومتشابكة من التحديات لكي تساهم بشكل ايجابي في بناء مجتمعات ديمقراطية وتحقيق غايات الثورات العربية.

– أما بخصوص مستقبل حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي فإن هناك مسارات متعددة محتملة لمستقبل هذه الحركات ولكل منها شروطه وتداعياته، وبالتالي يصعب الحديث عن مستقبل واحد لحركات الإسلام السياسي. كما أن المعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية داخل كل دولة سوف يكون لها التأثير في صياغة مستقبل حركات الإسلام السياسي فيها.

– يعتمد مسار وتطور أو ضعف حركات الإسلام السياسي على طبيعة النظام السياسي الذي تعمل فيه ونظرة النظام السياسي لها، بحيث يوجد ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل حركات الإسلام السياسي بشكل عام هي: الإقصاء أو الاستبعاد، الاحتواء والاستيعاب، الصعود ومواصلة الانخراط في العملية السياسية.

# خاتمة

في ختام دراستنا نطرح جملة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية تتمثل في:

✓ أن انفتاح الأنظمة السياسية العربية تجاه الديمقراطية، ومشاركة حركات الإسلام السياسي في العمل السياسي ساهم في الدفع بمسار التحول الديمقراطي في العديد من الدول العربية.

✓ لعبت حركات الإسلام السياسي دورا نشطا في الدفع إلى مسار التحول الديمقراطي في العديد من الدول العربية، إلا أنها واجهت مجموعة من التحديات.

✓ حركات الإسلام السياسي إذا ما أرادت المشاركة الفاعلة في العملية السياسية ينبغي عليها أن تتغلب على تحدياتها، وأن تحسن قدرتها على توفير ما تحتاج إليه المجتمعات العربية على المدى الطويل فكلما أدركت ذلك أدى إلى نجاحها في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي وبالتالي بناء مجتمعات ديمقراطية.

✓ يرتبط دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بتعاملها مع النظم الحاكمة والقوى السياسية الأخرى، إما القبول والانفتاح والانخراط في العمل السياسي

السلمي وهنا يكون دورها ايجابي على عملية التحول الديمقراطي، أو السعي للإطاحة بهذه النظم باستخدام القوة وممارسة العنف وبالتالي يكون دورها سلبي.

✓ يعتمد مسار وتطور أو ضعف حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية باستراتيجيات تعامل النظم الحاكمة معها والتي نجدها تراوحت بين ثلاث استراتيجيات الإقصاء أو الاستبعاد، الاحتواء والاستيعاب، الصعود ومواصلة الانخراط في العملية السياسية.

✓ على الرغم من التخوف حول نوايا حركات الإسلام السياسي وقدرتها على تطبيق نموذج ديمقراطي في الحكم، إلا أنه لا يلغي حقيقة أن حركات الإسلام السياسي في العالم العربي استطاعت أن تفرض نفسها كفاعل كبير في صوغ مشهدها العام وخلق ديناميكيات جديدة في المنطقة العربية بعد الثورات العربية.

✓ أن فشل تجربة حركات الإسلام السياسي في بعض الدول العربية لا يعني نهايتها، بل تبقى حركات الإسلام السياسي إحدى القوى الفاعلة والمؤثرة بدرجات متفاوتة في مشاهد التحول السياسي في المنطقة العربية.

أما بالنسبة لدراستنا لحركة النهضة التونسية تم التوصل إلى:

أن حركة النهضة رغم التحديات التي واجهتها كان لها دور في دعم مسار عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية في الانتقال الآمن للنظام السياسي التونسي من خلال صوغ برنامج سياسي مميز يعكس متطلبات الشعب التونسي، رغم قصر الفترة الزمنية غير أنها كانت مرحلة حساسة في تاريخ تونس. حققت خلالها نجاحات متوالية في إدارة شؤون البلاد وهذا راجع إلى انخراطها في اللعبة السياسية بشكل فاعل، وعن طريق تغيير خطابها الفكري وتصوراتها السياسية، فتجربة حركة النهضة تعتبر نموذجا لحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، حيث شكلت الاستثناء وبقيت بعيدة عن كل أشكال الفوضى لكونها نجحت خلال العملية الانتقالية في بناء توافق سياسي، وكان من نتائج ذلك أن تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس بعد الثورات العربية مرت بأقل الأضرار عكس ما حدث في الدول العربية الأخرى مثل ما حدث في مصر وسوريا وليبيا التي انقلبت ثورات شعوبها إلى فوضى وحروب بسبب عدم التوافق بين التيارات المختلفة التي أفرزتها الثورات العربية.

**توصيات الدراسة:**

على ضوء الدراسة والنتائج المتحصل عليها نقدم جملة من التوصيات:

– على حركات الإسلام السياسي تطوير خطابها وبرامجها السياسية في المشاركة السياسية، لتواكب مطالب واحتياجات المجتمع، وبالتالي وضوح مسار التحول الديمقراطي.

– ضرورة نبذ استخدام العنف كسبيل للتغيير والإصلاح في المنطقة العربية والتزامها بالسلمية.

– دعوة حركات الإسلام السياسي إلى تقييم التجارب والاستفادة من الأخطاء التي كانت سببا في إخفاقاتها السياسية.

– ضرورة الفصل بين العمل الدعوي والسياسي لتحقيق فاعلية سياسية أكبر.

– دعوة حركات الإسلام السياسي إلى تغيير البنية الفكرية لأعضائها ونقلها من الحيز السري بآلياته إلى الإطار العلني بمسؤولياته والتزاماته.

– على حركات الإسلام السياسي تبني بشكل واضح مفهوم الدولة المدنية التي تحكمها المؤسسات في إطار التداول السلمي للسلطة، العدالة، الحرية وهذا يستجيب لمطلب" الثورات العربية".

– وضع حد لازدواجية الخطاب خاصة في ظل صعود الحركات السلفية في العديد من الدول العربية خاصة مصر، ليبيا، اليمن.

– دعوة حركات الإسلام السياسي إلى تكريس ودعم التوافق السياسي والانفتاح على مختلف التيارات والقوى السياسية لكونها آلية مهمة تسمح بتجاوز الصراعات والخلافات التي تهدد عملية التحول الديمقراطي.

– ضرورة ابتعاد الدول العربية عن الحل الأمني في التعامل مع حركات الإسلام السياسي والاعتراف بدورها وتأثيرها لإشراكها في العملية السياسية.

– من المهم أن تدرك حركات الإسلام السياسي قواعد العمل الديمقراطي باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق نظام سياسي يقوم على الحرية والعدالة.

– إن وصول حركات الإسلام السياسي إلى السلطة في عديد من الدول العربية، لم ينزع الشك الذي لا يزال يراود الكثير من القوى حول مواقف حركات الإسلام السياسي الحقيقية تجاه الدولة المدنية، حتى أنها لازالت أمام اختبار إثبات بأنها لا تتخذ من الديمقراطية والتداول على السلطة والتعددية ذريعة الوصول إلى السلطة من أجل إلغاء الطرف الآخر.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر:**

**• القرآن الكريم**

**المعاجم والقواميس:**


• Dictionair ox ford. University press.Newyork.1999.

• Dictionair de longue Francaise.hachette.France . 1999


**قائمة المراجع:**

## أ. الكتب:


• .....، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، المملكة الأردنية الهاشمية عمان، 2015.

• .....، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات،2002.

• أحمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2013.

• الحراثي ميلاد مفتاح، محمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعملية الإصلاح في الوطن العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، ب ت.

• حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

• الدعجة هايل ودعان، التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1997، عمان: ب د، 2005.

• السويدي جمال سند، الصفتي أحمد رشاد، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي الصعود والأفول، ط1، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004.

• السيد أحمد رفعت، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، سينا للنشر القاهرة، 1989.

• ضياء رشوان، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، العدد الأول، د م، د ت.

• طوالبة حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي – مصر والجزائر نموذجا، ط1، عمان،عالم الكتب الحديث، 2005.

• عبد الغفار فيصل محمد، الربيع العربي، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع،،2015.

• العشماوي محمد سعيد، الإسلام السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي الصغير، 1996.

• الغنوشي راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ط1، لندن، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2000.

• فرجاني خيري أبو العزايم، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري، ب م: ب ت.

• فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1997.

• القرضاوي يوسف، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ط7، القاهرة، دار الشروق،1997.

• كتاب جماعي، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، تحرير محمد الأمير أحمد عبد العزيز، محمد كريم جبار الخاقاني، ط1، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019.

• مالكي محمد، وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

• محمد صالح نغم، الحركات الإسلامية في المغرب العربي ـ المغرب، تونس، الجزائر، ودورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، ط1، الجنان للنشر والتوزيع، 2010.

• منصور بلقيس أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي– دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.

• الموصلي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

• مؤلف جماعي، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول الربيع العربي نموذجا، عائشة عباش محرر، ط1، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2018.

• ناهدة حسين علي الأسدي، ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014– 2015.

• الهرماسي عبد اللطيف، الحركات الإسلامية في المغرب العربي ـ عناصر أولوية لتحليل مقارن، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، العدد الأول، د م، د ت.

• هنتجتون صامويل، تر، عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة ـ التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

**ب – الرسائل العلمية:**

**– رسائل دكتوراه:**

• بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988–2008، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008– 2009.

• حوحو أحمد صابر، الديمقراطية والأحزاب السياسية في الوطن العربي، أطروحة الدكتوراه علوم في الحقوق القانون، جامعة الجزائر1، 2011 – 2012.

• قنفود مرزاق، صعود تيار الإسلام السياسي للسلطة وأثره على الحقوق المدنية والسياسية دراسة حالتي: الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس2011–2017، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2018 – 2019.

• لعايب محمد رقيق، حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة2017،1–2018.

**– رسائل ماجستير:**

• الحلولي منذر السيد أحمد، الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر– غزة، 2009.

• خليل عبد الرحمن نتيل أحلام، الأنماط السياسية وانعكاسها على التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر– غزة، 2014.

• دبعي رائد محمد عبد الفتاح، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة– الإخوان المسلمين في مصر نموذجا، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2012.

• رزيق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008– 2009.

• الشوبكي بلال محمود محمد، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة– حركة حماس نموذجا، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2007.

• شوبكي محمود سليم هاشم، سياسة حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010- 2015، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2016.

• صحراوي شهرزاد، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية- دراسة مقارنة تونس،الجزائر،المغرب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013.

• قطاف تمام أسماء، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية-حركة النهضة التونسية نموذجا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 - 2013.

• كروي كريمة، الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي حالة حركتي:الإصلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والإصلاح في المغرب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010.

• لرقط الحسين، عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي- دراسة حالة الجزائر 1989-2009، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014.

**- رسائل ماستر:**

• رحماني الشيخ، الأزمة الفكرية لحركات الإسلام السياسي، رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2014 - 2015.

• رعاش قوي سرحان، المشاركة السياسية لحركات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي دراسة حالة: حركة النهضة التونسية، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2017- 2018.

• زيتون سناء، حركة النهضة ومعضلة الانتقال الديمقراطي في تونس بعد الربيع العربي، رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015 – 2016.

• زيداني مريم، التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي . دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011 - 2015، رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2017 - 2018.

• الشريف سالم علي، الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي – دراسة مقارنة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وحركة النهضة في تونس، رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2016- 2017.

• طاهر أميرة، عماري فاطمة الزهراء، دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي – حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001- 2015 نموذجا، رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2015 – 2016.

• فضلاوي إيمان، تأثير الأحزاب السياسية الإسلامية في التحول الديمقراطي في الجزائر 1989- 1999 دراسة حالة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، رسالة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2015 – 2016.

**ج- المجلات العلمية:**

• أميرة برحايل بودودة،" الحركات الإسلامية وتحديات الحكم في أعقاب موجة التحول الديمقراطي العربي"، **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية**،02، ديسمبر 2017.

• بن أحمد نادية،" مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، 03، سبتمبر 2014

• بني سلامة محمد، خطايبة يوسف، "مستقبل جماعات الإسلام السياسي ومواقف الدول العظمى منها"، **منشورات جامعة اليرموك-الأردن**، 01 – ب، المجلد 27، ديسمبر 2011.

• توفيق المديني،" ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، **مجلة المستقبل العربي**،386، 2011.

• جزار مصطفى، "تأثير الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، 15، يناير 2016.

• الحضرمي عمر حمدان، تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية، **مجلة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية، الأردن**،03، المجلد 33، 2006.

• حمد زياد جهاد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، **مجلة مداد الآداب**، 14.

• خليل العناني، " التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية"، **مجلة السياسية الدولية**، جويلية 2013.

• خليل العناني،" الثورات العربية بين النجاح والفشل"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 149، 2012.

• شليغم غنية،"الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،08، جوان 2012.

• مرزوقي عمر، صحراوي فايزة،"الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: رؤية نظرية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،08، جانفي 2016.

• مسعودي يونس، "التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد صفر مارس 2014.

**د – التقارير العلمية:**

• محي الدين محمد، برنامج الأمم المتحدة، "المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي "، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والتوصيات، القاهرة: 5،6 جويلية، أوت 2011.

**هـ-المواقع الإلكترونية:**

**- المقالات الإلكترونية:**

• سحقي سمير، طرودي ليندة، التحول الديمقراطي وصعود الحركات الإسلامية (نموذج مصر)،جامعة الجزائر3، 02 جويلية 2014، من الموقع:، تاريخ التصفح: 09 جانفي 2020 www.m.alhewar.org/s.asp

• ابو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، 04/09/ 2014، الحوار المتمدن، تاريخ التصفح: 02 فيفري 2020. الموقع:
www.m.alhewar.org/s.asp

• كـيم سـمير، المـداخل النظريـة لدراسـة التحـول الـديمقراطي، 10/12/ 2018، الموسـوعة الجزائريـة للدراسـات السياسـية والإستراتيجية، تاريخ التصفح: 07 أفريل 2020. الموقع:www.politics-dz.com

• مؤتمر"واقـع ومستقبل حركـات الإسـلام السياسـي فـي الـوطن العربـي"، مركـز دراسـات الشـرق الأوسـط- الأردن، 17-18 نوفمبر 2011، ص 14، تاريخ التصفح: 20 مارس2020. http// books-google.dz/ books ?id

• حركات الإسلام السياسي... سبل الاستدراك والنهوض، 2017/09/29، تاريخ التصفح 2020/02/29،
www-aljazeera net.cdn.ampproject.org.

• أبو زيد أحمد محمد، ندوة "مستقبل دراسة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي"، معهد العربية للدراسات، 07 ديسمبر 2014، تاريخ التصفح: 17 جويلية 2020.www.academia.edu/10008937

- المواقع:

• الموسوعة الحرة عن الموقع الإلكتروني:

http//:ar.wikipeedia.org/wiki

## فهرس المحتويات

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **الشكر والتقدير** | أ |
| **الإهداء** | ب |
| **مقدمة** | ت.ث.ج.ح.<br>خ.د.ذ.ر.ز |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي** | |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحركات الإسلام السياسي** | 13 |
| المطلب الأول: مفهوم حركات الإسلام السياسي | 13 |
| المطلب الثاني: تصنيف وخصائص حركات الإسلام السياسي | 19 |
| المطلب الثالث:عوامل بروز حركات الإسلام السياسي والمداخل المفسرة لانتشارها | 25 |
| **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي** | 32 |
| المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي ومراحله | 32 |
| المطلب الثاني: عوامل ومؤشرات التحول الديمقراطي | 41 |
| المطلب الثالث: الأنماط والمداخل النظرية للتحول الديمقراطي | 49 |
| **الفصل الأول: حركات الإسلام السياسي ومسار التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية -حركة النهضة التونسية نموذجا-** | |
| **المبحث الأول: حركات الإسلام السياسي في ظل موجة التحول الديمقراطي** | 58 |
| المطلب الأول: انعكاسات الثورات العربية على حركات الإسلام السياسي وعوامل صعودها إلى سدة الحكم | 58 |
| المطلب الثاني: دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية | 62 |
| **المبحث الثاني: حركة النهضة التونسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورات العربية** | 72 |
| المطلب الأول: دور حركة النهضة التونسية في عملية التحول الديمقراطي | 73 |
| المطلب الثاني: تحديات حركة النهضة التونسية والانتقادات الموجهة لها | 84 |
| **الفصل الثالث: تقييم دور حركات الإسلام السياسي في عملية النحول الديمقراطي في المنطقة العربية وآفاقها المستقبلية** | |
| **المبحث الأول: تقييم دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي** | 93 |
| المطلب الأول: الدور الإيجابي لحركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي | 93 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الدور السلبي لحركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي | 94 |
| المطلب الثالث: التحديات التي واجهت حركات الإسلام السياسي وعملية التحول الديمقراطي | 97 |
| **المبحث الثاني: مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية** | 102 |
| المطلب الأول: محددات ومسارات مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية | 103 |
| المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية | 105 |
| **خاتمة** | 114 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 118 |
| **الفهرس** | 125 |
| **ملخص الدراسة** | 127 |

## ملخص

تعالج هذه الدراسة دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية، أين برزت كقوة سياسية تمكنت من الوصول إلى السلطة بعد سنوات من التهميش والإقصاء، مع التركيز على حالة " حركة النهضة" التونسية التي استطاعت أن تحقق النجاح النسبي وإرساء تجربة فريدة في العمل السياسي في تونس باجتيازها المرحلة الانتقالية ونجاحها في اجتياز عدة محطات انتخابية رغم التحديات والانتقادات الموجهة إليها. وعليه تمحورت الإشكالية حول:

**كيف ساهمت حركات الإسلام السياسي في الدفع بمسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وفي تونس خصوصا في ظل موجة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية؟**

بينت الدراسة أن حركات الإسلام السياسي ساهمت في الدفع بمسار التحول الديمقراطي من خلال مشاركتها في الحياة السياسية في العديد من الدول العربية وخاصة في تونس، باستخدامها الأدوات الديمقراطية في ظل انفتاح الأنظمة على الديمقراطية.

خلصت الدراسة أن دور حركات الإسلام السياسي يرتبط بتعاملها مع الأنظمة الحاكمة والقوى السياسية. كما يعتمد مسار وتطور أو ضعف حركات الإسلام السياسي على طبيعة النظام السياسي ونظرته إليها حيث توجد ثلاث سيناريوهات محتملة الإقصاء أو الاستبعاد، الاحتواء والاستيعاب، الصعود ومواصلة الانخراط في العملية السياسية.

## Abstract

This study deals with the role of political Islam movements in the process of democratization in the Arab region after the Arab revolutions, where they emerged as a political force that managed to gain power after years of marginalization and exclusion with a focus on the case of the Tunisian Ennahda Movement, which was able to achieve relative success and establish a unique experience. With regard to political work in Tunisia, by passing the transitional phase and succeeding in passing several electoral stages despite the challenges and criticisms directed at it, and therefore the problem centered around:

How did the political Islam movements contribute to pushing the path of democratic transformation in the Arab region and in Tunisia, especially in light of the waves of transformations that the Arab region has witnessed?

The study showed that the political Islam movements contributed to advancing the path of democratic transformation through their participation in political life in many Arab countries, especially in Tunisia, by using democratic tools in light of the openness of regimes to democracy.

The study concluded that the role of political Islam movements is related to their dealings with the ruling regimes and political forces, and also depends on the path, development, or weakness of political Islam movements on the nature of the political system and its perception of it, as there are three possible scenarios: exclusion, containment, assimilation or rise and continuing to engage in The political process.